جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الاختيارات النَّحوية لعبد العزيز الموصلي في كتابه " شرح كافية ابن الحاجب " " دراسة تأُصيل وتقويم "

إعداد :
محمَّد أحمد عبد الكريم أبو صعيليك

بكالوريوس لغة عربية وآدابها ، الجامعة الأُردنية ، ١٩٨٦ م .
ماجستير اللُّغويات العربية " النَّحو والصَّرف " ، الجامعة الهاشمية ، ٢٠٠٤م .

إشراف :
الأُستاذ الدكتور : سلمان محمد القضاة

قُدِّمت هذه الأُطروحة استكمالاً لمتطلَّبات درجة الدكتوراه في تخصُّص " اللُّغة والنحو " بقسم اللغة العربية في جامعة اليرموك.

تموز/٢٠٠٩م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

١- الأستاذ الدكتور سلمان محمد القضاة ....." رئيساً ومشرفاً "

أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرموك

٢- الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية ..... " عـضـواً "

أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرموك

٣- الأستاذ الدكتور محمَّد حسن عوَّاد ..... " عـضـواً "

أستاذ اللغة والنحو ، الجامعة الأردنية

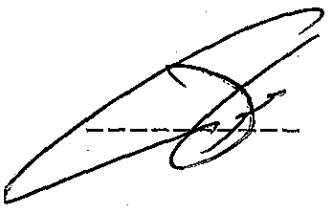

٤- الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب ....." عـضـواً "

أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرموك

٥- الأستاذ الدكتور رسلان أحمد بني ياسين..... " عـضـواً "

أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرموك

نُوقشت هذه الأُطروحة وأُجيزت بتاريخ ٧/شعبان/ ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٩/٧/٢٩م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الإهـــــــــــــــــداء

إلى مَنْ ربّياني صغيراً وأنارا لي الطريق ..... والديَّ العزيزَيْن.....

إلى أفراد أسرتي الأعزّاء.....

إلى إخوتي وأخواتي.....

إلى مُحبِّي اللغة العربية ،لغة القرآن الكريم.....

إلى مُحبِّي العلم والعلماء.....

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجُهْدَ العلميَّ المتواضع.....

الباحث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

لا يسعني بعد أنْ وفَّقني الله –عزَّ وجلَّ– إلى الانتهاء من هذا الجهد العلمي المتواضع إلا أنْ أتقدَّم بالشكر له سبحانه وتعالى على نِعَمِهِ التي لا تُعدُّ ولا تُحصى ،كما أتقدَّم بجزيل الشكر إلى الأُستاذ الدكتور سلمان محمَّد القضاة الذي كان له فضلُ الإشراف على هذه الأُطروحة والتَّوجيه وحُسْن المتابعة ، وتزويدي بالملاحظات الهادية .

وأتقدَّم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة ، الأُستاذ الدكتور سمير استيتيه، والأُستاذ الدكتور محمَّد حسن عوَّاد، والأُستاذ الدكتور فوزي الشَّايب ، و الأُستاذ الدكتور رسلان بني ياسين على تفضُّلهم بقبول مناقشة هذه الأُطروحة ، وما تفضَّلوا به من آراءٍ سديدةٍ ، وملاحظاتٍ قيِّمةٍ لإغناءِ هذه الأطروحة .

وأخيراً أتقدَّم بشكري وامتناني لكلِّ مَنْ قدَّم لي المساعدة مُكْثِراً أو مُقِلاً في أثناءِ إعداد هذه الأُطروحة ، فجزاهم الله عنِّي خيرَ الجزاء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة:.....	ب
الإهداء:.....	ج
شكر وتقدير:.....	د
فهرس المحتويات:.....	هـ– ز
الملخص:.....	ح– ط
المقدمة:	ي– م
التمهيد:	١–١٩
– المبحث الأول: التعريف بعبد العزيز الموصلي:	
– أولاً :اسمه وحياته	٢
– ثانياً : تلاميذه	٣
– ثالثاً: مؤلفاته	٤
– رابعاً: مذهبه النحوي وموقفه من النحاة	٤
– المبحث الثاني: التَّعريف بكتاب (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي:	
– أولاً: أهمية الكتاب	١٠
– ثانياً: مصادره	١١
– ثالثاً: منهجه وأسلوبه	١٤
– خامساً: شواهده	١٦
الفصل الأول : اختيارات الموصلي في المقدّمات النحوية والإعراب والبناء:	٢٠–٥٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

– المبحث الأول : الضمير في إياك	٢١
– المبحث الثاني : أي الموصولة معربة دائمًا أو مبنيَّةٌ أحيانًا.....	٢٩
– المبحث الثالث : إعراب الأسماء الستة	٣٧
– المبحث الرابع : اسم " لا " النافية للجنس أمعرب أم مبنيّ ؟.....	٤٥
– المبحث الخامس: صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط.	٥١
– المبحث السادس: العدل في" مَثنى وثُلاث ورُباع".....	٥٦
الفصل الثاني : " اختياراته في المرفوعات ".....	٦١-٩٨
– المبحث الأول : العامل في " المبتدأ والخبر "	٦٣
– المبحث الثاني : عامل الرفع في" خبر إن وأخواتها "	٧٠
– المبحث الثالث: الظرف الواقع خبراً أمفردٌ هو أم جملةٌ ؟.	٧٥
– المبحث الرابع : العامل الأولى بالعمل في التنازع	٨٢
– المبحث الخامس : العامل في " رفع الفعل المضارع "	٩١
الفصـــل الثالث : اختياراته في المنصوبات	٩٩-١٤٧
– المبحث الأول : المصدر "لبيّك" أمفردٌ هو أم مثنًّى؟	١٠١
– المبحث الثاني : عامل النَّصب في المفعول به.....	١٠٥
– المبحث الثالث : "مُذْ ومُنْذُ" إذا جاء بعدهما اسمٌ مرفوعٌ.....	١١١
– المبحث الرابع : ناصب المفعول معه	١١٧
– المبحث الخامس : وقوع الفعل الماضي حالاً دون اقترانه بـــ"قد".....	١٢٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

– المبحث السادس: تقديم التمييز على عامله المتصرّف.....	١٣١
– المبحث السابع: ناصب المستثنى بـــ" إلا".....	١٣٥
– المبحث الثامن: ماهيَّة "حاشا" في الاستثناء	١٤٤
الفصل الرَّابع : اختياراته في التَّوابع	١٤٨-١٧٨
– المبحث الأول : العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.	١٥٠
– المبحث الثاني : العطف على الضمير المرفوع المتصل.	١٥٩
– المبحث الثالث : إبدال النكرة من المعرفة.	١٦٧
– المبحث الرابع : توكيد النكرة معنوياً.	١٧٢
الخاتمة:.....	١٧٩-١٨٠
الفهارس التحليلية للرسالة :	١٨١-١٨٨
– أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة.	١٨٢-١٨٣
– ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.....	١٨٤
– ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية.	١٨٥-١٨٧
– رابعاً: فهرس الأمثال والأقوال.....	١٨٨
المصادر والمراجع:	١٨٩-١٩٧
الملخص باللغة الإنجليزيّة:.....	١٩٨-١٩٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخص

حظيت كافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) بشهرةٍ قلَّما حظي بها كتابٌ نحويٌّ في القرن السابع الهجري؛إذ تناولها العلماء بالشَّرح والتفسير ، وعبد العزيز الموصلي (ت٦٩٦هـ) أحدُ النُّحاة الذين شرحوا الكافية،وضمَّن الموصلي شرحه آراءً وتفسيراتٍ نحويةً أظهرت قدرته في مجال النَّحو التقليدي.

ويشتمل هذا الكتابُ على جملةٍ من المسائل النَّحويَّة الخلافيّة التي تستحقُ الوقوف عندها ودراستها بالتحليل والمناقشة .

ومن خلال البحث تبيَّن لي أنَّ كتاب " شرح كافية ابن الحاجب " لم يحظَ بدراسةٍ تكشف عن الخلافات النحويّة واختيارات الموصلي وترجيحاته فيه ، ولذلك انطلقَت هذه الدِّراسةُ من أجل تحقيق هذا الهدف.

وجاءت هذه الدراسة في تمهيدٍ وأربعة فصولٍ وخاتمةٍ.

أما التَّمهيد فتناول عبد العزيز الموصلي وكتابه " شرح كافية ابن الحاجب " ، وأما الفصل الأول فدرستُ فيه اختيارات الموصلي في " المقدِّمات النَّحويَّة " و " الإعراب والبناء " ، بينما خُصِّص الفصل الثاني لدراسة اختياراته في " المرفوعات " ، وتناول الفصل الثالث اختياراته في " المنصوبات " ، وعُنيَ الفصل الرَّابع باختياراته في " التوابع ".

أما الخاتمة فعرضتُ فيها أهمَّ النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة .

واعتمدتُ في هذه الدِّراسة المنهج الوصفي متحرِّياً الاستقصاء الدَّقيق للمسائل الخلافية واختيارات الموصلي في كتابه " شرح كافية ابن الحاجب ".

وتنوَّعت مصادر الدِّراسة ما بين كتبٍ تحدَّثت عن عبد العزيز الموصلي ، وكتب النَّحو قديمها وحديثها لتأصيل الآراء النَّحوية الواردة عند الموصلي في كتابه " شرح كافية ابن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحاجب " ، بالإضافة إلى كتب التفسير وإعراب القرآن الكريم والقراءات القرآنيّة ، إلى جانب الدّراسات اللُّغويّة والنَّحويّة الحديثة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المُقدِّمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله الذي اختاره الله رحمةً للعالمين وبعد:

فهذه الدراسة تعالج موضوع الاختيارات النحوية لعبد العزيز الموصلي في كتابه "شرح كافية ابن الحاجب".

فعبد العزيز الموصلي نحويٌّ متأخرٌ، وهو أحد شُرَّاح الكافية الذين بسطوا القول في تفسير القواعد النحوية وقدَّموا لها العلل والحجج، وأظهروا قدرةً رائعةً في مناقشة الآراء النَّحوَية، وكان الموصلي يصدر باختياراته عن ثقافةٍ موسوعيَّةٍ شموليةٍ مكنَّته من النظر إلى الآراء النحوية من أبعادٍ مختلفةٍ.

ويُعدُّ كتاب "شرح كافية ابن الحاجب" سجلاً حافلاً بالخلافات النحوية ؛حيث نقل فيه الموصلي الكثير من المسائل الخلافية بين النحويين، كما يُعَدُّ مصدراً تلتقي فيه الآراء والأفكار النحوية التي شاعت قبل عصر الموصلي.

وبتفُّحص هذا الكتاب وجدتُ أنَّ المسائل النَّحويَّة فيه جديرةٌ بالبحث والدراسة، وفي ظنِّي أنَّ هذه المسائل لم تحظَ بالدراسة، إذ لم تعرض دراسةٌ من قبل للاختيارات النحوية للموصلي في هذا الكتاب، لهذه الأسباب جميعها، وانطلاقاً من الإحساس بقيمة هذه الاختيارات ، انطلقت هذه الدراسة هادفةً إلى إبراز الاختيارات النحوية لعبد العزيز الموصلي في كتابه "شرح كافية ابن الحاجب"، ومن أجل ذلك عكفتُ على هذا الكتاب واستخرجت المسائل الخلافية منه ورصدت الآراء النحوية التي تعالج تلك المسائل كما وردت عند الموصلي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد نحت الدراسة منحيين:

المنحى الأول: الدراسة التأصيلية، حيث قمت فيها بتأصيل آراء النحاة بالعودة إلى ما توافر من كتب كلٍّ نحويٍّ لردِّ كل رأيٍ إلى صاحبه، والتأكُّد من صحة ما نسب إليه، ومَنْ لم أجد له رأياً في أحد كتبه، أو مَنْ لم يكن له كتبٌ كنتُ أعود إلى الكتب التي تناولت الخلافات النَّحويَّة.

أمّا **المنحى الثاني:** فهو الدراسة التقويمية، وقُمتُ فيها بعرض الآراء في المسألة الواحدة، وذلك بذكر الآراء النحوية في هذه المسألة أو تلك كما ذكرها الموصلي، ثُمَّ تحليل الآراء الواردة فيها.

أمّا الخطة التي انتظمت هذه الدارسة فتشتمل على ما يلي:

التمهيد: وجعلته في مبحثين:خُصَّص الأول منهما: لترجمة الموصلي وشملت اسمه وحياته ووفاته وشيوخه وتلاميذه ومذهبه النحوي. وجاء المبحث الثاني للحديث عن كتاب (شرح كافية ابن الحاجب) وأهميته ومصادره ومنهجيَّته وأسلوبه وشواهده.

الفصل الأول: وهو ما وُسِمَ بـ " اختيارات الموصلي في "المقدمات النحوية " و" الإعراب والبناء "، ويتكوَّن من ستة مباحث درستُ فيها المسائل الآتية.

- الضمير في إياك .
- اسم لا النافية للجنس أمعربٌ هو أم مبنيٌّ؟ .
- إعراب الأسماء الستِّة.
- أي الموصولة معربةٌ دائماً أو مبنيةٌ أحياناً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط .

- العدل في "مثنى" و" ثلاث " .

أما الفصل الثاني: فتناول اختيارات الموصلي في المرفوعات، وجعلته في خمسة مباحث تناولت فيها المسائل الآتية:

- العامل في رفع المبتدأ والخبر.

- العامل في رفع خبر إنَّ وأخواتها.

- العامل الأولى بالعمل في التنازع.

- الظَّرف الواقع خبراً أمفردٌ هو أم جملةٌ؟.

- العامل في رفع الفعل المضارع.

وأما **الفصل الثالث** فقد جعلته للحديث عنْ اختيارات الموصلي في المنصوبات"، ويتكوَّن من ثمانية مباحث،منها أربعةٌ تتعلّق باختياراته في المسائل الخلافية في المفاعيل وهي:

- المصدر" لبَّيك" أمفردٌ هو أم مثنى؟.

- عامل النصب في المفعول به.

- عامل النصب في المفعول معه.

- "مذ ومُنذُ" إذا جاء بعدهما اسمٌ مرفوعٌ.

وثَمَّة أربعةُ مباحث أُخرى تناولتُ فيها المسائل المتعلقّة بالخلافات النحوية في المشبَّه بالمفعول في اللفظ كالمستثنى بـ"إلا" والحال والتمييز، وهذه المسائل هي:

- وقوع الفعل الماضي حالاً دون اقترانه بـ"قد".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تقديم التمييز على عامله المتصرِّف.

- ناصب المستثنى بـــ" إلا ".

- ماهيَّة "حاشا" في الاستثناء.

وجاء الفصل الرابع للحديث عن اختيارات الموصلي في "التوابع" ويتكون من أربعة مباحث درستُ فيها المسائل الآتية:

- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ.

- العطف على الضمير المتصل المرفوع.

- إبدال النكرة من المعرفة.

- توكيد النكرة توكيداً معنوياً.

وأمَّا الخاتمة فقد تضمَّنت أبرز النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة ,وأتبعها بمسردٍ للمـــصادر والمراجع , وختمتها بمسردٍ تفصيليٍّ للشَّواهد القرآنية , والشواهد الشعرية والنثرية .

وبعد , فهذه محاولةٌ متواضعةٌ لخدمة العربية وأهلها , فما أنا إلا مجتهدٌ , فإن أصبتُ فللَّه الفضلُ والمنَّةُ , وإن أخطأتُ فمن نفسي , ويكفيني أجرَ الاجتهاد , سائلاً العلـــيَّ القـــدير أن يجعل أعمالي خالصةً لوجهه الكريم , و إنه نعم المولى , ونعم النَّصيرِ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التَّمهيد:

المبحث الأول: التَّعريف بعبد العزيز الموصلي

المبحث الثاني: التعريف بكتاب (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول: التعريف بعبد العزيز الموصلي:-

أولاً:اسمه وحياته[1]

هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عبد العزيز القوّاس الموصلي، نزيل بغداد، والمعيد بالمستنصرية، والأستاذ فيها.

ولد الموصلي بالموصل في الثاني عشر من محرم سنة ٦٢٨هـ، وقدم إلى بغداد، حيث كان يعمل فيها في صناعة القسيّ، ثم مال إلى الأدب والعلم، إذ درس النحو على الشيخ جمال الدين أبي محمد بن إياز (ت٦٨١هـ) الذي تولى مشيخة النحو بالمستنصرية، وصاحب (المحصول في شرح الفصول لابن معط)، ثمَّ لازم الموصلي الشيخ نُصير الدِّين الطُّوسي، وبقي معه حتى وفاته سنة٦٧٢هـ.

كان الموصلي شافعيَّ المذهب، ثم تحول للمذهب المالكي، وعُيِّن معيداً للمذهب المالكي، بمدرسة المالكية المستنصرية، وتولَّى الإعادة بمشيخة دار القرآن الكريم، وهي مدرسة المذهب المالكي آنذاك.

درَّس الموصلي النحو في دائرة اللغة العربية بالجامعة المستنصرية التي أنشأها الخليفة المستنصر بالله سنة ٦٢٥هـ.

توفي الموصلي في شهر ذي الحجة سنة ٦٩٦هـ، ورثاه النقيب صفي الدين بقصيدة طويلة.

---

(١)- ينظر ترجمته: السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنحاة، تصحيح محمد أحمد الخانجي، ط/١٣٢٦هـ/١/٣٠٧ .

وحاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، بدون تاريخ، ١/١٥٦

وناجي معروف: تاريخ علماء المستنصرية، دار الشعب، القاهرة، ط٣، بدون تاريخ، ١/ ١٦٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً : تلاميذه:

اعترف المؤرِّخون بأن الموصلي أستاذ جليل، تولَّى مسؤولية كبيرة، إذ رُتِّبَ معيداً للمذهب المالكي بالمستنصرية، وأُستاذاً للنحو في مدرسة اللغة العربية، ومع أنَّه تعلَّم متأخراً إلا أنَّ المؤرِّخين لم يذكروا إلا عدداً قليلاً من تلاميذه، ممَّن عُرفت أسماؤهم، واشتهروا فيما بعد، **ومن أبرزهم:**

١- تاج الدين ابن السباك[١]

هو أبو الحسن تاج الدِّين علي بن سنجر بن عبدالله البغدادي المعروف بابن السَّبَّاك، المولود ببغداد ٦٦١هـ، والمتوفى سنة٧٥٥هـ، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي بالمستنصرية، ثم صار رئيس الحنفيِّة.

٢- ابن عبد المحمود[٢]

هو جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السَّلام البغدادي، المقرئ الفقيه الحنبلي الأديب النحوي، أخذ العربيَّة والأدب والمنطق عن عبد العزيز الموصلي، وكان مُعيداً بالمستنصرية، توفي سنة ٧٢٣هـ.

---

[١] – ينظر: محيى الدين عبد القادر بن أبي الوفا القرشي: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دار العلوم، ١٩٧٨، ٣٨١/١، وابن حجر العسقلاني: الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت، ودار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣، ٥٥/٣، وناجي معروف تاريخ علماء المستنصرية، ١٣٢/١ .

[٢] – ينظر: ابن عماد الحنبلي: شذرات الذَّهب في أخبار مَنْ ذهب، دار الفكر، بيروت،٧٤/٦، وناجي معروف تاريخ علماء المستنصرية ٢٨٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: مؤلفاته[1]:

ألَّف الموصلي كتباً كثيرةً ضاع معظمها، ولم يبقَ منها إلا القليل، ومن أبرز الكتب التي وجدت بعده:

١- شرح ألفية ابن معطٍ " ت٦٢٨هـ ": طبع في مكتبة الخريجي بالرياض، سنة ١٩٨٥، بتحقيق علي الشوملي.

٢- شرح كافية ابن الحاجب " ت٦٤٦هـ ": طبع في مكتبة دار الأمل بإربد سنة ٢٠٠٠م بتحقيق علي الشوملي، وسيأتي الحديث عنه مفصَّلاً.

٣- شرح الأنموذج في النحو: وهو لا يزال مخطوطاً.

رابعاً: مذهبه النحوي وموقفه من النحاة:-

نشأ الموصلي بعد تكامل طبقات النحاة البصريين والكوفيين، إذ إنَّ آخر من ذكر في طبقات البصريين أبو العباس المبرد (ت٢٨٦هـ) وآخر من ذكر في طبقات الكوفيين أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ).

فالموصليُّ نحويٌّ متأخر من أصحاب الاختيارات النحوية، يميل في معظم آرائه النحوية إلى البصريين، وتتمثل بصريته تمثلاً واضحاً في كتابيه (شرح كافية ابن الحاجب) و(شرح ألفية ابن معطٍ) لكونهما الكتابين الوحيدين اللذين طبعا من مؤلفاته، وتظهر بصرية الموصلي بأشكال متعددة، تارة بالتصريح وتارة أخرى بالتلميح، وثالثة بإبطال حجج الكوفيين، ورابعة بإثبات رجاحة آراء البصريين النحوية[2].

---

[1] - ينظر السيوطي: بغية الوعاة ٣٠٧/١

وحاجي خليفة: كشف الظنون، ١٥٦/١، وناجي معروف: تاريخ علماء المستنصرية ١٠٦/١ .

[2] - انظر: الموصلي (شرح ألفية ابن مُعْطٍ) تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض،١٩٨٥، ١٠١/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والمتتبع لآراء الموصلي النحوية واختياراته وترجيحاته في هذين الكتابين يلحظ ميله إلى مذهب البصريين في أكثر المسائل النحوية الخلافية التي تناولها، ومما يؤكد ميله إلى مذهب البصريين عرضه لآراء الكوفيين وآراء أعلامهم مُتبعاً هذا العرض التضعيف أو الدحض، فالموصلي ينهج منهج البصريين ويقتفي أثرهم، ويعتمد على أصولهم في أكثر ما يختار ويرجح، فكثيراً ما نراه يقول (والأظهر الأول)[1] أو (الأصح الأول)[2] يعني رأي البصريين، و(الأظهر قول البصريين)[3].

ومثل هذه العبارات تؤكد ميل الموصلي الشديد إلى المذهب البصري واعتداده بالبصريين، **وفي ما يأتي نماذج من اختيارات الموصلي النحوية وترجيحاته:**

١- مسألة (ماهيَّة حاشا) : ذكر الموصلي أن سيبويه ذهب إلى وجوب خفض المستثنى بعد (حاشا)؛ لأنها حرف جر معناه التنزيه والبراء، وهو رأي جمهور البصريين، ثم ذكر الموصلي رأي الكسائي والمازني القائل بأنَّ (حاشا) فعلٌ لتصرُّفها تصرُّفَ الأفعال، واختار الموصلي مذهب سيبويه ووصفه بأنَّه الأصح[4] .

٢- مسألة (ناصب المستثنى) : ذكر الموصلي عدة آراء في هذه المسألة، واختار منها مذهب البصريين القائل بأنَّ الناصب للمستثنى هو الفعل المتقدم أو معناه، ووصفه بأنه الأصح[5].

٣- مسألة (العامل الأولى بالعمل في التنازع) : ذكر الموصلي أن البصريين ذهبوا إلى إعمال الثاني، أما الكوفيون فذهبوا إلى إعمال الأول، ورجَّح الموصلي رأي البصريين،

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١٦١/١ .

(٢) – انظر: السابق ٢٥٤/١

(٣) – انظر: السابق ١٧٢/١

(٤) – انظر: السابق ٢٥٠/١

(٥) – انظر: السابق ٢٥٤/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلل ذلك بأن إعمال الأول يلزم منه وقوع الفعل بين العامل والمعمول في الجملة، وإعمال الثاني لا يلزم منه ذلك فكان إعماله أولى..)[1]

فهذه النماذج وغيرها تظهر لنا أن الموصلي كان يميل في اختياراته النحوية وترجيحاته إلى المذهب البصري، وفي ظني أن اعتداد الموصلي بالبصريين واعتماده على أقوالهم لم يكن عن تعصُّبٍ وهوى، بل لأنَّ قواعدهم اعتمدت على الكثير الموثوق به، وأقيستهم بَنَوْها على هذا المسموع الكثير.

أما سيبويه فقد كان له مكانة ساميةٌ عند الموصلي، فكان له أثرٌ كبيرٌ في تكوين آرائه النحوية، وقد ظهرت عناية الموصلي بكتاب سيبويه في كتابيه: (شرح كافية ابن الحاجب) و(شرح ألفية ابن مُعطٍ) فكان كثير النقل عنه سواء أكان نقلاً حرفياً أم نقلاً بالمعنى.

وتأييد الموصلي لسيبويه يكاد يكون مُطَّرداً، ولولا أنه خالفه في مواضع قليلة جداً، لأمكن القول إن الأصل عند الموصلي هو موافقة سيبويه، والدفاع عن آرائه النحوية وتعليل ما يذهب إليه، فعلى سبيل المثال عرض الموصلي للخلاف بين يونس وسيبويه في (دلالة لبيك)، مفاده أن يونس يزعم أن (لبيك) اسمٌ مفردٌ وأنَّ ألف (لبى) انقلبت ياءً لاتصالها بالضَّمير كألف (لديك) و(عليك)، وأما سيبويه فذهب إلى أن (لبيك) مثنى، وانتصر الموصلي لرأي سيبويه على يونس محتجاً بأنَّ الياءَ في (لبيك) لو كانت بمنزلة ياء (لديك) أو (إليك) لانقلبت الألف ياءً عند إضافتها إلى الظاهر[2]

وغالباً ما يؤيد الموصلي سيبويه على الأخفش والمبرِّد والزَّجاج وغيرهم من نحاة البصرة، ففي مسألة (إعراب الأسماء الستة) نقل الموصلي خلاف النحاة في هذه المسألة، إذ ذكر أنَّ

---

(1) – انظر: الموصلي: شرح الكافية،١/١٤٥

(2) – انظر: المرجع السابق،١/١٨٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سيبوية ذهب إلى أن الألف والواو والياء حروف إعراب، والإعراب مقدَّرٌ لثقله في الواو والياء، وتعذره في الألف واختار الموصلي هذا الرأي ووصفه بأنه الأظهر، وضعَّف بقية الآراء الواردة في هذه المسألة؛ حيث ضعَّف رأي أبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) القائل بأنَّ هذه الحروف دلائل إعراب وعلل ذلك بأنه يلزم منه أن يكون في الأسماء الستة المتمكنة ما هو على حرفٍ واحدٍ.. كما ضعَّف الموصلي مذهب المازني القائل بأنها معربّة بالحركات، وأن الحروف نشأت فيها كما في (أَنْظور) و(بمنتزاح) وعلل ذلك بأن الإشباع لا يكون إلا في الضرورة..... [1]

وفي مسألة ناصب المستثنى ذكر الموصلي رأياً للمبرد والزجاج مؤداه أنَّ ناصب المستثني هو إلا لنيابتها عن الفعل الذي هو "أستثني"، ثم وصف هذا الرأي بأنَّه باطل؛ لأنه يلزم منه نصب المستثنى مطلقاً لا مكان تقدير الفعل، ولأنه لو قُدِّر في نحو – قام القوم غير زيد – لفسد المعنى، ولأنه ليس تقدير (أستثني) أولى من تقدير (امتنع زيد) وحينئذ يتعيَّن الرفع[2].

وفي مسألة (عامل النصب في المفعول معه) اتجه الموصلي إلى تأييد سيبوية على الأخفش والزجاج والكوفيين، إذ عرض الآراء الواردة في هذه المسألة واختار منها رأي سيبويه القائل بأن ناصب المفعول معه هو الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى (مع)، ووصفه بأنه الأظهر، لأنَّ الواو لما كانت معدِّيةً كالجر، فلم يعتد بها فصلاً بين العامل والمعمول (...وضعف الموصلي بقية الآراء)[3]

أمَّا عن موقف الموصلي من ابن الحاجب فيمكن القول إنّ القارئ لـ(شرح كافية ابن الحاجب) يلْحظُ موافقة الموصلي لابن الحاجب في معظم المسائل النَّحوية التي عرضها، معبِّراً عن موافقته له في بعض المواضع، وأحياناً يذكرها ويتناولها دون إبداءِ رأيٍ فيها، وعلى الرغم

---

(1) – انظر الموصلي : شرح الكافية، ١/١٠٠ .

(2) – انظر : السابق ١/٢٥٤ .

(3) – انظر: السابق، ١/٢٢٣ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من موافقة الموصلي لابن الحاجب وتسديده لآرائه في معظم المسائل النَّحوية التي عرضها، غيرأنَّه كان يحتفظ بشخصيَّته العلميَّة؛ إذ عارضَ ابنَ الحاجب في عدَّة مواضع معتمداً على أصالته العلميَّة، وتنوُّع معرفته، وسعة اطلاعه وعبَّر الموصلي عن هذه المعارضة بعباراتٍ تدلُّ على احترامه لابن الحاجب كأنْ يذكر كلامه ويُعقِّب عليه بالقول: (وفيه نظر) [1]، أو يلتمس له الأعذار، ففي (إعراب الأسماء السِّتة) ذكر الموصلي أنَّها تُعْرَبُ بالحروف بشرط أنْ تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلِّم، وألا تكونَ مُصغَّرة ولا مكسَّرةً، ثم قال: (والمصنِّف – يعني ابن الحاجب – ذكر الشرط الأول، ولم يذكر الأخيرين اكتفاءً بذكر الأمثلة) [2]، وفي مبحث (الممنوع من الصَّرف) ذكر قول ابن الحاجب: غير المنصرف ما فيه علَّتان من تسعٍ أو واحدةٍ تقومُ مقامهما)، ثم عقَّب عليه قائلاً: (واعلم أنَّ قول المصنِّف إنَّها تسعٌ إنَّما هو بحسب الأعراف، وهو ما ذهبَ إليه جمهور النحاة...)[3]، وأحياناً تتسم عبارات الموصلي بالجرأة والحدَّة فيصف قول ابن الحاجب بأنَّه باطلٌ[4].

أما الكوفيون فقد خالفهم الموصلي في أكثر المسائل النحوية، ووافقهم في القليل فمن مخالفته إياهم أنه في مسألة (مذ ومنذ إذا جاء بعدهما اسمٌ مرفوعٌ) اختار رأي جمهور البصريين القائل بأنَّ (مذ ومنذ) مبتدآن، وما بعدهما الخبر؛ لأنهما بمعنى (أول المدة أو جميع المدة) خلافاً لرأي الفرَّاء القائل بأنَّ ما بعد (مذ ومنذ) خبرٌ لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (ذو) والتقدير (ما رأيته من الزمان الذي هو أول المدة)، وخلافاً لرأي الكوفيين عدا الفرَّاء القائل إنَّ ما بعد (مذ ومنذ)

---

(1) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١٤٨/١ .

(2) – انظر: السابق، ١٠٠/١ .

(3) – انظر: السابق، ١١٣/١ .

(4) – انظر: السابق، ١٥٠/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فاعلٌ لفعل محذوف والتقدير (ما رأيته من إذ مضى يومان) وردَّ الموصلي هذين الرأيين بـأنَّ التقدير والحذف على خلاف الأصل[1]

كما خالفهم الموصلي أيضاً في مسألة (تقديم التمييز على عامله المتصرف)؛ حيث ذهب سيبوية وجمهور البصريين إلى عدم تقديم التمييز على عامله المتصرف وحجتهم في ذلك أنَّ مميز الجملة فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل، وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التمييز على عامله، ومما احتجوا به القياس؛ إذ قاسوا التمييز على الحال من حيث اشتراكهما في رفع الإبهام، والعامل فيهما فعلٌ متصرِّفٌ، واختار الموصلي رأي سيبوية وجمهور البصريين، وردَّ ما احتج به الكوفويين بأنَّ الفعل من نحو: (جاء زيدٌ راكباً) قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى، فبقي المنصوب فضلة والمقيس من نحو (طاب زيد نفساً) استوفى الفاعل لفظاً لا معنى فافترقا[2].

ومن موافقته لهم أنَّه في مسألة (إبدال النكرة من المعرفة) ذكر أنَّ الكوفيين يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف، أمّا البصريون فقد ذكر أنَّهم أجازوا إبدال النكرة من المعرفة مطلقاً، واختار الموصلي رأي الكوفيين، ووصفه بأنَّه الأظهر، معلِّلاً ذلك بعدم حصول بيان المعرفة وإيضاحها من مجرد النكرة، فإذا وصفت حصلت الفائدة[3].

ولعلَّ السبب في مخالفة الموصلي للكوفيين في أكثر المسائل النحوية، وموافقتهم في القليل منها هو اعتمادهم على السماع القليل وبناء قواعدهم عليه، فاعتدُّوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدُّوا بالأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء وقاسوا عليها.

---

(1) – انظر: الموصلي، شرح الكافية، ٤٠١/٢ .

(2) – انظر: السابق، ٢٤٠/١ .

(3) – انظر: السَّابق، ٣٠٩/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني: التَّعريف بكتاب (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي:

أولاً: أهمية الكتاب:-

الموصلي عالمٌ نحويٌّ اشتهر له في هذا المجال ثلاثة كتبٍ – كما أسلفتُ عند الحديث عن مؤَلفاته –، وفي ظني أنَّ جهودَ الموصلي ومكانته في مجال الدِّراسات اللُّغوية والنَّحوية لا يعرفها إلاَّ القليلون.

شرح الموصلي (كافية ابن الحاجب) في أواخر حياته؛ إذ فرغ من هذا الكتاب في شهر ذي الحجَّة من سنة ستمائة وأربع وتسعين[1]، وذلك بعد أن طال باعه، واستحكمت أصوله، واستكملت لديه أسباب الثقافة في عصره، وكان يستمدُّ من تراثٍ عريقٍ عبَّ منه ما شاء أن يعبَّ قرآناً وحديثاً ولغةً ونحواً ومنطقاً وتلاقت هذه الثقافات كلُّها في (شرح كافية ابن الحاجب) وسخَّرها الموصلي لخدمة المادَّة النحويّة فيه.

وجاء هذا الكتاب شرحاً متوسطاً لكافية ابن الحاجب تضمَّن آراءً وتفسيراتٍ نحويةً أظهرت قدرة الموصلي في مجال النَّحو التقليدي.

ويعكسُ هذا الكتابُ قدرة الشارح على الحِجاج، ومناقشة الآراءِ النَّحوية مناقشةً علميَّةً للوصول إلى ما يراه صاحبه حقَّاً، وإن كان هذا الكتاب يُعدُّ منحازاً إلى آراءِ البصريين.

ويُعدُّ هذا الكتابُ سجلاً حافلاً بالمسائل الخلافية في الدَّرس النَّحوي ويدلُّ على قدرة الموصلي في مجال النَّحو التقليدي، وتتجلَّى هذه القدرة في ما أورده من مسائل في هذا الكتاب، وافق في أكثرها نحاة البصرة مؤيِّداً ما ذهبوا إليه ، إلا مسألةً واحدةً خالفهم فيها، وهي مسألة (إبدال النَّكرة من المعرفة)؛إذ اشترط وصفَ النكرة عند إبدالها من المعرفة موافقاً بذلك الكوفيين.

---

[1] – انظر: الموصلي، شرح كافية ابن الحاجب، ٢/ ٧١٩ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويتوضَّح ما للموصلي من مكانةٍ عاليةٍ برزت من خلال تحليلاته ونظراتــه الفاحــصة النَّاقدة، وتظهر هذه الشخصيَّة في نواحٍ كثيرةٍ من هذا الشرح من خلال مواقف مختلفة، فنــراهُ مثلاً يعترض على كلام ابن الحاجب على الرُّغم من تأثره به، وتسديده لمعظمه، منها ما جاءَ في أثناءِ كلامه على قول ابن الحاجب في مبحث (المبتدأ والخبر) يقول في تعدُّد الخبر، وفي قولــه: (الرُّمانُ حلوٌ حامضٌ) قال المصنّفُ في شرح المفصّل: يجوز أن يكون في كلٍّ واحدٍ منهما، ولا يلزمُ أن يكون كلُّ واحدٍ خبراً على حاله؛ لأنَّ المقصود جمــع الطَّعمــين، والــضَّميران علــى أصلهما، والمعنى (فيه حلاوة، وفيه حموضة) وفيه نظرٌ؛ لأنَّه أراد أنَّ كلَّ واحدٍ منهما متحمّــلٌ للضَّمير، أو مجرَّدٌ عن الضَّمير فهو حقٌّ، إلاَّ أنَّه لا يكون هناك إلا ضميرٌ واحدٌ[1].

ثانياً: مصادره:

لا ريبَ في أنَّ الموصلي ــ وهو من النُّحاة المتأخرين ــ اتكأ في أثناءِ شرحه الكافيــة على آراءِ النُّحاة السَّابقين له، فقد استقى مادَّته النَّحوية من مصنَّفاتهم، بيد أنَّه لم يصرِّح بأســماءِ المصنَّفات التي أخذ منها إلاَّ في مواضعَ قليلةٍ،ومن ذلك ما جاءَ في تخريج قوله تعالى **(ولبثــوا في كهفهم ثلاثمائةٍ سنين، وازدادوا تسعاً)**[2] بتنوين (ثلاثمائة)، حيث ذكر أنَّه جاء في كــشَّاف الزَّمخشري أنَّ (سنين) عطفُ بيان[3]، وفي مبحث (كان وأخواتها) ذكر الموصلي خلاف النُّحاة حول (ماهية ليس) فأورد أنَّ الفارسي" ت٣٧٧هــ " قال في المسائل البغداديات: إنَّ ليس حرفٌ واحتجَّ عليه بأمُورٍ.... [4]

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح كافية ابن حاجب، ١/ ١٤٨ .

(٢) – سورة الكهف/ ٢٥ .

(٣) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٤٢٢/٢ .

(٤) – انظر: السَّابق، ٥٦١/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الكثير الغالب كان الموصلي يكتفي بذكر أسماء مؤلِّفي المصادر التي أخذ مادَّته منها، كأنْ يقول: (ذهب الخليل) [1]، أو (ذهب سيبويه) [2]، أو (ذهب المبرِّد) [3]، أو (زعم الفرَّاء)[4]، أو (زعم الكسائي) [5]، أو (زعم يونس) [6].

وربَّما كان الموصلي لا يعبأُ بذكر المصادر التي ينقل منها؛ لأنَّه يفترض أنَّ قارئه يعرف هذه المصادر بمجرَّد الإشارة إليها، ويمكن تلمُّس مصادره من خلال نقوله، أو تتبع المسائل النَّحوية التي عالجها، وهو يُوازنها مع الكتب التي سبقته.

ويمكن القولُ إنَّ أعلام النُّحاة الذين ذكرهم الموصلي في (شرح الكافية) أشدُّ دلالةً على مصادره النَّحوية واللُّغوية من أسماءِ الكتبِ التي أغفل ذكرها؛ فالموصلي كثير الاعتداد بسيبويه، كيف لا: وهو علمٌ بارزٌ من أعلام البصريين، فقد أكثر الموصلي من ذكر سيبويه فلا يكاد يذكر مسألةً إلا وذكر رأيَ سيبويه فيها.

ومن مصادره كتب النُّحاة السَّابقين كالأخفش، والفرَّاء، والمبرِّد، والزَّجَّاج، وابن السُّراج، والفارسي، وغيرهم ممَّن تناثرت أقوالهم في كتابه.

وتُعدُّ كتبُ إعراب القرآن ومعانيه وقراءاته مصادر رئيسة لكتاب (شرح كافية ابن الحاجب)، وإن لم يكن الموصلي يذكرها صراحةً، ولكنَّه أورد آراءً لأصحاب تلك الكتب، ومن هذه الكتب: كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، وكتاب (معاني القرآن) لأبي الحسن

---

(١) – انظر: السَّابق، ١/ ١٣٨ .

(٢) – انظر: السَّابق، ١/ ١٨٧ .

(٣) – انظر: السَّابق، ١/ ١٨٧، ١/ ٢٤٠، ١/ ٢٥١ .

(٤) – انظر: السَّابق، ١٥٣/١ .

(٥) – انظر: السَّابق، ١٥٣/١ .

(٦) – انظر: السَّابق، ١٨٤/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأخفش (ت ٢١٥هـ)، وكتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجاج (ت ٣١١هـ)، وكتاب (إعراب القرآن) لأبي جعفر النَّحاس (ت ٣٣٨هـ) وغيرها.

ومن المصادر التي اعتمد عليها الموصلي في (شرح الكافية) المصادر اللُّغويَّة فَما من شكٍّ فيه أنَّ المادَّة اللُّغويَّة التي اشتمل عليها الكتاب تُنبئُ أنَّ الموصليَّ كان يعتمد في شرحه للألفاظ وتفسير معانيها على معاجمَ لغويةٍ لم يذكر أسماءَها إلاَّ أن تتبُّعَ الكتاب يتيح لنا أنْ نحظى ببعض العبارات التي فسَّر بها الموصلي بعض الألفاظ وهي موجودةٌ أصلاً في تلك المعاجم، ومن ذلك قوله في توضيح معنى (الإعراب) إذ قال: (اعلم أنَّ الإعراب في الأصل مصدرٌ، وفي نقله من اللُّغة إلى الصِّناعة أقوال:

أحدها: أنَّه من أعرب الرَّجلُ عن حاجته إذا أبان؛ لأنَّ الكلام إذا أُعرب تبيَّن معناه.

الثاني: أنَّه من عَرَبَت معدةُ الفصيل إذا فسدت، وأعربتها إذا أصلحتها، فالهمزة حينئذ للسَّلب؛ لأنَّ الكلام إذا أُعرب أزيل فساده.

الثالث: من قولهم: (إمرأةٌ عَروبٌ) إذا كانت متحبِّبةً إلى بعلها، لأن المتكلم بالإعراب متحبِّبٌ إلى السَّامع[1].

وفي مبحث (الفاعل) ذكر الموصلي أنه إذا امتنع ارتفاع الفاعل بالفعل المذكور ارتفع بفعلٍ مقدَّرٍ من جنسه، ومنه قول الشاعر[2]:

ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومه ومختبطٌ ممَّا تطيح الطوائح

حيث ارتفع ضارعٌ بفعلٍ دلَّ عليه ما قبله (يبك)

---

[1] – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١/ ٩٦ .

[2] – قائله الحارث بن نهيك، انظر : سيبويه: الكتاب، ١/ ١٤٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال الموصلى[1]: (والضَّارع: الذَّليل، والمختبط الطَّالب، والطَّوائح: من طـاح يطـوح ويطيح طوحاً، أي أشرف على الهلاك.

من هذه المصادر الغزيرة بمادتها، المتنوعة بمعلوماتها، ومن غيرها من المصادر استمدَّ الموصلي مادة كتابه، حيث كان يميل إلى ذكر خلافات النحاة دقيقها وجليلهـا، ويـورد الآراء النحوية، ويوازنُ بينها في مواضع كثيرة، كما كان ينتصر لسيبوية، ولجمهور البـصريين فـي الكثير من المسائل التي عرضها في كتابه مع احتفاظه لنفسه بحقها في الترجيح وإبداء الرَّأي.

ثالثاً: منهجه وأسلوبه:

لم يشر الموصلي في مقدمة كتابه هذا إلى المنهج العلمي الذي التزمه وسار عليـه فـي الشرح، لكنَّه ذكر السبب الذي دعاه لتأليفه فقال[2]: (فإنَّه لمَّا كان كتاب الكافية مـن تـصانيف الشيخ الإمام العلاَّمة المحقق جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي- تغمده الله برحمته- كثير العلم، كبير الاسم، جليل القدر، نبيه الذكر، حتى إنَّ الجمهور من المـشتغلين بالنحو في هذا الزمان ليميلون إلى حفظه وتفسير معانيه، ولا يرغبون إلا في الاطـلاع علـى حقائقه ومبانيه، التمس منِّي بعض الخُلَّص من الأصحاب، والأغَرّة من الأحباب إمـلاءَ شـرحٍ متوسطٍ بين الإيجاز والإسهاب.....).

فسبب التأليف عند الموصلي هو إملاءُ شرحٍ متوسطٍ بين الإيجاز والإسـهاب يتناسـب وطلاَّبَ العلم الذين أقبلوا على دراسة الكافية.

إلا أنَّ الدَّارس لهذا الكتاب والمتفحِّص له يظهر له من خلال ذلك أنَّ الموصلي قد سـار على جملةٍ من الأسس التزمها في هذا الشرح منها:

---

(1) – الموصلي: شرح الكافية، ١/ ١٤٣ .

(2) – الموصلي: شرح الكافية، ١/ ٣٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: التزم الموصلي في شرحه للكافية ترتيب الأبحاث كما جاءَت في (الكافيـــة)، فلـــم يتدخل في تقسيمات الكتاب، حيث أبقاها كما أوردها ابنُ الحاجب، فأبوابها أربعة هي: الأسماء والأفعال والحروف والمشتركات، حتى أنه أبقـــى الموضـــوعات الناقصة والتي أسقطها ابن الحاجب.

ثانياً: السِّمة الغالبة على هذا الكتاب هي وضوح العبارة، وسهولة الأسلوب، وقد يكـــون السبب خلوَّ الكتاب من علمي المنطق والفلسفة اللذين ابتليت بهما كتبُ النحـــو المتأخرة.

ثالثاً: كان الموصلي يكمل البحث أو الموضوع الذي يتحدَّث عنه تحت عنوان (فصل)، فعبارات ابن الحاجب كانت مُوجزةً ولا تفي الموضوعَ حقَّه، وكان الموصـــلي يشعر أنَّ نقصاً في هذا الموضوع، ولا بدَّ من إكماله فيـــضيفه تحـــت عنـــوان (فصل) كما فعل في بحث (الاستثناء) [1].

رابعاً: اعتمد الموصلي السماع أساساً لاختياراته وترجيحاته النَّحويـــة فـــيلاحظ كثـــرة احتجاجه بالشواهد سواءً أكانت من القرآن الكريم أو الشعر أو من كلام العرب، ففي مسألة (ماهيَّة حاشا) ذكر الموصلي شاهدين من الشعر احتج بهما ســـيبويه على أن (حاشا) حرفُ جرٍّ، كما ذكر شاهدين آخرين من الشعر احـــتج بهمـــا الكسائي على أن (حاشا) فعل[2].

خامساً: لم يستشهد الموصلي بالحديث النبوي الشريف وما ورد لديه من أحاديث نبويـــة كان من باب الاستشهاد اللُّغوي ولعلَّ ذلك يُدلِّلُ على أنه من أنصار المانعين

---

(1) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١/ ٢٥٤ .

(2) – انظر: السابق، ١/ ٢٤٩ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النَّحويَّة.

سادساً: اعتبر الموصلي القياس أصلاً من أصول النحو عند عدم وجود الشاهد السَّماعي.

خامساً: شواهده:

يُعدُّ القرآن الكريم مصدراً غنياً بالشواهد النحوية لجأ إليه النحويون، واغترفوا منه كثيراً من الشواهد النحوية التي بنيت عليها قواعد النحو، فلم تتوافر لنصٍّ ما توفر للقرآن الكريم من تواتر آياته وعناية العلماء بضبطها والحفاظ عليها سنداً ومتناً عن أفواه العلماء الإثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول "صلى الله عليه وسلم".

وقلَّد الموصلي غيرَه من النحاة في الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ إذ كانت آياته الكريمة تتلألأ في معظم صفحات (شرح الكافية).

وموقف الموصلي من الشواهد القرآنية مشابهٌ لموقف سائر النحويين؛ فقد كانت الآيات الكريمة عُمْدته في الاحتجاج، ولها الصَّدارة في كتابه، فالقرآن الكريم هو المادة العربية الأولى التي اعتمد عليها الموصلي في الاستشهاد والتمثيل لآرائه وترجيحاته النحوية، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ؛ لأنَّ القرآن الكريم هو مدار الدراسات العربية جميعها، وبلغت النُّصوص القرآنية التي استشهد بها الموصلي -كما ذكر محقق الكتاب[1]- نحو ثلاثة آلاف شاهد، فهو قلَّما ذكر رأياً إلا ودعمه بشاهدٍ قرآنيٍّ أو أكثر.

ومما يلاحظ على الموصلي تأييده للقراءات القرآنية التي يعرضها، فهو يذكر القراءة التي تؤيد ما ذهب إليه، ويذكر أيضاً توجيهات النحاة للقراءة القرآنية دون أن يضعّف هذه القراءة أو

---

(1) - انظر : الموصلي، شرح الكافية، ٣١/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تلك، فقد وقف عند قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)[1] بجر (والأرحامِ)، وذكر توجيهين لهذه القراءة :

أحدهما: أنَّ الواو ليست فيها للعطف بل للقسم،وهذا ضعيفٌ.

وثانيهما: أن (الأرحام) مخفوضٌ بحرف جرٍّ مقدّرٍ حُذف لدلالة الأول عليه، والتقدير: به وبالأرحام.

وسار الموصلي على نهج النحاة قبله في الاحتجاج بالشعر، إذ خصَّه بخطٍّ وافرٍ من الاهتمام، فأكثر من الاستشهاد به في (شرح الكافية)، حيث زادت شواهده الشعرية – كما ذكر مُحقِّق الكتاب[2]– على تسعمائة شاهدٍ وألفي شاهدٍ.

وممَّا يُلاحظ على الموصلي في هذا الموضع أنَّ عرضه للشواهد الشعرية كان على غير وجهٍ، فتارةً يذكر البيت كاملاً، وتارةً ثانيةً يذكر صدره أو عجزه، وثالثةً يكتفي بذكر موضع الشاهد فقط.

و يُلاحظ عليه في أيضاً أنَّ إيراده للشواهد الشعرية لم يكن على منهجٍ واحدٍ، فهناك مسائل احتجَّ لها بغير شاهد، ومسائل اكتفى فيها بشاهدٍ واحدٍ، وأحياناً يُحجمُ عن الاستشهاد مطلقاً.

وأرى أنَّ كلَّ ما سبق يؤيدُ اهتمام الموصلي بالشاهد الشعري، ويُدلِّلُ على سعة حفظه، ومدى اهتمامه بالمسألة النحوية التي يعالجها، وبالمسموع من أشعار العرب، لكنَّ هذا لا يُقلل أيضاً من اهتمامه بالنثر من أمثالٍ وأقوالٍ، إذ احتجَّ الموصلي بالأمثال شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة، ومن ذلك أنَّه ذكر رأي الخليل والمازني في مسألة (إياك) ومؤدَّاه أنَّ (إيَّا) اسمٌ

---

(1) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١/ ٢٩٩ .

(2) – انظر: السابق، ٢٩٩/١٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مُضْمَرٌ مضافٌ إلى ما بعده من الضمائر، ثمَّ ذكر أنَّهما استدلا على ذلك بما حكي عن العـرب قولهم، (إذا بلغ الرَّجلُ الستين فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)[1]

واستشهد على القول بأنَّ (حاشا) ناصبه بقول العرب (اللَّهمَّ اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وأبا الإصبع[2]

واستشهد الموصلي على اختلاف الخبر عن المبتدأ في الإفراد والتثنية بقولهم: (راكـب الناقة طليحان)؛ أي مُتْعبان أصابهما الإعياءُ والإرهاق[3] ، **وذكر ثلاثة تخريجات لهذا المثل:**

أولها :أن المضاف محذوف، والتقدير:راكبُ الناقة أحدُ طليحين.

وثانيها:أن المعطوف على المبتدأ محذوف، فيكون الخبر مطابقاً،والتقدير:راكب الناقـة والناقةُ طليحانِ.

وثالثها: أن خبر الأول ومبتدأ الثاني محذوفان والتقدير : راكب النَّاقـة طلـيحٌ، وهمـا طليحانِ. [4]

ومما هو جديرٌ بالذكر أنَّ ابنَ جنِّي سبق الموصليَّ في هذه التخريجات.[5]

واستشهد على الحال الجامدة غير المشتقة والتي لا تؤوَّل بمشتق بقولهم: (هـذا بُـسْراً أطيبُ منه رطباً)؛ أي يابساً أو قوياً أو رطباً، حيث دلَّ على طورٍ واقعٍ فيه التفاضل[6]

إضافةً إلى ما سبق، فقد أورد الموصلي كثيراً من لغات العرب، فهو لم يقف عند لغاتٍ معيَّنةٍ دون سواها بل نقل معظم اللغات.

---

(1) – انظر: الموصلي: شرح الكافية ٣٢٣/١.

(2) – انظر: السابق، ١/ ٢٥٠ .

(3) – انظر : ابن منظور : لسان العرب ،دار صادر، بيروت، مادة " طلح " ٥٣٠/٢.

(4) – انظر: الموصلي: شرح الكافية ١٥٩/١.

(5) – انظر: ابن جنيّ:الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي،٢٨٩/١.

(6) – انظر: الموصلي: شرح الكافية ،٢٣٠/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهكذا فالموصلي كان يجهد في أن يشفع آراء كتابه بأدلةٍ دامغةٍ أنَّى كان مصدرها طالما سُمِعَتْ عن العرب، وهذا يدلُّ على سعة ثقافته، ودقة تقصّيه، وعلى اعتماده النقل أصـــلاً مـــن أُصول النحو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول

اختيارات الموصلي

في

المقدِّمات النَّحويّة والإعراب والبناء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سأقوم في هذا الفصل بمناقشة المسائل المتعلقة باختيارات الموصلي في المقدمات النحوية ، والإعراب والبناء ، ووقع اختياري على أهمِّ المسائل التي عرضها الموصلي في هذين البابين ، وعرضتُ في كلِّ مسألةٍ آراء النحاة المختلفة ، وحرصتُ في أثناء ذلك على تأصيل آرائهم ممّا تطلَّب البحث عنها في كتبهم ، والتأكد من صحة ما نسب إليهم ، ومَنْ لم يكن له كتب عدت إلى الكتب التي تناولت الخلافات النحوية .

وناقشت الآراء النحوية التي عرضها الموصلي في هذه المسائل وفي ختامِ كلِّ مسألةٍ أبديتُ رأيي في الاختيار الذي اتخذه الموصلي لمعرفة مدى صحته من وجهة النظر النحوية ، وفي هذه السبيل لم ألتزم أيَّ مذهبٍ من مذاهب النحاة ، بل اخترتُ ما رأيته الأصح والأرجح .

ويحتوي هذا الفصل على ستة مباحث تناولتُ فيها المسائل الآتية :

المبحث الأول : الضمير في إياك .

المبحث الثاني : أي الموصولة معربة دائمًا أو مبنيَّةٌ أحيانًا .

المبحث الثالث : إعراب الأسماء الستة .

المبحث الرابع : اسم " لا " النافية للجنس أمعرب هو أم مبنيٌّ ؟

المبحث الخامس: صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط.

المبحث السادس: العدل في" مَثنى وثُلاث ".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول : الضمير في إيَّاك

وقف الموصلي عند الضّمير في " إيَّاك "؛ إذ ذكر أنَّ للنحاة أقوالاً في هذه المسألة وهي كالآتي :

القول الأول : ومؤدَّاه أنَّ " إيَّا " اسمٌ مُضمرٌ ، وما بعدها من الياء والكاف والهاء حروف مجرَّدةٌ عن الاسميَّة ، ولا موضعَ لها من الإعراب [1] ، ونَسب الموصلي هذا القول إلى سيبويه(ت١٨٠هـ)[2] وهو اختيار الفارسي(ت٣٧٧هـ) [3] والزّمخشري(ت٥٣٨هـ) [4] ، وما ذكره الموصلي مذهب جمهور البصريين [5].

وذكر الموصلي أنَّ أصحاب هذا الرأي احتجوا بثلاثة أمورٍ هي :

– أنَّ " إيَّا " لو كانت اسمًا ظاهراً لما كانت لازمةً للنَّصب ؛ لأنّه ليس في الأسماء الظاهرة ما يلزم النَّصبَ إلا إذا كان ظرفاً غير متمكنٍ نحو " ذات مرَّةٍ " ... أو مصدرًا غير متمكِّن نحو " سبحان الله " ... ولا شيءَ منها ظرفٌ أو مصدرٌ .

– أنَّها إذا اختلفت عليها أحوال الإعراب تغيَّرت صيغها ،وليس كذلك الأسماء الظاهرة .

– أنَّها في الدلالة على المفعولية كالضمير المنصوب المتصل ، فقولك :" ما أكرمني إلا

---

(١) انظر : عبد العزيز بن جمعة الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق: علي الشوملي ، دار الكندي ودار الأمل ، إربد، ط/١، ٢٠٠٠م ، ٣٢٣/١ .

(٢) انظر : السابق ، ٣٢٣/١ . وسيبويه : الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب، بيروت ، ط/٣، ١٩٨٣م ، ٣٥٩/٢ .

(٣) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس ،مكتبة المدني ، القاهرة ، ط/١ ، ١٩٨٧م، ٤٧٤/١ .

(٤) انظر : الزمخشري : المفصل في علم اللغة العربية ، قدّم له وراجعه : محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ، ط/١ ، ١٩٩٠م ، ص١٥٦ .

(٥) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧م ، المسألة رقم(٩٨)، ٦٩٥/٢ .

أنت " بمنزلة :" ما أكرمتَ إلا إيَّاي " [1] .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القول الثاني : ومؤدَّاه أنَّ " إيَّا " اسمٌ مُضمرٌ مُضافٌ إلى ما بعده من الضمائر[٢] ، ونسب الموصلي[٣] هذا القول إلى الخليل(ت١٧٠هـ) والمبرِّد(ت٢٨٥هـ) والمازني(ت٢٤٨هـ) ، ولكنِّي وجدتُ هذا القول منسوبًا إلى الخليل والمازني[٤] ، أمَّا المبرِّد فنُسِبَ إليه أنَّه ذهب إلى أنَّ " إيَّا " اسمٌ مُبْهَمٌ أُضيفَ للتخصيص[٥] .

وذكر الموصلي أنَّ أصحابَ هذا القول اعتمدوا على السَّماع ؛إذ روى سيبويه"ت١٨٠هـ" عن الخليل أنّه حكى عن العرب قولهم :" إذا بلغ الرّجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشّوابِّ "[٥] ، فـ " إيَّا " مضافٌ ، و" الشّوابِّ " مضافٌ إليه ، وإذا ثبتت إضافته إلى الظاهر وجب الحكمُ بإضافته على المضمر[٦] .

ويفهم من هذا أنّ الخليل ذهب إلى أنَّ " إيَّا " اسمٌ مضافٌ إلى ما بعده ، وأنَّ ما بعد " إيَّا " من الكاف أو الياء أو الهاء في نحو " إيَّاك وإيَّاي وإيَّاه " في موضع جرٍّ بالإضافة .

وضعَّف الموصلي هذا القولَ من وجه أنَّ المُضْمَر لا يُضافُ إلى غيره لعدم حصول الفائدة[٧] .

القول الثالث : ومؤدَّاه أنَّ " إيَّا " اسمٌ ظاهرٌ أُضيفَ إلى مُضمرٍ ، وهو للزّجّاج(ت٣١١هـ) [٨]، وذكر الموصلي أنَّ حجَّة الزّجّاج في ذلك " تحقُّق اشتقاق " إيَّا " من أبنيته إذا قصدته فأُدغمت

---

(١) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٣٢٣/١ .
(٢) انظر : انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٣٢٣/١ .
(٣) انظر : السابق ، ٣٢٣/١ .
(٤) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم(٩٨)، ٦٩٥/٢ .
(٥) انظر : السابق ، ٦٩٥/٢ .
(٦) سيبويه : الكتاب ، ٢٧٩/١ .
(٧) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٣٢٣/١ .
(٨) انظر : السابق ، ٣٢٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الياءُ في الياءِ ، والظاهر لا تمتنع إضافته " [1]" وردّه الموصلي بأن " إيَّا " يلزم النّصبَ ، وأنّه ليس مصدرًا غير متمكنٍ ولا ظرفًا [2] ، فالموصلي يزعم أنَّ هذا المذهب هو مذهب الزَّجَّاج غير أنه ليس للزجاج ، وإنما قال[3] : " وأيّاً اسمٌ للمضمر المنصوب إلا أنَّه يُضاف إلى سائر المضمرات".

فالزجاج يذهب إلى أنَّ " أيَّاً " ضميرٌ مضافٌ إلى ضمير ، فكما أنَّ " هو " اسمٌ لضمير الغائب المرفوع فـ " إيَّاك " اسم للضمير المنصوب. وهكذا فكلام الزجاج يخالف ما نسبه الموصلي إليه.

القول الرابع: ومؤدَّاه أنَّ الياءَ والكاف والهاء هو المُضمَر ، وإيَّا عماده[4] ، ، وهذا الرأي لجمهور الكوفيين ، ووافقهم بعضُ البصريين كابن كيسان "ت٢٩٩هـ " [5] .

وذكر الموصلي حجَّة أصحاب هذا القول وهي أنَّ هذه هي الضمائر التي في" أكرمني" و "أكرمتك" ، فلمَّا أُريد فصلها عن العامل إمَّا بالتقديم ، وإمَّا بالتأخير عنه ، ولم يكن ممّا يقوم بنفسه عُمِدت بأنْ جُعلت وصلةً إلى اللَّفظ بها[6] ، وردَّ الموصلي هذا القولَ من وجه أنَّه لا يلزمُ من الاشتراك في اللفظ الاشتراك في الحكم [7] .

وردَّ أبو البركات الأنبا ري(ت٥٧٧هـ) هذا الرأي ؛ لأنَّه يؤدّي إلى أن يعتمد الشيءُ بما

---

(١) الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٣٢٣/١ .

(٢) انظر : السابق ، ٣٢٣/١ .

(٣) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ،ط٢،تحقيق عبد الجليل شلبي،٤٨/١.

(٤) انظر : السابق ، ٣٢٣/١ .

(٥) انظر:أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف،المسألة رقم(٩٨) ، ٦٩٥/٢ ، أبو حيان : ارتشاف الضرب ، ٤٧٤/١.

(٦) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٣٢٣/١ .

(٧) انظر : السابق ، ٣٢٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هو أكثر منه ، وأن يكون الأكثر عمادًا للأقل ، وتبعًا له ،وهذا لا نظير له في كلامهم [1] – أي كلام العرب – .

القول الخامس : ومؤدّاه أنَّ الكلمتين بكمالهما هما الضمير ، ولم ينسبه الموصلي إلى أحدٍ[2]، ووجدتُ هذا القولَ منسوبًا إلى الكوفيين غير الفرّاء [3].

وذكر الموصلي أنَّ أصحابَ هذا القول احتجوا بأنّه لو لم تكن الكلمة بكمالها اسمًا لكان الحكم على بعضها بالاسميّة وبعضها بالحرفيّة مجرَّد تحكُّمٍ ؛ لأنّه لم يعهد كلمة كذلك [4] .

وردَّ الموصلي هذا الرأي بقوله[5] :" إنَّا لا نُسلِّمُ أنَّها كلمة واحدة بل هي كلمتان بمنزلة أسماء الإشارة إذا اقترن بها حرف الخطاب ".

واختار الموصلي[6] القولَ الأول،وهو اختيار أبي البركات الأنباري أيضًا[7]، وبالعودة إلى مصادر النحو تبيَّن أنَّ أصحاب هذا القول اعتمدوا في رأيهم على علَّة عدم النظير ، فالكاف في نظرهم لا يجوز أن تكون ضميرًا منفصلاً؛ لأنّها على حرفٍ واحدٍ ، وهو ما لا نظير له في كلام العرب ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ، وعليه فإنَّ " إيَّا " هي الضمير ، وهي ليست مضافةً لأنَّ الإضافة تُزاد للتعريف ، والضمير في أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره ، فوجب ألا يكون للكاف موضعٌ من الإعراب [8] .

---

(١) انظر : أبو البركات الأنبا ري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧٠١/٢

(٢) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٣٢٣/١ .

(٣) انظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب ، ٤٧٤/١ .

(٤) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٣٢٣/١ .

(٥) السابق ، ٣٢٣/١ .

(٦) انظر : السابق ، ٣٢٣/١ .

(٧) انظر : أبو البركات الأنبا ري : الإنصاف في مسائل الخلاف،المسألة رقم(٩٨) ، ٦٩٦/٢ . والبيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه ، ومراجعة: مصطفى السقا ،دار الكتاب العربي ،١٩٦٩م، ٣٦/١ .

(٨) انظر : أبو البركات الأنبا ري : الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم(٩٨) ، ٦٩٦/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ويتبيّن ممّا سبق أنّ الخليل استند إلى السماع بوصفه أصلاً احتكم إليه في هذه المسألة ويتمثل في قول العرب :" إذا بلغ الرّجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشّوابِّ " بالجرّ .

وبالعودة إلى مصادر النحو وجدت الخليل يستند إلى أصلين آخرين في هذه المسألة هما :

١- القياس : حيث اعتمد الخليل على هذا الأصل للاستدلال بأنّ الكاف من " إيّاك "مضاف إليه ؛ إذ رُوي أنّ الخليل قال[١] :" لو أنّ رجلاً قال : إيّاك نفسِك لم أُعنِّفه ؛ لأنّ هذهِ الكافَ مجرور " ، فالخليل يُجيزُ توكيد الكاف ؛ لأنّها مضافٌ إليه قياسًا على قول العرب :" فإيّاه وإيّا الشّوابِّ ".

٢- أنّ "إيّا" لا يُفيدُ معنًى بانفراده ،ولا يقعُ معرفةً خلافًا للمضمرات فعُوِّضَ بالإضافة عمّا مُنِعَه [٢].

وضُعِّفَ مذهبُ الخليل من جهة أنّه لا يُعْلَمُ ضميرٌ أُضيف إلى غيره ؛ لأنّ الضمائر لا تُضافُ ، كما أنّ الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص ، والمُضمرُ أعلى مراتب التعريف والاختصاص ، فلا حاجة به إلى الإضافة[٣] .

وعدَّ غير نحويٍّ قولَ العرب :" فإيّاه وإيّا الشّوابِّ " ، شاذًّا ؛ إذ إنّ اتصال " إيّا " بالاسم الظاهر غير مألوفٍ يقول ابن جنّي(ت٣٩٢هـ) [٤] :" فأمّا ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم :" فإيّاه وإيّا الشّوابِّ " ، فليس سبيل مثله مع قلّته أن يعترض على السّماع والقياس جميعًا ، ألا ترى أنه ليس يُسمَعُ منهم :" إيّاك وإيّا الباطلِ " ، ولا حُكي عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد " إيّا " ، فأمّا قولُ الخليلِ : لو أنّ قائلاً قال :" إيّاك نفسِك لم أُعنِّفه " ، فهذا ليس بتصريح قولٍ ولا محض إجازة ،

---

(١) سيبويه : الكتاب ، ٢٧٩/١ .

(٢) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم(٩٨)، ٦٩٥/٢ .

(٣) انظر : سيبويه : الكتاب ، ٢٧٩/١ .

(٤) ابن جني : سر صناعة الإعراب ، ٣١٥/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإنّما قاسه على ما سمعه من قولهم :" فإيَّاه وإيَّا الشّوابِّ " ولو كان ذلك قويًا في نفسه ، وسائغًا في رأيه لما قال : لم أُعنِّفه " .

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنَّ قول العرب :" فإيَّاه وإيَّا الشّوابِّ "، يدل على اتصال "إيَّا" بالظاهر تكريرًا لها، ويشير إلى أنَّها ليست كلمةً واحدةً ، بل يظلان مع اتصالهما كلمتين ، ووصف هذا القول بأنَّه من الشاذِّ الذي لا يُعتدُّ به[1] .

وعدَّ الأستراباذي" ت٦٨٨هـ " قول العرب :" فإيَّاه وإيَّا الشّوابِّ "، شاذًّا من وجهين ، من جهة وقوع " إيَّاه " محذرًا ، وليس بمعطوف، ومن جهة إضافة " إيَّا" إلى المظهر[2].

فهؤلاءِ النحاةُ لم يجانبوا الصّواب حينما وصفوا قول العرب :" فإيَّاه وإيَّا الشّوابِّ "، بأنه شاذٌّ ؛ لأنه من غير المألوف اتصال " إيَّا " بالاسم الظاهر .

أمَّا القول بأنَّ " إيَّا " مُضمرٌ مُضافٌ لعدم إفادته معنى بانفراده ، ولعدم وقوعه معرفةً ، فقد ردَّه البصريون بقولهم[3] :" إنَّه معرفةٌ دائمًا يدلُّ على ذلك علامات التنكير التي لا يحسنُ دخولها عليه ، بل إنَّ فيه إبهامًا تُبيِّنه اللواحق مع كونه معرفةً لا نكرة ، فعند قولنا " إيَّا " نُلاحظ فيه إبهامًا ، فإذا قلنا " إيَّاك " زال هذا الإبهام ، ونظير ذلك التاء في الضمير " أنت " ، فالضمير : " أنْ " مُبْهَمٌ والتاءُ تُبيِّنه ، وعليه تحصل الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة، وذلك له نظير في كلام العرب ".

أمّا الأصلُ الذي استند إليه الزّجّاج في هذهِ المسألة فهو وقوع " إيَّا " مضافة إلى المضمرات ؛ إذ

---

(١) انظر : أبو البركات الأنبا ري : الإنصاف في مسائل الخلاف،، المسألة رقم(٩٨) ، ٦٩٦/٢ .

(٢) انظر : رضيّ الدين الأستراباذي : شرح الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس، بنغازي ، ٤٨١/١ .

(٣) أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ،المسألة رقم(٩٨)، ٦٩٦/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى أنَّ اللَّواحق في " إيَّاك " وأخواتها مضمراتٌ ، وأنَّ " إيَّا " مضافٌ إلى هذه المضمرات ، فلا بُدَّ أن يكون اسمًا مظهرًا،لامتناع إضافة المضمر إلى المضمر وهو-على ذلك – مخصوصٌ ؛لأنَّه اسمٌ مظهرٌ بسبب الإضافة إلى المضمر [1] .

ورُدَّ هذا الرأي لورود " إيَّا " على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وليس ثمَّة اسمٌ مظهرٌ يُقتصر فيه على ضربٍ واحدٍ من الإعراب .

ويُلاحَظُ أنَّ الذي يتبدَّل من حالٍ إلى حالٍ هو ما بعد " إيَّا " ، وأنَّه يعود على الأسماء، وعليه فإنَّ الباحث يميلُ إلى أن تكونَ " إيَّا " ضميرًا منفصلاً ؛ لأنَّ " إيَّا " فصلت بينه وبين ما يجب أن يكون متصلاً به. وأرى أنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأرجح لأنَّ له نظائرَ في العربية ، فالكاف في نحو " ذلك " دالٌّ على الخطاب ، والتاء في نحو :" جاءَت " حرفٌ دالٌّ على التأنيث وهكذا ،وهذا دليلٌ على دقة اختيار الموصلي.

---

(١) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم(٩٨) ، ٢/٦٩٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني : أيّ الموصولة معربة دائمًا أو مبنيَّةٌ أحيانًا .

ذكر الموصلي أنَّ " أيّ " الموصولة تكون مبنيةً إذا كانت موصولةً بالجملة الاسمية ، وحذف صدر صلتها ، وكانت مضافةً كقول الشاعر [1] :

إذا ما أتيت بـــني مالكٍ فسلِّم علـــى أيُّهم أفضل

حيث جاءت " أيّ " مبنيةً على الضمِّ فدلَّ على أنها موصولة ؛ لأنّها مبنية ، وغير الموصولة معربة ، وبُنيت لإضافتها وصدر صلتها محذوف ، وهو المبتدأ وتقديره " هو أفضل " [2] .

وهذا الذي ذكره الموصلي هو مذهب سيبويه ، ومؤدَّاه بناء " أيّ " عند حذف صدر صلتها [3].

ولتوضيح هذه المسألة ذكر الموصلي شاهدًا من القرآن الكريم كان موضع خلافٍ بين النحاة ، وهو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيّاً ﴾ [مريم:٦٩] ؛ حيث ابتدأ الموصلي بذكر مذهب سيبويه في هذه المسألة ، ثم ذكر تعليل سيبويه لما ذهب إليه بأنَّ " أيّ " مبنية ؛ لأنها لمَّا نقص من صلتها ما يوضّحها ويبيّنها رجعت إلى ما كانت عليه أخواتها، وأمَّا خصوصية الحركة فلأنَّها لمَّا حذف ما يعود عليها من الصِّلة ويوضّحها أشبهت "قبل" و "بعد "؛ إذ حُذِفَ منها المضاف إليه ، ولأنَّها لمَّا حذف منها جزء الصِّلة تضمَّنته تضمُّنَ " قبل " و " بعد " لمضافيهما [4].

فسيبويه يرى أنَّ " أيّ " في الآية الكريمة اسمٌ موصولٌ بمعنى " الذي "، وحذف منه صدر صلته ، وأنّ أصله " أيُّهُمْ هو أَشَدُّ "، فحُذِفَ " هو " وبحذفه أشبه الغايات كـــ " قبل " و " بعد "،

---

(١) القائل غسان بن علة بن عباد ، انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ، ٢٠٤/١ .

(٢) انظر : الموصلي : شرح الكافية ، ٣٦١/١ .

(٣) انظر : سيبويه : الكتاب ، ٤٠٠/٢ .

(٤) انظر : الموصلي : شرح الكافية ، ٣٦١/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

فإنّها بُنيت على الضمّ لمّا حذف منها المضاف إليه ، وكذلك لمّا حذف " هو " من صلة " أَيُّهُمْ "، وهو مُتمِّمٌ وموضّحٌ لها ، وصار حذفه كحذف المضاف إليه ؛ ولذلك بُنيت " أيّ " على الضم ، وهى فى محل نصب لـــ " لننزعنَّ " (١) .

وذكر الموصلى مذهبًا آخر فى " أيّ " الموصولة ؛ حيث قال : ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّها معربةٌ مطلقًا لقيام المقتضى للإعراب (٢)، ولتوضيح ذلك ذكر عدّة آراء فى هذا الشاهد القرآنى ؛ وهى كالآتى :

الرأي الأول : ومفاده أنَ "أي" استفهامية ورفعها على الحكاية (٣) ، وهو رأي الخليل (٤) فـــ " أيّ " عند الخليل استفهامية ، وهى مبتدأ ، و " أشد " خبره ، ومفعول " ننزع " محذوف تقديره :" لَنَنْزِعَنَّ الفريق الذي يقالُ فيهم أَيُّهُمْ أَشَدُّ " (٥)

وردَّ أبو البركات الأنباري هذا المذهب بقوله(٦):" ولو كان كما زعم الخليل لكان ينبغى أن يجوز أن يقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ؛ أي اضرب الذي يُقالُ له الفاسقُ الخبيثُ ، وهذا لا يجوز بالإجماع ، وكذلك هَهنا ".

ويرى ابن الحاجب أنَّ ما ذهب إليه الخليل يقتضى أمورًا (٧):

أولها :حذفٌ كثيرٌ ، وهذا يخالف القياس ، وإنما القول الذي يجوز حذفه هو قول مفرد غير واقع

---

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، ٨٧/٧ .

(٢) انظر : الموصلى : شرح الكافية ، ٣٦٣/١ .

(٣) انظر : السابق ، ٣٦٣/١ .

(٤) انظر : ابن هشام : مغنى اللبيب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ٩١/١ .

(٥) انظر : السابق ٩١/١

(٦) أبو البركات الأنباري : البيان فى غريب إعراب القرآن ، ١٣١/٢

(٧) ابن الحاجب : أمالى ابن الحاجب ، تحقيق فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، ودار عمار ، عمان ، ط١ ، ١٩٨٩ ، ١٤٨/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصلّة كقوله تعالى :﴿ وَالْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ﴾ [الأنعام :٩٣] ، ومثل ذلك في القرآن كثير ، أمَّا أن تحذف الصلّة والموصولَ معًا فهو بعيدٌ .

ثانيها : المعنى لا يصحُّ إلا بتقدير :" الذي يُقالُ فيه هو أشدُ "، والكلام ليس بهذا التقدير .

ثالثها : أنَّ الاستفهام لا يأتي إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية ، ولا يأتي بعد غيرها من الأفعال ، فنقول :" علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو "، ولو قلتَ :" ضربتَ أزيدٌ عندك أم عمرٌو " لم يجز ، والفعل " ننزعنَّ " ليس من أفعال العلم ، فإذا قيل :" ضربتُ أيُّهم قام " ، فالصواب أنْ نقول : إنَّها موصولة ، لا أنْ نقول :" ضربتُ الذي يقال فيه أيُّهم قام " .

الرأي الثاني: ومفاده أنَّ "أي"استفهامية أيضاً، ولكن الفعل "لننزعنَّ" معلَّقٌ لكونه متضمِّناً معنى العلم الذي يعلَّق؛ لأنَّه في معنى"تميَّز وتعيَّن" [١]، وهو رأي يونس"ت١٨٤هـ" [٢] فـ " أيّ " حسب مذهب يونس " مبتدأ " و " أشد " خبره ، كما في قولنا :" قد علمتُ أيُّهم عندك " [٣] .

وضعَّف أبو البركات الأنباري هذا المذهب من وجه أنَّ الفعل " لننزعنَّ " ليس من أفعال القلوب ، بل هو كسائر الأفعال المؤثرة فينبغي ألا يُلغى كما يُلغى غيرُهُ من سائر الأفعال المؤثرة[٤] .

الرأي الثالث: أن الجملة مستأنفةٌ ، و"أي" استفهامية ،و"من" زائدة ،ومفعول "وينزع "إمَّا محذوفٌ ،و"من كل شيعةٍ "صفته أو"من كل شيعةٍ " هوالمفعول و"من" زائدة ، [٥] و هو رأي

---

(١) انظر : الموصلي:شرح كافية ابن الحاجب،٣٦١/١ .

(٢) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، ٩١/١ .

(٣) انظر : الزجاجي : مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هارون ، التراث العربي ، الكويت ، ١٩٦٢، ٣٠١ .

(٤) انظر : أبو البركات الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٣٣/٢ .

(٥) انظر : الموصلي : شرح الكافية ، ٣٦١/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخفش و الكسائي ؛إذ يجيزان زيادة "من" في الواجب . [١]

الرأي الرابع : أنَّ " أيُّهم " فيها معنى الشرط ، ولذا لم يعمل فيها ما قبلها [٢] و هذا الرأي منقول عن بعض الكوفيين ، ويكون المعنى :" ثمَّ لننزعنَّ من كلِّ فرقةٍ إن تشايعوا أو لم يتشايعوا"، كقولك:"ضربتُ القومَ أيُّهم غضب"، بمعنى إنْ غضبوا وإن لم يغضبوا [٣].

الرأي الخامس : ومُؤدَّاه أنَّ معنى " لننزعنَّ " " لنُنادينّ " وحينئذٍ لاعمل؛ لأن النداء يتنزَّل منزلَ القول، والتقدير :" فننادي أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًا " [٤] وهو منسوب للفراء [٥].

وللفراء(ت٢٠٧هـ) رأيان آخران في هذه المسألة، وهما في قوله : يجوز أن يكون الفعل واقعًا على موضع " مِنْ " كما تقول :" أحببتُ من كلِّ طعامٍ " و" نلتُ من كلِّ خيرٍ "، ثم تقدّر :" ننظر أيّهم أشدّ على الرحمن عتيًا " ، وقوله : يجوز أن يكون معناه ثمّ " لننزعنَّ " من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع : أيّهم أشدّ على الرحمن عتيًا ، فتكون " أيّ " في صلة التشايع [٦] .

وثمَّة آراءٌ أخرى في هذه المسألة ؛ إذ أجاز الزمخشري أن يكون النزع واقعًا على :" من كلّ شيعةٍ " ، كقوله سبحانه وتعالى :" **ووهبنا له من رحمتنا** "؛ أي :" لننزعنَّ بعض كلِّ شيعةٍ ، فكأنَّ قائلاً قال : مَنْ هم ؟ فقيل :" أيُّهم أشدُّ عتيًا ". وعليه فالزمخشري جعل " أيُّهُم " موصولة ، وهي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير :" الذين هم أشدّ " [٧] .

ولعلَّ أبا حيَّان كان مُحقًّا حينما وصف ما ذهب إليه الزمخشري بأنَّ فيه تكلفًّا ، وادِّعاء

(١) انظر : العكبري : التبيان في إعراب القرآن ، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ٨٧٨/٢

(٢) انظر : الموصلي : شرح الكافية ، ٣٦١/١

(٣) انظر : النحاس : إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٥، ٤٢٤/٢.

(٤) انظر : الموصلي : شرح الكافية ، ٣٦١/١

(٥) انظر : الزجاجي : مجالس العلماء ، ٣٠٢ .

(٦) انظر : السابق ، ٣٠٢ .

(٧) انظر : الزمخشري : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، ورفاقه،مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط/١، ١٩٩٨م ، ٥٢٠/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إضمار لا ضرورة إليه ، وجعل ما ظاهره أنَّه جملة واحدة جملتين[1].

وأورد ابن هشام(ت٧٦١هـ) رأيًا لثعلب(ت٢٩١ هـ) مؤدَّاه أنَّ " أيًا " لا تأتي موصولةً في الأصل ، فيقول [2] :" لم يرد عن العرب : أيُّهم هو فاضلٌ جاءني " ، بتقدير : الذي هو فاضل جاءني " ، وردَّ عليه بقوله[3] :" فسلِّم على أيُّهم أفضل ؛ لأنَّ " أي " الاستفهامية والشرطية لا يُبنيان على الضَّمِّ ولا يصلحان هنا " .

وأورد أبو حيان(ت٧٤٥هـ) رأيًا لابن الطراوة (ت٥٠٣هـ) مؤدَّاه أنَّ " أيّ " في الآية الكريمة قطعت عن الإضافة وهي مبنية ، و" هم أشدّ " مبتدأ وخبر [4] .

ويبدو أنَّ جميع الآراء الواردة في هذه المسألة تُجمع على القول بإعراب "أيّ" إذا حُذِفَ صدرُ صلتها ، ما عدا سيبويه الذي يقول ببنائها في هذه الحالة ، وهو ما اختاره الموصلي كما ذكر سابقًا .

فالمسالة إذن هل تأتي " أيّ " الموصولة معربة دائماً أم أنَّها مبنيَّةٌ أحياناً ؟.

والعودة إلى مصادر النَّحو تُبيِّن اختلاف النُّحاة حول هذه المسألة ،وفي ما يأتي تفصيل ذلك :

ذهب البصريون إلى القول ببناء " أيّ " في هذا الموضع على الضمّ ؛ لأنَّ القياس يتطلّب مجيئها مبنيَّة في جميع الأحوال ؛ لأنَّها تقع موقع حرف الجزاء والاستفهام ، والاسم الموصول ، كبناء " مِنْ " و " مَا "؛ لهذا في جميع الأحوال ، ولكنهم أعربوها بالقياس على نظيرها وهو " بعض " ، وعلى نقيضها وهو " كلّ " ، وهذا يخالف القياس ، ولمّا دخلها نقصٌ بحذف صدر

---

(١) انظر : أبو حيان : تفسير البحر المحيط ، بعناية : زهير جعيد ، دار الفكر ، ط/١، ١٩٩٢م ، ١٩٦/٦ .

(٢) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، ص١٠٩ .

(٣) الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٤٧م ، ٢٤١/١ .

(٤) انظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب ، ٥٣٤/١ .

الصِّلة ضُعِّفت ورُدَّت إلى الأصل من البناء حسب ما يقتضي القياس ، كما أنَّ " ما " الحجازية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذا قُدِّم خبرها على اسمها ، أو دخلها الاستثناء رُدَّت إلى ما يتفق والقياس من كفِّها عن العمل ، وكذا هنا ، فإذا كان قياس يتطلَّب مجيء " أيّ " مبنيّةً عند حذف العائد منها أُعيدت إلى ما يتفق والقياس من بنائها [١] .

وهذا شرحٌ وتفصيلٌ لمذهب سيبويه[٢] ، وقد اختاره الموصلي[٣]معتمداً تعليل سيبويه لبناء " أي " ، وهو أيضًا اختيار أبي البركات الأنباري[٤] ، والزجاجي[٥] ، وابن الحاجب[٦] .

ذهب الكوفيون إلى أن " أيّهم " إذا دلَّ على معنى " الذي " وحذف العائد من صلته فهو معربٌ كقولنا:لأضربنَّ أيَّهم أفضلُ " [٧] ، ولإثبات إعراب " أيّ " ،والقول إنَّها منصوبة بالفعل الذي سبقها استدلَّ الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا** ﴾ ، بقراءة هارون القارئ ، ومعاذ الهرَّاء برواية عن يعقوب بالنصب [٨] .

ويمكن القول إنَّه لا خلاف بين النحاة البصريين في جواز إعراب " أيّ " إذا كان صدر صلتها موجودًا ؛ ففي نحو قولنا :" اضرب أيَّهم هو أفضل " تكون " أيّ " معربةً لإضافتها إلى الضمير ووجود صلتها وهذا هو القياس[٩] .

---

(١) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧١٢/٢ ، وابن يعيش : شرح المفصل ، ١٤٥/٣ .

(٢) انظر : سيبويه : الكتاب ، ٤٠٠/٢ .

(٣) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٣٦١/١ .

(٤) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧١٤/٢ .

(٥) انظر : الزجاجي : مجالس العلماء ، ص٣٠٢ .

(٦) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١٤٨/١ .

(٧) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧٠٩/٢ .

(٨) انظر: السابق،٧٠٩/٢، والعكبري:اللباب في علل البناء والإعراب، الجزء الأول تحقيق:غازي طليمات،والجزءالثاني تحقيق:عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت،ودار الفكر، دمشق،ط١٢٤/٢،٢٠٠١.

(٩) انظر : سيبويه : الكتاب ، ٣٩٩/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولعلَّ الذي أدَّى إلى الخلاف بين النحاة حول هذه المسألة هو حذف صدر " أيّ " في نحو :" اضرب أيُّهم أفضل " ، ومعلوم أنَّ حذف صدرِ الصِّلة مستحسنٌ ؛ لأنَّ "أيّ" الموصولة لا تنفكُّ عن الإضافة، وأنَّ المضاف إليه عوضٌ عن المحذوف ، وأمَّا ما ورد من السّماع في إعراب " أيّ "مع حذف صلتها فلا يكاد يتجاوز قراءة بعض القرّاءِ بنصبها في الآية الكريمة الآنفة الذكر .

وأمّا ما حكاه الجرمي(ت ٢٢٥هـ) بأنّه لم يسمع " أيُّهم " بالضم ، فهذا يدلُّ على أنَّه لم يسمعها بالضّمِّ ، وقد سمع ذلك غيره [١] . وما سمعه من نصب "أيّ " قد يكون لغةً لبعض العرب " [٢] .

وبالرجوع إلى مصادر النحو المتأخرة يظهر أنَّ كثيرًا من النحاة عرضوا للمذاهب المختلفة في هذه المسألة دون أن يقطعوا بحكمٍ فيها ، وقليلٌ هم الذين أعطوا حكمًا في المسألة غير أنَّهم ذهبوا إلى القول ببنائها، ومن هؤلاء ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) حيث صرّح بأنَّ الرأي ما ذهب إليه سيبويه ، وهو أنَّه إذا كانت " أيّ " بمعنى الذي وحذف صدر صلتها نقص ما يعتمد فبنيت على الضّمِّ [٣] . كما صرّح ابن الحاجب بصحة ما ذهب إليه سيبويه [٤] . وعلى الرّغم من ذلك لم يسلم مذهب سيبويه من الانتقادات ومن ذلك قول ابن السَّرّاج(ت٣١٦هـ) [٥]:"وأنا أستبعدُ بناءَ "أيّ" مضافةً وكانت مفردة أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية ". وهو بذلك يختار مذهـــب الخليل[٦]، غير أنَّ أبا البركات الأنباري ردَّ ما ذهب إليه ابن السّرّاج قائلاً [٧] :"

(١) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧١٥/٢ .
(٢) انظر : العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب ، ١٢٥/٢ .
(٣) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ٨٧/٧ .
(٤) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١٤٨/١ .
(٥) انظر : ابن السراج : الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/٤ ، ١٩٩٩م ، ٣٢٤/٢ .
(٦) انظر : السابق، ٣٢٤/٢ .
(٧) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧١٦/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" لأنَّ الإضافة إنما تردُّ الاسم إلى حال الإعراب إذا استحقَّ البناءَ في حال الإفراد ، فأمّا إذا كـان الموجب للبناء في حال الإضافة لم تردّ الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب، ألا ترى أنَّ " لدن " في جميع لغاتها لمَّا استحقت البناء في حال الإضافة لم تردّها الإضافة إلى الإعراب فكذلك ههنا ".

وإذا ثبت صحّة ما ذهب إليه سيبويه من القول ببناء "أي" عند حذف صدر صلتها بما قدَّمته في أثناء مناقشة مذهب سيبويه ، فإنّي أرجح هذا المذهب على جميع الآراء الواردة في تفسير " أيّ " في هذه المسألة ؛ لأنَّها جميعًا تُفسِّرُ " أيّ " على أنَّها معربةٌ خلافًا لمذهب سيبويه الذي يُفسِّرها على أنَّها مبنيّةٌ ، بالإضافة إلى الانتقادات التي وُجِّهت لهذه الآراء ، وبهذا يكون اختيار الموصلي دقيقًا .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث : إعراب الأسماء الستة

للأسماءِ الستة إعرابٌ خاصٌ في العربية الفصحى ، غير أنَّ النحاة اختلفوا بمَ تُعربُ هذهِ الأسماءُ إذا أُضيفت في مثل :" هذا أبوك " و" رأيتُ أباك " ، " ومررتُ بأبيك "، والذي أدَّى إلى هذا الاختلاف هو عدم ظهور الحركات الإعرابية الأصليّة التي هي الضَّمَّة والفتحة والكسرة عليها ، وتعدَّدت مذاهب النحاة في هذه المسألة ، وذكر الموصلي اختلاف النحاة في هذه المسألة على النحو الآتي :

المذهب الأول : ومؤدَّاه أنَّ الألف والواو والياء حروف إعراب ، والإعراب مُقدَّرٌ لثقله في الواو والياء ، وتعذُّره في الألف وهو لسيبويه[1]، وأمَّا الحركات التي قبل هذه الحروف فللإتباع ؛ فإذا قيل في الرفع : جاءَني أبوك ، فأصله " أبوُك "، بضمِّ الواو للإعراب فاستثقلت الضَّمَّة على الواو ، ثمَّ سُلبت الباء حركتها ، وحرِّكت بحركة مجانسة للواو ، وفي النَّصب : رأيتُ أباك ، فأصله " أبوَك "، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها وقُلبت ألفًا ، وفي الجرِّ : ومررت بأبيك ، فأصله " أبوِك " ، حذفت الكسرة من الواو استثقالاً وكُسِرت الباءُ وقلبت الواو ياءً [2] .

ثُمَّ ذكر الموصلي الحجج التي احتجَّ بها سيبويه لمذهبه وهي[3]:"

١- أنَّ هذه الحروف جزءٌ من الكلمة ، وجزء الكلمة لا يكون علامة إعراب .

٢- أنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكون بالحركات مطلقًا وقد أمكن تقديرها ههنا .

٣- أنَّها لمَّا كانت معربةً في حالة الإفراد بالحركات وجب أن تكون في حالة الإضافة كذلك عملاً بالاستصحاب ".

---

(١) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ١/١٠٠ .
(٢) انظر : السابق ، ١/١٠١ .
(٣) انظر : السابق ، ١/١٠١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يلاحظ أنَّ سيبويه يَعدُّ هذه الحروف جزءًا من الكلمة وعليه نفى أن تكون هذه الحروف علامة إعرابٍ ، كما يلاحظ أنَّه استند إلى الاستصحاب بوصفه أصلاً احتكم إليه في هذه المسألة وهو :" إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النَّقل عن الأصل ".[١]

وهذا الذي ذكره الموصلي هو مذهب جمهور البصريين ومنهم سيبويه[٢] ، ولم أجد في الكتاب نصًّا صريحًا لسيبويه ، غير أنَّ هذا قد يفهم من خلال حديثه عن حركة الإتباع في " امرؤ " و " ابنُم " في الحركات الإعرابية الثلاث [٣] .

والمذهب الثاني : أنَّ الأسماءَ السّتة معربةٌ بالحركات التي قبل الأواخر ؛ فهذه الحركات منقولة من الحروف الأواخر بعد سلب حركتها رفعًا وجرًّا ومقدَّرة نصبًا[٤]،فإذا كانت مرفوعةً ففيها نقلٌ بلا قلب،وإذا كانت منصوبةً ففيها قلبٌ بلا نقل، وإذا كانت مجرورةً ففيها نقلٌ وقلبٌ[٥]، وهو لعلي ابن عيسى الرّبعي (ت٤٢٠هـ) [٦].

وضعّف العكبري هذا الرأي ؛لأنه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب في وسط الكلمة [٧] .

وردَّ ابن هشام هذا المذهب بأنّ نقل حركة الإعراب إنما يكون لساكنٍ وفي الوقف ، وهذا متحرك في الوصل [٨].

---

(١) أبو البركات الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٣٧٧هـ ، ص٤٦ .

(٢) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم(٢)، ١٧/١ .

(٣) انظر : سيبويه : الكتاب ، ٢٠٣/٢ .

(٤) انظر: الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠٠/١ ، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١٣/١ .

(٥) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم(٢)، ١٧/١ .

(٦) انظر : الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠٠/١ .

(٧) انظر : العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب ، ١٩٤/١

(٨) انظر : ابن هشام : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، تحقيق: هادي نهر ، دار اليازوري العلمية، عمان ٢٠٠٧م ، ٢٦٣/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المذهب الثالث : أنَّها دلائل إعراب ، ولا حروفَ إعرابٍ لها كالأفعال المعربة بالنُّون ، وهو لأبي الحسن الأخفش [١] .

وضعَّف الموصلي هذا المذهب ؛ لأنه يلزم منه أن يكون في الأسماء المتمكِّنة ما هو على حرفٍ واحدٍ وهو فوك وذو مالٍ[٢]. وقال أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي(٤٧٩هـ) [٣] :" وهذا القول غير صحيح إن أراد أنها بمنزلة الحركات؛ لأنَّ حكم الإعراب أن يكون طارئًا على الكلم، فإنَّ هذه الحروف من أنفس الكلم ، وإن أراد أنَّها تدلُّ بهذه الصورة على الإعراب كان كقول سيبويه ".

المذهب الرَّابع:وهو أنَّ الأسماءَ الستة معربةٌ بالحركات التي قبل الواو والألف والياء ، وأنَّ هذه الحروفَ حروفُ إشباعٍ كما في أَنظور وبمنتزاح والصياريف [٤]. ونسب الموصلي هذا المذهب للمازني وحده[٥]، غير أني وجـدتُ هذا الـمذهب منسوبًا إلى المازني والزجاج[٦] .

المذهب الخامس : مذهب الكوفيين ، وهو أنَّها معربةٌ بالحروف والحركات التي على ما قبلها[٧]، وهو الذي يَعْنون به أنَّه إعرابٌ من مكانين[٨]، فالضمّة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابًا لها في حال إفرادها ، هي علامات إعرابها مع الحروف:الواو والألف والياء في حال الإضافة[٩] ،

---

(١) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠٠/١ .

(٢) انظر : السابق ، ١٠١/١ .

(٣) أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي : شرح عيون الإعراب ، تحقيق : حنا حداد ، مكتبة المنار- الزرقاء، ط/١ ، ١٩٨٥م، ص٥٧ .

(٤) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠١/١ .

(٥) انظر : السابق ، ١٠١/١ .

(٦) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم(٢)، ١٧/١، والسيوطي:جمع الهوامع،١٢٥/١

(٧) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠٢/١ .

(٨) انظر : أبو البركات الأنباري : أسرار العربية ، تحقيق: فخر صالح قدارة ، دار الجيل ،بيروت ،ط/١، ١٩٩٥م ١٧/١ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ، ٤١٦/١ .

(٩) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠٢/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد نُسِبَ هذا المذهب تارةً للكوفيين[1] ، وتارةً ثانية للكسائي والفراء[2] ، وأخيرًا للفرَّاء وَحْدَه[3] .

ولم يذكر الموصلي حجَّة أصحاب هذا المذهب ،غير أني وجدتهم يحتجون لمذهبهم بأنَّ الحركات موجودة قبل الحروف ، وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل ، لذلك كانا جميعًا إعرابًا [4] .

وردَّ الموصلي هذا المذهب بقوله[5] :" والذي يدلُّ على بطلان مذهبهم أنَّها لو كانت معربةً بالحروف والحركات للزم اجتماع مُعرَّفين على مدلولٍ واحدٍ ، وهو محالٌ : أما أولاً : فلأنَّه يقتضي تعريف المعرف . وأما ثانيًا : فلأنَّه يستغني عن كلِّ واحدٍ منهما بالآخر ، فيلزم منه أن يُستغنى عنهما معًا ، فلا يكون المعرَّف معرفًا ، هذا خلاف . وأما ثالثًا : فلأنَّ إعطاء الكلمة الواحدة وجهين من الإعـراب غـيـر موجودٍ في كلام العرب ".

وأفسد العكبري(٦١٦هـ) هذا المذهب وردَّه من ثلاثة أوجه [6] :"

١- أنَّ الإعراب يفرِّق بين المعاني ، والفرق يحصل بعملٍ واحدٍ ، فلا حاجة لعملٍ آخر .

٢- وأنَّ الإعراب نتيجةٌ عن عاملٍ ،والعامل الواحد لا يصحُّ أن يعملَ عملين في موضعٍ واحدٍ .

٣- أنَّ هذا المذهب يُفضي إلى أن تكون الكلمةُ كلُّها علاماتِ إعرابٍ في مثل قولك : " فُوك ،

---

(١) انظر: المبرِّد: المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط/١، ١٩٧٢م ، ١٥٥/٢ ، أبو البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص٥٩ ، والإنصاف ، ١٧/١ .

(٢) انظر : أبو حيان : ارتشاف الضرّب ، ٤١٦/١ ، والسيوطي : همع الهوامع ، ١٣٧/١ .

(٣) انظر : العكبري : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ص١٩٤ .

(٤) انظر :السابق ، ص٢٠٠ .

(٥) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠٢/١ .

(٦) العكبري : التبيين ، ص٢٠٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذو مالٍ"،فإنَّ ضمّة الفاء والذّال والواو بعدهما هي الكلمةُ كلُّها ، فإنَّ كان ذلك إعرابًا ، فأين المعرب ؟ ".

وردَّ مهدي المخزومي هذا المذهب وجعل إعراب الأسماء الستة بالحركات – وهو مذهب البصريين – أقرب إلى طبيعة العربية من إجراء الكوفيين لهنَّ في انتهاج إعرابِ غريبٍ كان موضوعَ جدلٍ طويلٍ [1].

وردَّه أيضًا إبراهيم السامرائي ؛ لأنَّه يجمع بين الحركة والحرف ، وليس من ازدواجٍ ، وحقيقةُ الصوتِ واحدة ، والمسألة تتصل بقصر الصوت وطوله ، وقولنا بالحركات مُضلِّلٌ ؛ لأنَّه فصل هذا الصوت عن حقيقته الطويلة [2] .

وبالرجوع إلى مصادر النحو وجدتُ مذاهبَ أخرى في هذه المسألة منها : أنَّ الأسماء السّتة معربةٌ بالحروف فقط ، وأنَّ هذه الحروف : الواو والألف والياء هي الإعراب نفسه ، لإغنائها عن الحركات ونيابتها عنها ، وهو لقطرب(ت٢٠٨هـ) والزيادي(ت٢٤٩هـ) والزجاجي(ت٣٣٧هـ) من البصريين ، وهشام بن معاوية (ت٢٠٩هـ) من الكوفيين [3] .

وهو المذهب الذي اختاره الموصلي مذهب ؛ حيث قال[4]:" أما الأسماءُ السّتة فتُعربُ بالحروف الثلاثة في الأعرف بشرط أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلِّم ، وألا تكون مصغَّرةً ولا مكسَّرة " – أي مجموعةً جمعَ تكسيرٍ – ، وقال في موضع آخر من الكتاب[5]:" الأسماء السّتة تمتاز عن سائر المفردات فمنها : إعرابها بالحروف ... ".

---

(١) انظر : مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة، ١٩٥٨ ، ١٩٠.

(٢) انظر : إبراهيم السامرائي : المدارس النحوية "أسطورة وواقع"، دار الفكر، عمان،ط/١،١٩٨٧م، ص١٧٨.

(٣) انظر : الأشموني : شرح الأشموني ، ٧٤/١ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ، ٤١٥/١، والسيوطي : همع الهوامع ، ١٣٦/١ .

(٤) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠٠/١ .

(٥) انظر : السابق ، ٢٨٧/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يمكن القول إنَّ مذهب الربّعي القائل بأن الأسماءَ الستّة معربة بالتّغيُّر والانقلاب مردودٌ ؛ لأنَّ ذلك يجوز في حالتي النَّصب والجرّ وحسب ، أمَّا حالة الرّفع فلا انقلاب فيها، وبذلك يكون العامل في هذه الحالة عدميًّا ، وهو ما لا نظيرَ له [١] .

وأمّا مذهب الأخفش فلا يخلو من ضعفٍ ؛ لأنَّ دلائل الإعراب لا بدَّ لها من حروف إعراب ، إلا إذا كانت هذه الحروف دلائلَ إعرابٍ وحروفَ إعرابٍ في آنٍ واحدٍ ، وهو ما لم يذهب إليه الأخفش [٢] .

وأمّا مذهب المازني القائل بأنَّ الواو والألف والياء إشباعٌ لحركات الحروف الموجودة قبلها ، فإنَّه يؤدّي إلى أن يكون فو وذو معربين على حرفٍ واحدٍ ، وهو مخالف للأُصول[٣] ، يضاف إلى ذلك أنَّ هذا الإشباع لم يقع إلا في ضرورة الشعر، ولم يرد في النثر[٤] .

وأمّا مذهب الكوفيين القائل بأنَّ الأسماءَ الستّة معربةٌ بالحركات والحروف معًا، فضُعِّف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين[٥]، وبما لا نظير له، فليس ثمّة علامتا إعرابٍ في مُعْربٍ واحدٍ [٦].

وهكذا فقد تبيَّن أنَّ أيًّا من المذاهب المخالفة لمذهب جمهور البصريين لم يخلُ من جانب ضعفٍ يُوهنُ الحكمَ في أرجحيَّته ، وعليه أرى أن المذهب القائل إنَّ الأسماءَ الستة معربةٌ بالحروف فقط ، وأنّ هذه الحروف هي الإعراب نفسه .

---

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ٥٢/١ .
(٢) انظر : السابق ، ٥٢/١ .
(٣) انظر : العكبري : التبيين ، ص١٩٧ .
(٤) انظر : الأشموني : شرح الأشموني ، ٥٤/١ ، وابن هشام : شرح اللّمحة البدريّة ، ٢٦٣/١ .
(٥) انظر : رضي الدين الأستراباذي : شرح الكافية ، ٧٠/١ .
(٦) انظر : أبو حيان : التذييل والتكميل ، ١٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتبيّن ممّا سبق ما يأتي :

١- أنّ الرّبعيّ استند إلى التغيير والانقلاب بوصفهما أصلاً يحتكم إليه في هذه المسألة ؛ حيث استند إلى تغيُّر هذه الحروف من الرفع مع الواو ، وإلى النصب مع الألف،وإلى الجرّ مع الياء ، فذهب إلى أنّ التغيّر والانقلاب هو الإعراب .

٢- أنّ الأخفش استند إلى دلائل الإعراب بوصفها أصلاً احتكم إليه في هذه المسألة؛ حيث استند الأخفش إلى هذا الأصل في أنّ هذه الحروف تدلُّ على الإعراب[١] :" فإذا قيل : ذهب أبوك فإنّ مجرّد رؤية الواو في هذه الكلمة دلالة على الرّفع ، فدلّ ذلك على أنّ الألف والواو والياء دلائل إعراب ".

٣- أنّ المازني استند إلى السّماع في ما ذهب إليه من أنّ الواو والألف والياء هي إشباع للحركات الواقعة قبل هذه الحروف لورود ذلك عن العرب ومن قول إبراهيم بن هرمة [٢] .

وأنني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ

أراد الشاعر " فأنظرُ " ، فلما أشبع الضّمة نشأت الواو .

وقوله[٣] :

وأنــت مــن الغوائل حين تُرمى ومــن ذمّ الـــرّجال بمنتزاحِ

أراد الشاعر " بمنتزحِ " ، فأشبع الفتحة فصارت ألفًا .

---

(١) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف،المسألة رقم(٢) ، ٢٢/١ .
(٢) انظر : أبو البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص٦٠ .
(٣) انظر : السابق ، ص٦٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول الفرزدق[1] :

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نفي الدّراهيم تنقاد الصياريف

أراد الشاعر " الصيارف " ، فلما أشبع الكسرة نشأت الياء .

وضعَّف الموصلي هذا المذهب ؛ لأن الإشباع لا يكون إلا في الضرورة [2] .

٤- أنَّ أصحاب المذهب الكوفي القائل بأنَّ الأسماء الستة معربةٌ بالحروف والحركات التي على ما قبلها استندوا إلى وجود الحركات قبل الحروف ، واختلاف الحروف باختلاف العامل ، وعليه عدَّ أصحاب هذا المذهب الأسماءَ الستة معربةً من مكانين .

(١) انظر : أبو البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص٦١ .
(٢) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ١٠١/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع : اسم " لا " النافية للجنس أمعربٌ هو أم مبنيٌّ ؟

لا النافية للجنس من الحروف التي تعملُ عملَ " إنَّ "، تدخلُ على الجملة الاسمية فيتأثر ما بعدها ، يُنصَبُ المبتدأ ويسمَّى اسمَها، ويبقى الخبر مرفوعًا ويسمَّى خبرها ، ويُنْصَبُ اسم " لا " النافية للجنس إذا كان مضافًا نحو : لا غلامَ رجلٍ عندك ، ولا صاحبَ سفرٍ له ، أو شبيهًا بالمضاف نحو : لا خيرًا من زيدٍ عنده [1] ، والنحاة في هذا متفقون ، ولكنَّهم يختلفون في اسمها إذا كان مفردًا ؛ أي غيرَ مضافٍ ولا شبيهاً بالمضاف هل حركةُ نصبه – الفتحة – حركة إعراب أو حركة بناءٍ ؟، ونقل الموصلي خلاف النحاة في هذه المسألة ؛ حيثُ قال[2] :" واعلم أنَّ النحاة اختلفوا فيه – اسم " لا " النافية – من جهة أنَّه مبنيٌّ أو مُعربٌ ، فالأكثر على أنّه مبنيٌّ اللفظ منصوب المحل ، وقال الزجاج والسيرافي والرُّماني وأهل الكوفة إنَّه مُعربٌ وفتحته إعرابية، وإنّما حذف التنوين للفرق بين ما هو جواب هل من رجلٍ؟، أو بين ما هو جواب هل رجلٌ ، وللتنبيه على ضعفها " .

ويبدو أنَّ الخلاف في حركة اسم " لا " متأتٍ من فهم النحاة لأحد أقوال سيبويه ؛ إذ وجَّهوه توجيهاتٍ مختلفةً وهو قوله :" ولا تعملُ فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصبِ " إنَّ " لما بعدها ، وترك التنوين لما تعملُ فيه لازمٌ ؛ لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو:خمسةَ عشرَ؛ وذلك لأنَّها تُشبهُ سائر ما ينصب ممَّا ليس باسمٍ وهوالفعل وما جرى مجراه "[3].

وأشار الموصلي إلى اختلاف النحاة في فهم كلام سيبويه ؛ حيث قال : وكلامُ سيبويه يحتملُ

---

(١) انظر : عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م ، ٨٠٩/٢ .

(٢) الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٢٥٩/١ .

(٣) سيبويه : الكتاب ، ٢٧٤/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الأمرين ؛ لأنَّه قال : لا تعملُ فيما تنصبه بغير تنوين ، وترك التنوين لازمٌ لها ؛ لأنَّها مع ما بعدها بمنزلة " خمسةَ عشرَ " ، فذكرُ النصب يدلُّ على الإعراب ، وذكر " خمسةَ عشرَ " يدلُّ على البناء [١] .

فمن قال : إنَّ حركة اسم " لا " حركةُ بناءٍ انطلق من فهمه لقول سيبويه : وإنما ترك التنوين في معمولها ؛ لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ كـ : خمسةَ عشرَ ، وإلى هذا القول ذهب أكثر البصريين[٢] ،وهو اختيار الموصلي [٣] .

وأمَّا الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي، فاعتمدوا على قول سيبويه[٤] :" ولا تعملُ فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين "؛ فالفتحة على رأيهم حركة إعرابٍ .

وذكر الموصلي [٥] أنَّ الرُّمَّاني (ت٤٢٠ هـ) ذهب إلى أن اسم " لا " النافية للجنس مُعْرَبٌ ، وهذا كلامٌ غيرُ دقيق ؛ فمذهب الرُّمَّاني أنّ " لا" مبنية مع ما بعدها؛ إذ قال معقبًا على قولهم[٦]:" لا أحد أفضل منك " إنَّ " لا " مبنية مع ما بعدها ؛ لأنَّها جوابٌ لمن قال : هل من أحدٍ ، وحقُّ الجوابِ أن يكون وفق السؤال ، فكان يجب أن يقال : لا من أحدٍ ، إلا أنَّهم حذفوا " مِن "

---

(١) الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/١ .

(٢) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/١ ، و رضي الدين الأستراباذي : شرح الكافية ، ١٥٥/٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ، ٢٠٠/٢ ، و الأخفش : معاني القرآن ، ١٧٤/١ ، و المبرِّد : المقتضب ، ٣٥٧/٤

(٣) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/١ .

(٤) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم(٥٣) ، ٣٦٧/١ ، ورضي الدين الأستراباذي : شرح الكافية ، ١٥٦/٢ .

(٥) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/١ .

(٦) الرماني : معاني الحروف ، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦م / ص٨١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

، وضمَّنوا الكاف معناها فوجب البناء لتضمُّن معنى الحرف ، وهكذا كلُّ شيءٍ يتضمَّنُ معنى الحرف يجب له البناء ".

وعرض الموصلي الحجج التي استند إليها جمهورُ البصريين في ما ذهبوا إليه ببناء اسم " لا " النافية للجنس منها :

١- أنَّ اسمَها متضمِّنٌ معنى " من " وحذف التنوين كان للفرق بين جواب " هل من رجلٍ ؟" و" هل ظاهرة أو مقدَّرةً مع الأول لتكون دالةً على الاستغراق لما كان الفرق بين الجوابين وليست ظاهرةً فهي إذن مقدَّرة .

٢- أنَّه لو كان معربًا لكان منوَّنًا ؛ لأنَّ التنوينَ تابعٌ للإعراب ، وإنّما يمتنع بالألف واللام وعدم الصّرف والإضافة ، وكلّ ذلك غير موجودٍ ، فتعيَّن أن يُضافُ عدم التنوين إلى البناء[١] .

فجمهور البصريين ذهبوا إلى أن هذا الاسم مبنيٌّ لتضمّنه معنى " مِن "، فأصلُ : لا رجلَ في الدار : لا مِن رجلٍ في الدار ، لأنه جواب " هل من رجلٍ في الدَّار فلما حُذِفت " مِن " من اللَّفظ وركِّبت مع " لا " تضمَّنت معنى الحرف فوجب أنْ تُبنى،وإنَّما بُنيت على حركةٍ؛ لأنَّ لها حالةَ تمكنٍ قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنَّه أخفُّ الحركات.[٢]

فأولئك النحاة قاسوا " لا رجلَ " على " خمسةَ عشرَ "، وأعطوها حكمها في البناء على الفتح ؛ إذ أصلُ " خمسةَ عشرَ " " خمسةٌ وعشرةٌ "، وحذفت الواو لفظًا ، وبقي معناها ورُكِّب الجزءان تركيبًا مزجيًّا ، وعليه حذفت علامة التأنيث من الجزء الثاني اكتفاءً بها في الجزء الأول ، أمّا " لا رجلَ "، فأصلها " لا مِن رجلٍ "، فـ " مِن " زائدة تفيد استغراق النفي ، وحذفت لفظًا كما حذفت الواو في " خمسةَ عشرَ "، وبقي معناها ، ورُكِّبت " لا " مع " رجل " ، كما

---

(١) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/١ .

(٢) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم(٥٣) ، ٣٦٧/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ورُكِّبت " خمسة " مع " عشرة "، ولمَّا جرى قياس " لا رجلَ "، على " خمسةَ عشرَ "، استُدلَّ على أنّ حركة اسم " لا " حركة بناءٍ [1] .

وحجَّتهم فيما ذهبوا إليه أنَّ اسمَ " لا " المفردة النكرة غير منوَّنٍ ، وعدم التنوين يعني البناءَ ؛ لأنَّ " لا " رُكِّبت مع اسمها فأصبحت كالشيءِ الواحد ، وأصبح الاسمُ كالجزء من الكلمة فلا يُنوَّن ،قال أبو علي الفارسي [2]" والاسم إذا انضمَّ إلى الاسم بُني ، فإذا انضمَّ إلى الحرف وتنزَّل الجزء منه ، فالأحرى أن يُبنى ، فلمَّا صار هو والحرف كالشيءِ الواحد بُني"،وهكذا فالاسم لا يُبنى إلا إذا أشبه الحرف.

وذكر الموصلي أنَّ الكوفيين والجرمي والسيرافي احتجوا بأمورٍ هي :

١- أنَّ المضاف والمشبَّه به لمّا كانا معربين وجب أن يكون المفرد كذلك عملاً بالاستصحاب ، وردَّهُ الموصلي بأنَّ المضاف والمشبَّه به إنَّما لم يُبنَ شيءٌ منهما لوجود المانع،وأمَّا المفرد فبناؤه لوجود سبب البناء ،فلمَّا افترقا في هذين الوصفين لم يلزم من إعراب أحدهما إعراب الآخر[3] .

ولكنَّ الإضافة لا تنافي البناءَ ، فـ" كم" الخبرية، و" أي " الموصولة مبنيَّتان على رغم إضافتهما ، نحو :كم كتابٍ جمعت!، وقوله تعالى: " **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كلِّ شِيعةٍ أيُّهُم أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا** ".[4]

قال ابن جنِّي[5] :" فلو ذهب ذاهبٌ واعتقد معتقدٌ أنَّ الإضافة كان يجب أنْ تكون داعيةً إلى البناء من حيثُ كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ..... لكان قولاً ".

---

(١) انظر : محمد خير الحلواني ، أصول النحو العربي ، الناشر الأطلسي ، الرباط ، ص٩١ .

(٢) أبو علي الفارسي : المسائل المنثورة، تحقيق: شريف النجار، دار عمار، عمّان ، ط/١، ٢٠٠٤م، ص٨٩ .

(٣) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/١ .

(٤) مريم/٦٩.

(٥) ابن جنّي: الخصائص ، ١٨٣/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢- أنَّه ليس من حكم العامل جعل المعرب مبنيًّا وبالعكس ، وردَّه الموصلي بأنَّ العاملَ ليس الموجب للبناءِ ، بل الموجب له تضمُّنه معنى الحرف أو تركيبه [١] .

٣- أنَّه لو لم يكن معربًا لما صحَّ العطف على لفظه بالمعرب ، ولا وصفه ، والإخبار عنه ، وعملها فيها واحد . وردَّه الموصلي بقوله[٢] :" والجوابُ أمَّا أولاً : فلأنَّ المعطوف والخبر والصِّفة إنَّما لم يُبْنَ لانتفاءِ سبب البناءِ عنها ، وأما ثانيًا : فلأنَّه مُعارضٌ بعطف المعرب على لفظ المبني كما في المنادى نحو : يا زيدُ والضحاكُ سيرا ، وبصفته في : يا زيدُ الظريفُ ، وبقولنا " إنَّ هؤلاءِ كرامٌ ، فـإنَّ الاسمَ مبنيٌّ والخبرَ مُعربٌ ".

وثَمَّة حججٌ أُخرى استند إليها الكوفيون ومَنْ ذهب مذهبهم ، وقد عرضها أبو البركات الأنباري منها :

- أنَّ " لا " قامت مقام الفعل في النصب ، فاكتفوا بـ " لا " من الفاعل ، فنصبوا النكرة وحذفوا التنوين للإضافة ، وكأنَّ التقدير : لا أجد رجلاً في الدار ، وردَّه أبو البركات الأنباري بأنَّ هذا مجرَّد دعوى تفتقر إلى دليلٍ[٣] .

- أنَّ " لا " تكون بمعنى " غير "، وقد تخالف معنى " غير "، فتحمل معنى " ليس "، وللمخالفة في معناها نصبت ما بعدها ، وردَّ عليهم أبو البركات الأنباري بأنَّها لو كانت بمعنى " ليس " لما جاء ما بعدها مرفوعًا[٤] .

---

(١) انظر : الموصلي : شرح كافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/١ .
(٢) انظر : السابق ،٢٦٠/١ .
(٣) انظر : أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم(٥٣) ، ٣٦٦/١-٣٦٨ .
(٤) انظر : السابق ،٣٦٨/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالعودة إلى " المقتضب " وجدتُ مذهبًا للمبرِّد ، ومؤدَّاه أنَّ اسم " لا " يكون معربًا إذا كان مثنى أو مجموعًا ، ويبنى إذا كان مفردًا ، واستند المبرِّد خصائص الاسم في الاحتجاج لمذهبه ؛ فهو يرى أنَّ الأسماءَ المثنَّاه والمجموعة بالواو والنون لا تُكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا ، كما لا يكون المضاف والموصول مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وهذا يعني أنَّه قاس عدم جواز تركيب " لا " مع اسمها على عدم جواز تركيب المضاف والموصول مع ما قبلها [1] .

فالمبرِّد يرى أنَّ بناءَ الاسم إنَّما يكون بمثابة الحروف، وتثنيةُ الاسم وجمعه تُبعد الاسمَ عن مشابهة الحرف؛ لأنَّ التثنية والجمع من خصائص الاسماء.

ورُدَّ مذهب المبرِّد بأنَّ البناء لم يتعارض مع خصائص الاسم المثنى أو المجموع ، فقد كان الاسمُ مثنًى أو مجموعًا ثمّ دخلت عليه " لا "، فتركّب معها تركيب " خمسة عشر "، فأشبه بذلك الحرف ، ويُلاحظ أنَّ البناء قد حدث بعد أن كانت خصائص الاسم قد طرأت عليه ، وهو ما لا يقدح في البناء [2] .

وأرى أنَّ الخلاف في هذه المسألة خلافٌ جدليٌّ قائمٌ على القياس والتأويل في عدم تنوين الاسم بعد " لا "، وقد يكون امتناع التنوين لعلَّةٍ صوتيةٍ فسَّرها الزجاج بالثقل ، أورد قوله الأستراباذي [3] :" بل مراده أنَّه معربٌ لكنّه مع كونه معربًا مركبٌ مع عامله لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصلُ عشرةٌ عن خمسة ، فحذف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بالتركيب مع عامله ".

---

(١) انظر : المبرِّد : المقتضب ، ٣٦٦/٤ .

(٢) انظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط/٥ ، ١٩٧٩م ، ٢٧٧/١ ، الهامش .

(٣) رضي الدين الأستراباذي ، شرح الكافية ، ١٥٥/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الخامس : صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط :

ذكر الموصلي في باب " الممنوع من الصرف " أنَّ الاسم العلم إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف [١] .

وعلَّل الموصلي منع هذا الاسم من الصرف باجتماع علَّتي العلمية والتأنيث ، وأمَّا صرفه فَلِخفَّته ، لأن الخفة إذا قاومت علتين بقيت علة واحدة ، واستدل الموصلي على جواز الأمرين : الصرف ومنعه بقوله تعالى : " **اهبطوا مصراً** " [٢] ، وقوله " **ادخلوا مصرَ** " [٣] حيث صرف " مصر " في الآية الأولى ، ومنع صرفه في الآية الثانية من غير ضرورة [٤] .

واستدل بقول الشاعر [٥] :

لم تتلفَّع بفضل مئزرها دعدٌ ولـم تَسُـقْ دَعْـدُ في العُلَبِ

حيث صُرِفَ " دعد " في المرة الأولى، ومنعها من الصرف في المرة الثانية من غير ضرورة .

وفرَّق الموصلي بين نحو " لوط " و" نوح " وبين نحو " هند " و" دعد " ؛لأن نحو " لوط " صرف على الأصح ، ولم يُمنَع من الصرف في ما سُمِعَ من العرب ، كما أنَّ خفَّته جعلتهُ مُلْحقاً بالعربي ، بالإضافة إلى ذلك فإن العجمة من الأمور العَدَمية ؛ أي لأنَّ هذه الكلمة ليست عربية الأصل ، فجميعُ هذه العلل أوجبت صرف " نوح " و" لوط " أما نحو " هند " و"دعد" فالأمر فيها مختلفٌ ، إذ إن التأنيث علَّةٌ قويةٌ تؤثر في المسمَّى به معنى ،وهذا ما جوَّز منع هذه الأسماء من

---

(١)انظر : الموصلي :شرح الكافية ،١٢٣/١

(٢) سورة البقرة / ٦١

(٣) سورة يوسف /٩٩

(٤) انظر : الموصلي : شرح الكافية ، ١٢٣/١- ١٢٤

(٥) قائلة جرير ،انظر : ديوانه ، ٨٢١١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الصرف بخلاف نحو "لوط" و"نوح" [1]

وهكذا فالموصلي يجيز صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط ومنعه ،موافقاً بذلك جمهور البصريين – كما سيأتي – .

فالمسألة إذن صرف الاسم العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط .

والعودة إلى مصادر النحو تبيِّن أن النُحاة اختلفوا حول هذه المسألة،وفيما يأتي تفصيل ذلك .

الرأي الأول: ذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه [2] إلى أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط يجوز فيه الأمران الصَّرف ومنعه، إذ يقول سيبويه[3] :"فإن سمَّيته بثلاثة أحرفٍ فكان الأوسط منها ساكناً،وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كـ"سعاد" فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصَّرف أجود".

واستدلَّ سيبويه على جواز الأمرين ببيتين من الشعر، الأول لجرير يقول فيه :

لم تتلفَّع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولـم تُغذَ دعـدُ فـي العُلَـبِ

والثاني للحُطيئة قوله[4]:

ألا حبَّذا هنْد وأرضٌ بها هندُ وهندٌ أتى من دونها النأي والبُعدُ

واختلف النحاة الذين أجازوا الوجهين، فمنهم من رجَّحَ الصَّرف،ومنهم من رجَّحَ المنع،اذ رجَّح سيبويه[5] والمبرد[6] المنع،يقول المبرد [7]:"وترك الصرف أقيس" وإلى ذلك ذهب ابن

---

(١) انظر : الموصلي : شرح الكافية ،١٥٢/١

(٢)انظر: سيبويه الكتاب ٢٤٠/٣،وابن يعيش:شرح المفصل ،٧٠/١ ،وشرح ابن عقيل،٣٣١/٢،والرضي:شرح الكافية،١١٨/١

(٣) سيبويه: الكتاب،٢٤٠/٣

(٤) انظر : ديوانه ، ٦٤ ،وابن يعيش:شرح المفصل ،٧٠/١

(٥) انظر: سيبويه:الكتاب،٢٤٠/٣

(٦) انظر : المبرد : المقتضب ،٣٥٠/٣

(٧) السابق ، ٣٥٠/٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جني [١] ، و ابن يعيش[٢] وابن عقيل [٣].

ورجَّح الفارسي الصَّرف ؛ لأنه أفصح [٤] ، وبيَّن الصَّبَّان وجهة نظر الفارسي وهي أنَّ الخفة قاومت أحد سببي منع الصرف ، إلى جانب كون الصرف هو الأصل ، فيسهل الرجوع إليه لأي سبب [٥]

أمَّا منع الصرف في هذه الأسماء فلاجتماع علَّتي التأنيث والعلميَّة[٦] ، يقول المبرد [٧]: "لأنها وقعت مشتقة للتأنيث فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث إذ كان المؤنث المختص بها "،ويقول الوراق (ت٣٨١هـ)[٨] : " وأما التأنيث فحكمه زائدٌ على حكم المذكر، وإن لم يكن لفظ التأنيث موجوداً فيه، إلا أنه مُراعىً من جهة الحكم ، والدليل على ذلك أنك لو صغَّرتَ " هنداً "- اسم امرأة – لقُلتَ "هُنيدة "، فعلمتَ أنَّ علامة التأنيث مراعاةٌ فصار التأنيث أثقلَ لفظاً ومعنىً، فلذلك صار حكم التأنيث أقوى من حكم العُجْمة".

وقد يصرفه بعضهم لخفَّته بسكون وسطه،فكأنَّ الخفَّة قاومت أحد السَّببين فبقي سببٌ واحد [٩] ،

---

(١) انظر : ابن جني:الخصائص،٣/٣١٩.
(٢) انظر : ابن يعيش:شرح المفصل،١/٧٠.
(٣) انظر : ابن عقيل : شرح الألفية ، ٢/٢٣٠.
(٤) انظر:السيوطي:همع الهوامع،١/١٠٩.
(٥) انظر:الصبَان:حاشية الصبَان،٣/٢٥٤.
(٦) انظر السيوطي: همع الهوامع،١/١٠٩.
(٧)المبرد:المقتضب ،٣/٣٦٥.
(٨) الوراق:العلل في النَّحو،تحقيق مها مازن المبارك،دار الفكر،دمشق،ط١،٢٠٠٠م ،ص٢٩٧.
(٩) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ١/٧٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرأي الثاني : ذهب الزَّجاج إلى منع الصرف في الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط [١] ، ونسب هذا الرأي للأخفش أيضاً [٢] .

يقول الزجاج [٣] : " لان السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين مانعتين " .

وذهب الزجاج إلى أن صرف البصريين للاسم الثلاثي ساكن الوسط نحو : " هند " و"دعد " يُعدُّ خطأً ، وذلك أنه لو كانت الخفة تقتضي الصَّرفَ لامتنع ترك الصرف ، وإن أجمعوا على أنَّ الأولى منع الصرف ،فيجب عليهم أن يذكروا علَّة جواز الصَّرف ، ولو ثبتت هذه العِلَّةُ لإقتضى ذلك ألاَّ تُمنع الصرف[٤].

أمَّا الأبيات التي احتجَّ بِها البصريون لرأيهم القائل بجواز صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط ، فقد ذهب الزجاج إلى أنها ضرورة، يؤيِّد ذلك إجماعهم على صرف ما لا ينصرف في الشِّعر ،حيث قال: [٥] " وأمَّا الصَّرف فعلى جهة الاضطرار" .

الرأي الثالث : وهو ما ذهب إليه الفرَّاء،ومُفاده أنَّ ما كان اسماً لبلد كـ "فيد" فلا يجوز صرفه ،وما لم يكن جاز صرفه، وحُجَّته في ذلك أنَّ أسماء البلدان لم تكثر في كلام العرب كما تكثر أسماء النِّساء نحو "هند" و "دعد" فلما لم تكثر لَزِمها الثِّقل [٦] ، فهذا الرأي عُلِّل بمسألة الخفة والثقل كما هو الحال في الرأي الأول.

---

(١) انظر :الزَّجَّاجي : ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى قراعة ،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧، ص٥٠

(٢) انظر : الاشموني: شرح الأشموني، ١٥٤/٣.

(٣) الزَّجَّاج : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص٥٠

(٤) انظر : السابق ، ص٥٠

(٥) السابق ، ص٥٠

(٦) ينظر : السيوطي : همع الهوامع ، ١١٣/١ والأزهري : شرح التصريح ، ٢١٨/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الموصلي من التفريق بين نحو "هند"و"دعد" قياساًعلى" نوح" و"لوط" لا يمنعُ قياسَ "هند"ونحوها على "نوح"ونحوها،فإذا كان التأنيثُ علَّةً قويةً إلى جانب العلميّة ، فإنَّ هذا يستوجبُ منعَ"هند"و"دعد"ونحوهما من الصرف وهو القياسُ فيها.

ويبدو أنَّ الذين ذهبوا إلى صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط نظروا إلى كثرة الاستعمال، وهذا يمكن أنْ نستنتجه من تعليل الفرَّاء حينما أجاز صرف أسماء النساء لكثرة استعمالها، وأما الزَّجَّاج فقد منع الصَّرف ؛ لأنه التزمَ القاعدة ، وهذا واضحٌ من قوله:" إنَّ السّكونَ لا يُغَيِّرُ حكماً أوجبه اجتماع علَّتين ، فمن منع الصَّرفَ كان معياريًّاً ومَنْ أجاز الوجهين كان وصفيًّاً.

وأرى أنَّ رأي جمهور البصريين الذي يجيزصرف الاسم المؤنَّث الثلاثي ساكن الوسط هو الأرجح ؛ لأن كلا الأمرين الصرف ومنعه ورد في القرآن الكريم وكلام العرب ؛ ولذلك كان اختيار الموصلي مطابقاً لما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث السَّادس: العدلُ في "مثنى" وثلاث".

ذكر ابن الحاجب في باب "الممنوع من الصَّرف" معنى العدل": فقال[1]: "العدل هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إمَّا تحقيقاً كـ "ثُلاث" و "رُباع" و "مثلث" و "أُخر"، أو تقديراً كـ "عمر" و "باب قطام في تميم".

وفي شرح الموصلي هذه المسألة ذكر أنّ العدلَ هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية وهو ضربان: محقَّق و مقدَّر، أمَّا المُحَقَّقُ فمن أنواعه العدد، وله لفظان" "فُعال" كأُحاد وثُناء، وثُلاث ورُباع، و "مَفْعل" كـ "مَوْحَد" ومثنى ومثلث[2].

وأما العدل المقدَّر فهو المعدول عن المعرفة ، وهو ضربان:

أحدهما: المعدول عن نحو" عمر " و" زُفر " علمين، كأنهم قصدوا التسمية أولاً بـ " عامر" و" زافر " ثمَّ عدلوا إلى "عمر وزُفر".

والثاني: باب " قطامِ وحذامِ "في لغة بني تميم ، لأنهم يعربونه ويمنعونه الصَّرف ، وليس فيه إلا العلميّة فوجب تقدير العدل. [3].

وفسَّر الموصلي معنى تحقيق العدل في هذهِ الأعداد، أنَّ أُحاد وثُناء وثُلاث أصلها "واحدٌ و "اثنان" و "ثلاثة" فلمَّا قيل: أُحاد وثُناء وثُلاث عُلِمَ أنَّه قد عُدِل بها عنها، مُستدلّاً على ذلك بأنّها أفادت المعنى نفسَه، وهذه الفائدة هي تقسيمُ شيءٍ واقعٍ هذا التقسيم على الصيغة الأصلية التي عُدِلَ بهذه الصِّيغة عنها، فقولنا: جاءَ القوم أُحادَ وثُناء وثُلاث، فهو حصرُ تقسيم القوم على واحدٍ

---

[1] الموصلي: شرح الكافية، ١١٨/١.

[2] انظر: السَّابق: ١١٨/١.

[3] انظر: السَّابق: ١٢١/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واحدٍ، واثنين اثنين، وطائفةٌ كلٌّ منها ثلاثة، فعُدِلَ عن اللَّفظ المكرَّر إلى ما لا تكريرَ فيه لضربٍ من الاختصار[1]. وبهذا فالموصلي يرى أنَّ هذهِ الأعداد عُدِلتْ لفظاً .

وفي معرض حديثه عن علَّة منع هذهِ الأعداد من الصَّرف، ذهب الموصلي إلى أنَّها مُنِعتْ للعدل والصِّفة[2] مُوافقاً بذلك سيبويه وجمهورَ البصريين.

هذا مُجْملُ ما ذكره الموصلي في هذهِ المسألة، والعودةُ إلى مصادر النَّحو تُبيِّنُ أنَّ هناك خلافاً بين النُّحاة حول هذهِ المسألة، وفي ما يأتي تفصيل ذلك.

فقد ذكر سيبويه الأعداد المعدولة مثل "مثنى وثلاث ورباع"،وذكر ورودها في قوله تعالى: "**أُولي أجنحةٍ مَثنى وثُلاثَ ورُباعَ**"[3]، وبيَّن أنَّها جاءت في هذهِ الآية الكريمة صفاتٍ، وكأنَّ معناها: أولي أجنحةٍ اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة...[4].

وذكر أبو علي الفارسي في باب "العدل" معنى "العدل"، فقال[5]: "معنى العدل أنْ تُريدَ لفظاً، فتعدل عن اللَّفظ الذي تُريد إلى آخر، وموضعُ النَّقل فيه أنَّ المسموعَ لفظٌ، والمُراد به غيره، ويستوي العدلُ في المعرفة والنكرة لاستوائهما في ما ذكرت، ولا يكونُ العدل في المعنى"

وذكر ابنُ جنِّي أنَّ العدلَ أنْ تلفظ ببناءٍ وأنتَ تُريدُ بناءً آخر نحو "عمر" وأنت تُريدُ "عامر"، و"زُفر" وأنتَ تُريدُ "زافر" ..... ومن ذلك مثنى وثُلاث ورُباع، وهي معدولةٌ عن "اثنين" و "ثلاثة" و "أربعة"[6].

---

(1) انظر: السَّابق: ١/١١٩.

(2) انظر: السَّابق: ١/١١٩

(3) سورة فاطر /١

(4) انظر: سيبويه: الكتاب، ٣/٢٢٥.

(5) الفارسي: الإيضاح العضُدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، ج١/٣٠١، والجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام/ العراق ١٩٨٢ / ٢/١٠٠٧.

(6) انظر: ابن جني: اللُّمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتيب الثقافية، الكويت، ٥٦٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب ابن جنّي إلى أنَّ العلَّة المانعة من الصَّرف لهذه الأعداد المعدولة هي عدلها فـي اللَّفظ ومجيئُها صفاتٍ.[1]

وذكر الصَّيمري "من نحاة القرن الرَّابع" أنَّ هذهِ الأعداد عُدلت عن واحدٍ إلى أُحاد وعن اثنين إلى ثُناء، وعن "ثلاثة" إلى "ثُلاث" وكذلك إلى العشرة[2]، وذهب الصَّيمري إلى أنَّ هذهِ الأعداد لا تنصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ للعدل والصِّفة، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: "أُولي أجنحةٍ مثنى وثُلاث ورُباع" فلم يصرف وهي صفة لأجنحةٍ وهي نكرة.[3]

وقول الشاعر[4]:

ولكنَّما أهلي بوادٍ أنيسه ذئابٌ تبغَّى الناسَ مثنى ومَوْحدُ

فوصف "ذئاباً" وهي نكرة، بـــ "مثنى" وموحد[5] وذكر الصَّيمري في معرض حديثه عن "مثنى" واثنين" و "ثلاث" وثلاثة أنّ في هذا العدل زيادة معنى ليست في الأصل، وذلك أنَّـك إذا قلت : "جاءَني القومُ مثنى أو أُحاد أو ثُلاث أو عُشار" فإنَّما تُريد أنهّم جاؤوك "واحداً واحداً"، "أو اثنين اثنين"، أو" ثلاثة ثلاثة"، أو" عشرة عشرة"[6].

وإلى هذا ذهب الرّضي، واستدلَّ على عدل "ثلاث" و "مثلث" عن "ثلاثة" بأنَّ "ثـلاث" و "ثلاثة ثلاثة" أفادا المعنى نفسه، وهذهِ الفائدة هي تقسيم شيءٍ يتكوَّن من عدَّة أجزاء على العـدد الذي نُريدُ، وهذا التقسيم مطَّردٌ في كلام العرب، فنقول: "قرأتُ الكلامَ جزءاً جزءاً" و "جاءَني

---

(1) انظر: ابن جني: اللُّمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتيب الثقافية، الكويت، ٥٦٠.

(2) انظر: الصَّميري: التَّبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ٢/٥٦٠.

(3) انظر: السَّابق ٢/ ٥٦٠.

(4) قائلة ساعدة بن جؤية الهذلي، أنظر: ديوان الهذليين، ١/٢٣٧.

(5) أنظر: الصَّيمري: التبصرة والتذكرة، ٢/٥٦١.

(6) أنظر: السَّابق ٢/ ٥٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القومُ رجلاً رجلاً" و "أبصرتُ العراق بلداً بلداً"ـ وقياساً على هذا كان التكريرُ في العدد وذلك إعمالاً للمطَّرد في كلام العرب، وإتباعاً لهذا القليل المختلف فيه بالأكثر، ولمَّا كان "ثُلاث" ليس مكرَّراً في اللَّفظ اقتضى ذلك أنْ يُحكمَ بأنَّ الأصل فيه التكرير، وبما أنَّه لم يرد ما هو معنى "ثلاث" إلا العدد المُكرَّر "ثلاثة ثلاثة" حُكِمَ بأنّه الأصل.(١)

وذكر ابن هشام أنَّ هذهِ الأعداد معدولةٌ؛ لأنَّ معنى قولنا: "جاءَ القومُ ثُلاثَ" أنَّهم جاءوا ثلاثةً ثلاثةً، والقياس إذا أريد التكرار أنْ يُؤْتى بألفاظٍ مكرّرةٍ كما تقول "علَّمته الحسابَ باباً باباً" وادخلوا رجلاً رجلاً فعدلوا عن ذلك وجُعلت هذهِ الألفاظ مفيدةً للتكرار. (٢)

وذهب ابنُ السَّرَّاج إلى أنَّ "مَثْنى" و "ثلاث" و "رُباع" عُدِلَت لفظاً ومعنى، أمَّا العدلُ لفظاً، فذلك أنَّها عُدِلت عن لفظ "اثنين" و "ثلاثة" و "أربعة" إلى لفظ مثنى وثُلاث ورُباع.(٣)

وأمَّا العدلُ في المعنى، فذلك أنَّها عُدِلت عن معنى "اثنين" إلى معنى العدد نفسه مكرَّراً، وهو "اثنين اثنين"، وهكذا بقية الأعداد(٤).

وذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ هذهِ الأعداد المعدولة الواقعة نكراتٍ إنّما جاءَ عدلُها في اللَّفظ والمعنى، واعتمد على هذا الرَّأي في تحديد العلَّة المانعة من الصَّرف لهذهِ الأعداد المعدولة، فهو يرى أنَّ العلَّة المانعة من صرف هذه الأعداد هو عدلُها في اللَّفظ والمعنى(٥)، وهو ما يراهُ ابنُ السَّرَّاج أيضاً(٦)، وعدلها في اللَّفظ واضحٌ، وعدلها في المعنى أنَّها بعد العدل أفادت الدَّلالة على

---

(١) أنظر: الرَّضي: شرح الكافية، ٤١/١.

(٢) انظر: ابن هشام: شرح اللَّمحة البدرية، تحقيق صلاح راوي، مطبعة حسَّان، القاهرة، ط٢، ج٢ /٣٥٦.

(٣) انظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو، ٨٨/٢.

(٤) انظر: السَّابق، ٨٨/٢.

(٥) انظر: الزَّجَّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١،ص٤٤.

(٥) انظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو، ٨٨/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تضعيف العدد[1]، ولأنَّ العدد قبل العدل دلَّ على قيمة المعدود، فقولنا: "جاءَني اثنان أو ثلاثــة" يدلُّ على العدد فقط، أمَّا إذا قيل: "جاءَني مَثْنَى وثُلاث" فلا يصحُّ إلا إذا سُبقَ بجمعٍ؛ ليأتي هــذا العدد دالاً على ترتيب المعدود فيُقال: "جاءَني القومُ مَثْنى مَثْنى "وثُلاث ثُلاث" بمعنى "اثنين اثنين" "وثلاثة ثلاثة"[2].

وهكذا فابن السَّرَّاج يذهبُ إلى أنَّ هذه الأعداد المعدولة إنمَّا عُدلت في المعنى،، فمثــل: "مثنى" عُدل عن معنى "اثنين" إلى معنى "اثنين اثنين"؛ لأنه يرى أنَّ الأعداد المعدولة عُدِلت عن العدد دون تكرير، لتدلَّ على العدد مكرَّراً بعد العدل، وبهذا يظهرُ الفرق في المعنى، فكأنّه أراد أنَّ "مثنى" عُدِلت عن "اثنين" وليس عن العدل مكرّراً، وهذا ما جعله يقول إنَّ: "الأعداد عُــدلت لفظاً ومعنى".

ويرى الجرجاني أنَّ ما ذكره ابن السَّرَّاج ليس صحيحاً، لأنَّ مثل "ثلاثة" و "أربعة" كثيراً ما تأتي صفاتٍ، فيُقال: "مررتُ برجالٍ ثلاثةٍ وبنسوةٍ أربعٍ"،فإذا عدلتَ عن " ثُلاثَ ورُباعَ " كان صفةً فليس العدلُ بمغيِّرٍ معنىً ، وإنما يُغيِّرُ اللَّفظ ، وأمَّا امتناعهم من أنْ يقولوا: " جاءَني ثُلاثُ" فلأجل أنَّ "ثُلاث" معدولٌ عن "ثلاثةٌ ثلاثةٌ"، بمعنى "ثلاثةٍ بعد ثلاثةٍ"، وإنَّما نقول: "جاءَني القومُ ثلاثةً ثلاثةً"، فتجعله تابعاً لشيءٍ، فكذلك يجب أن لا يجوز "جاءني ثلاثُ" وإنما يجب أن نقــول: "جاءَني القومُ ثلاثَ ورُباعَ" ولو كان "ثُلاث" معدولاً عن "ثلاثة" من غير تكريــر، لكــان لمــا يذكره_ يعني السَّرَّاج _ من تغيير المعنى وجة.[3]

وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ العددَ المعدول معناه العدد مكرَّراً قبل العدل ، وليس كما ذكــر ابن السَّرَّاج ،إذ لو أنَّ العددَ المعدول لا يدلُّ على التكرير لصحَّ ما ذهب إليه كما ذكر الجرجاني.

---

(1) انظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، ٨٨/٢.

(2) انظر: الأنباري: أسرار العربية/٣١٣.

(3) انظر: الجرجاني: المقتصد، ١٠١٠/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

" اختياراته في المرفوعات "

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتناول هذا الفصل المسائل النحوية المتعلِّقة باختيارات الموصلي في المرفوعات ،

ويتكون من خمسة مباحث وهي :

المبحث الأول : العامل في " المبتدأ والخبر " .

المبحث الثاني : عامل الرفع في " خبر إن وأخواتها " .

المبحث الثالث: الظرف الواقع خبراً أمفردٌ هو أم جملةٌ ؟

المبحث الرابع : العامل الأولى بالعمل في التنازع .

المبحث الخامس : العامل في " رفع الفعل المضارع " .

وقد عرضتُ في كل مسألةٍ من هذه المسائل آراء النحاة كما ذكرها الموصلي ، وحرصتُ أثناءَ ذلك على تأصيل آرائهم ممّا يتطلَّبُ البحثَ عنها في كتبهم النحوية ، وَمنْ ليس لهم كتبٌ بحثتُ عن آرائهم في مصادر النحو وبخاصَّةٍ الكتب التي تناولت الخلافَ النَّحوي ، ثم ناقشتُ هذه الآراء التي عرضها الموصلي متَّبعاً النهجَ نفسَه الذي اتبعته في مناقشة المسائل النحوية الواردة في الفصل الأول ، ومُبدياً رأيي في الاختيار الذي اتخذه الموصلي لمعرفة مدى صحته من وجهة النظر النحوية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول : العامل في المبتدأ والخبر

نقل الموصلي خلاف النُحاة حول " العامل في المبتدأ والخبر" ؛ حيث أورد في هذه المسألة الأقوال الآتية :

القول الأول :العامل فيهما الابتداء بشرط التجرُّد من العوامل اللَّفظيّة ، ونسبهُ الموصلي لأكثر النَّحاة المتأخرين[١]، وهذا مذهب جمهور البصريين [٢] ، ومنهم الجرمي [٣] . وعرَّف الموصلي الابتداء بأنه " عبارة عن مجموع وصفين هما التجرُّد وهو عَدَميٌّ، والإسناد وهو وجوديٌّ "[٤] ، ثمَّ ذكر تفسير الجزولي (ت ٦٠٧هـ) للابتداء بأنَّه جعلُ الاسم أول الكلام معنىً مسنداً إليه الخبر[٥] ، ويُفهَمُ من ذلك أنَّ الابتداءَ معنىً يتضمَّن الأُمور التالية :

الأوليّة : وهي وقوع الاسم في بداية الكلام .

التعرية :وهي تجريدُ المبتدأ من العوامل اللَّفظيّة .

الإسناد : وهو العلاقة المعنوية الرَّابطة بين المبتدأ والخبر ،

وهذا يتفق وكلام جمهور البصريين عن الابتداءِ [٦] ، ولم يذكر الموصلي حجَّة أصحاب هذا القول في اختيارهم الابتداء ليكون عاملاً في المبتدأ والخبر معاً ، والعودة إلى كتب الخلاف النحَّوي تفيد بأنهَّم احتجوا بأنَّ الابتداءَ يقتضي المبتدأ والخبر فلا وجودَ لأحدهما دون الآخر، ثم إن الخبر مُتعرٍّ من العوامل اللَّفظيّة ، وذلك دليلٌ على أنَّ العامل فيه هو الابتداءُ [٧] ، وهذا

---

(١) ينظر :الموصلي : شرح الكافية ، ١٥٢/١ .

(٢) ينظر : الأنباري : أسرار العربية ص٧٦ .

(٣) ينظر : أبو حيان :الارتشاف، ١٨٥/٣ .

(٤) ينظر :الموصلي :شرح الكافية ،١٥٢/١ .

(٥) ينظر :السابق ، ١٥٢/١ .

(٦) ينظر: سيبويه: الكتاب، ١٢٦/٢ ، والمبرد :المقتضب ،١٢٦/٤،وابن السرَّاج: الأصول في النَّحو،٥٨/١

(٧) ينظر : الأنباري : الإنصاف ، ٤٤/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما يراهُ ابنُ يعيش متفقاً والزَّمخشري ويحتج لإثباته بقولة [1]: "إن الابتداءَ يتطلَّب المبتدأ والخبرَ معاً"،كما احتجوا لمذهبهم بأنَّ العواملَ في النحو ليست مؤثرةً حسيَّةً كالإحراق للنار، والإغراق للماءِ والقطع للسَّيف،وإنّما هي أماراتٌ ودلالاتٌ، والأمارة والدّلالة تكونُ بعدم شيءٍ ، كما تكونُ بوجود شيءٍ ، وإذا ثبت أنَّ الابتداء عاملٌ في المبتدأ وجب أن يعملَ في خبره قياساً على غيره من العوامل نحو"كان" وأخواتها و" إنَّ " وأخواتها و " ظنَّ " وأخواتها فإنَّها لمَّا عملت في المبتدأ عملت في خبره [2] ورُدَّ القول بأنَّ الابتداءَ عاملٌ في المبتدأ والخبر بأنَّ الأفعالَ وهي أقوى العوامل لا تعملُ رفعين دون الإتباع ، فكانَ ينبغي أن لا يعمل المعنى – وهو الابتداء – رفعين [3] ، واعتُرضَ على هذا بأنَّ هناك عواملَ لَفظيَّةً تعمل رفعين دون إتباعٍ مثل المبتدأ الذي تعدَّد خبره متَّحدٌ في المعنى ، وهو لا يتَّضحُ في مثل : " زيدٌ عالمٌ شُجاعٌ " إلا إذا كان التأويل : " زيدٌ متَّصفٌ بالعلم والشَّجاعة " [4] .

القول الثاني: الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر ، وهو لسيبويه ، وإليه ذهب الفارسي وابن جنِّي[5] ، والعودة إلى الخصائص تفيد بأنَّ ابن جني ذهب إلى أنَّ الابتداءَ والمبتدأ عملا في الخبر ، إذ يقول : " وبعد فليس في الدنيا مرفوعٌ يجوز تقديمه على رافعه ، فأمَّا خبرُ المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه ؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده ، وإنما رافعه الابتداء والمبتدأ جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً ، وإنما تقدَّم على أحدهما وهو المبتدأ وهذا لا ينقض " [6]

وهذا مخالفٌ لما نسبه إليه الموصلي،ولكنَّ المشهور عن ابن جنّي في كتب النحو خلاف ما

---

(١) ينظر : ابن يعيش : شرح المفصّل ، ٨٥/١ .

(٢) ينظر : الأنباري : الإنصاف، المسألة رقم(٥) ، ٤٤/١ .

(٣) الأشموني : شرح الأشموني ، ٩٠/١ .

(٤) الصبَّان:حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٤/١ .

(٥) الموصلي : شرح الكافية ، ٣٥٣/١ .

(٦) ابن جني : الخصائص ، ٣٨٥/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ما أورده الموصلي؛ إذْ ذكر أبوحيَّان [1] والسيوطي[2] أنَّ ابن جنِّي اختار مذهب الكوفيين القائل إنَّ المبتدأ والخبر ترافعا، أي يرفع كل منهما الاخر. ولعلَّ ما أورده الموصلي وَرَدَ في بعض مؤلفات ابن جني .

وتبع جمهور البصريين سيبويه في أنَّ عاملَ الرَّفع في المبتدأ عاملٌ معنويٌّ وهو كونه مبتدأً، وذكر ذلك في معرض حديثه عن علَّة رفع الأفعال المضارعة ؛ إذ قال : " وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الأسمُ كينونته مبتدأ " [3] ، ولكنَّه يخالفهم في عامل الخبر ويقصره على المبتدأ دون الابتداء إذ يقول : " إذا قلتَ : "عبد الله أخوك " ، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام . . ." [4].

ويقول أيضاً : " فأمَّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو – يعني المبتدأ – فإنَّ المبنيَّ عليه – يعني الخبر – يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ،وذلك قولك : " عبد الله منطلقٌ " ارتفع "عبد الله "؛ لأنَّه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق ؛ لأن المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته " [5] فسيبويه يستندُ إلى البناءِ على المبتدأ بوصفه أصلاً يحتكمُ إليه في هذهِ المسألة ، وهو أن المبتدأَ أساسُ بناءِ جملة " المبتدأ والخبر " ، إذ إنَّ الخبرَ يُسندُ دائماً إلى المبتدأ .

ورُدَّ القولُ بأنَّ المبتدأَ يرفعُ الخبر؛ لأنَّه بُني عليه بأنَّه يؤدي أحياناً إلى مخالفة الأُصول ؛ ففي نحو قولنا : " القائمُ أبوه ضاحكٌ " يؤدِّي هذا المذهب إلى أن يكونَ " أبوه " معمولاً لـ" القائم " ، وأن يكون " ضاحك " معمولاً للعامل ذاته ، وهو" القائم " ، وبهذا يعملُ عاملٌ في معمولين من غير أن يكونَ أحدهما تابعاً للآخر وذلك لا نظيرَ له ، كما رُدَّ بأن

---

(١) انظر: أبوحيَّان : ارتشاف الضَّرب ، تحقيق رجب عثمان ، ١٠٨٥/٣.

(٢)انظر :السيوطي : همع الهوامع ، ٩/٢ .

(٣) سيبويه : الكتاب ، ١٠/٣ .

(٤) ينظر :السابق ، ٤٠٦/١ .

(٥) ينظر : السابق ، ١٢٧/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو " زيد " ، والعامل إذا كان غيرَ متصرِّف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه فدلَّ على أنَّ المبتدأ غيرُ عامل في الخبر[١] .

القول الثالث : ذهب المبرِّد إلى أنَّ الابتداء عمل في المبتدأ ، وكليهما عمل في الخبر[٢] ، وهو منسوبٌ لابن جنيّ [٣] كما ذكر سابقاً ، واختاره ابن السَّرَّاج [٤]. ولم يذكر الموصلي حجَّة المبرِّد في هذا القول ، ولكن العودة إلى كتب النحو تُبين أنَّه احتجَّ بأنَّ الخبرَ لا يقعُ إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه [٥] ،وأنَّه استند إلى القياس في هذه المسألة ؛ إذ يرى أنَّ الخبر يرتفعُ بالمبتدأ والابتداء قياساً على كون جواب الشرط في نحو: " إن تأتني آتك " ينجزمُ بالأداة والفعل معاً ، يقول المبرِّد [٦]: " إنْ تأتني آتك " و " تأتني " مجزومةٌ بـــ " إن " ، و " آتك " مجزومةٌ بـــ " إن و تأتني " ونظيرُ ذلك من الأسماء قولك : " زيدٌ منطلقٌ " و " زيدٌ " مرفوعٌ بالابتداء ، و الخبر رُفعَ بالابتداء والمبتدأ " وضُعِّفَ هذا الرَّأي ؛ لأنَّه جعل المبتدأ عاملاً ، والمبتدأُ اسمٌ والأصل في الأسماء ألَّا تعملَ [٧] ، وقد يُقالُ هنا : إنَّ المعنى الذي نتج عن تركيب الأمرين ليس موجوداً في كلٍّ منهما بمفرده ، بل هو معنىً جديدٌ مختلفٌ عمَّا كان في كلٍّ واحد منهما منفرداً [٨].

---

(١) ينظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ، ٣٤١/١ .

(٢) ينظر : الموصلي : شرح الكافية ، ١٥٢/١ ، والمبرِّد ،٤٤/٢ .

(٣) ينظر : ابن جني : الخصائص ، ٣٨٥/٢.

(٤) انظر : ابن السَّرَّاج: الأصول في النَّحو، ٥٨/١.

(٥) ينظر :الأنباري :الإنصاف ، ٤٦/١ ، ابن يعيش : شرح المفصَّل ،٨٥/١ ،والأستراباذي : شرح الكافية ، ٢٩٩/١

(٦) ينظر :المبرِّد : المقتضب ، ٤٩/٢ .

(٧) ينظر :ابن يعيش : شرح المفصَّل، ٨٥/١.

(٨) انظر : السابق، ٨٥/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القول الرابع : وهو أن المبتدأ والخبرَ يترافعان ؛ لأنَّ عمل العامل بحسب الاقتضاء ونسبه الموصلي للفرَّاءِ والكسائي [1]، وهو رأي الكوفيين بشكلٍ عامٍّ واختاره ابن جنِّي و أبو حيَّان[2] ، ثمَّ ذكر الموصلى حجَّتهم فى ترافع المبتدأ والخبر بأنَّ عملَ العامل بحسب الاقتضاء ، ولمَّا اقتضى كلُّ واحدٍ منهما عملَ الآخر عَمِل في صاحبه ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: [3] ﴿ **أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**﴾ ؛ حيث إنَّ " أيًّا " منصوبةٌ بـــ " تدعوا " ، و " تدعوا" مجزوم بها [4]، فالمبتدأ والخبر متلازمان ، فالمبتدأ يحتاج إلى خبر، والخبر يحتاج إلى المبتدأ ،ولا يكون الكلام إلا بملازمة أحدهما للآخر ، واقتضائه له ،عمل كلُّ واحدٍ منهما في الآخر ، ولا يمنع أن يقعَ الواحدُ منهما عاملاً ومعمولاً [5] .

فالكوفيون استندوا إلى القياس في هذه المسألة ؛ إذ قاسوا ترافعَ المبتدأ والخبر ، وافتقارَ كلٍّ منهما إلى الآخر على " أي " الشَّرطيَّة والفعل الذي يليها حيث تعملُ فيه ، وهو يعمل فيها .

وردَّ الموصلي هذا القول بأنَّ الاقتضاءَ لا يُوجبُ عملاً على إطلاقه ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الفاعل والمفعول يقتضي الآخر مع كونهما غير متعاملين ؛لأنَّ العاملَ هو الذي يحدث في المعمول بسببه إعراباً يدلُّ عليه كالفعل فإنَّه لمَّا أحدث في الاسميَّة الفاعلية و المفعولية كان هو العامل فيهما ، وأمَّا الفاعل والمفعول فلم يحدث أحدهما معنىً فى الآخر يستوجب به العمل [6] .

وردَّ الموصلى رأي الكوفيين فى الآية الكريمة من وجهين **أحدهما** : أنَّ " أيًّا " ليست عاملةً بالأصالة ؛ لأنها اسمٌ ، والاسمُ أصله ألا يعمل ، فالعاملُ فى " تدعوا " ما يتضمَّنه " أي " من

---

(١) ينظر : الموصلي : شرح الكافية ، ١٥٣/١ .

(٢) انظر : السيوطي:همع الهوامع، ٧/٢-٨.

(٣) الإسراء /١١٠ .

(٤) ينظر: الموصلى : شرح الكافية ، ١٥٣/١ .

(٥) ينظر : الأنباري : الإنصاف، المسألة رقم (٥) ، ١/ ٤٦.

(٦) ينظر: الموصلى : شرح الكافية ، ١٥٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معنى حرف الشرط ، و " تدعوا " عاملٌ بذاته في " أي " .

والثاني : أن " أيّاً " و إن كان مقدَّماً في اللّفظ فهو مؤَخرٌ في المعنى ؛ لأنَّه مفعول ، والمفعول مرتبته التأخير ، وما عرض له من تضمُّنه معنى حرف الشرط ، و إن منع تأخيره لفظاً لا يمنع تقديراً بخلاف خبر المبتدأ ، فإنَّه إذا تقدَّم عندهم بطلت خبريته ، وارتفع المبتدأ على جهة الفاعلية [١] وينفي الكوفيون القول بأنَّ الابتداءَ يعني التجرُّد من العوامل ؛ لأنَّه إن صحَّ هذا المعنى للابتداء ، فهو يعني عدم العوامل ، وعدمُ العوامل لا يصحُّ أن يكون عاملاً [٢]

واختار الموصلي القول الأول القائل إنَّ الابتداءَ هو عاملُ الرفع في المبتدأ والخبر معاً، وعلَّل ذلك بقوله :" والحقُّ هو الأول ؛ لأَنَّ التجرُّدَ مع الإسناد أحدث كونه مبتدأً والآخر خبراً " [٣] .

وهذا الذي اختاره الموصلي هو اختيار الزَّمخشري[٤] ، وابن الحاجب[٥] ، والرَّضي[٦] ، وأبي موسى الجز ولي (ت ٦٠٧ هـ) [٧] ، و العكبري [٨] ، وأبي حيَّان[٩].

وينبغي الإشارة إلى أَنَّ ثمَّة **قولاً خامساً** في هذه المسألة لم يذكره الموصلي مؤدَّاه أنَّ الابتداءَ عاملٌ في الخبر عند وجود المبتدأ ؛ لأنُّه لا ينفكُّ عنه ، وهو ما ذهب إليه أبُو البركات الأنباري حيث قال [١٠]: " والتحقيقُ فيه عندي أنْ يُقالَ : إنَّ الابتداء هو العاملُ في الخبر بواسطة

---

(١) ينظر : الموصلي : شرح الكافية ، ١٥٣/١ .

(٢) ينظر : السابق ، ١٥٣/١.

(٣) ينظر : السابق ، ١٥٣/١.

(٤) ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ٨٥/١ .

(٥) ينظر : ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصّل ، تحقيق موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني،بغداد ، ١٩٨٢ ، ١٨١/١ .

(٦) ينظر : الرَّضي : شرح الكافية ، ٢٠٠/١ .

(٧) ينظر : الجزولي : المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق شعبان عبد الوهاب،القاهرة،١٩٨٨، ص٩٤

(٨) ينظر : العكبري : اللُّباب في علل البناء والإعراب ، ١٢٦/١ .

(٩) انظر : أبو حيَّان : ارتشاف الضَّرب، ١٠٨٥/٣.

(١٠) الأنباري : الإنصاف ، ٤٧/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبتدأ ؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه ، ورتبته ألا يقعَ إلا بعده ، فالابتداءُ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أنَّ النارَ تُسخِّنُ الماءَ بواسطة القدر والحطب ، فالتسخينُ إنَّما حصل عند وجودهما لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ،فكذلك ها هنا الابتداء وحدَه هو العامل في الخبر عند وجود المبتداء ، إلا أنَّه عاملٌ معه؛ لأنه اسمٌ والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل... . . . . "، وتابعه الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) (١) ، وابن يعيش (٢) .

وبهذا التفسير يخالف أبو البركات الأنبا ري ومَن تابعه جمهورَ البصريين ؛ لأنّهم جعلوه دليلاً على أنَّ الابتداءَ عمل في الخبر بواسطة المبتدأ ، أمَا البصريون فجعلوه دليلاً على أنَّ الابتداءَ والمبتدأ عملا في الخبر معاً .

وأرى أنَّ الخوضَ في هذه المسألة جدلٌ لا طائل فيه ، ولحاجٌ فلسفيٌ بعيد عن الواقع اللُّغوي ، وعلى الرغم من ذلك فإنني أرى أنَّ مَنْ قال بالترافع بين المبتدأ والخبر قد جانب الصَّوابَ ؛ لأنَّ الخبرَ قد يكون فعلاً ، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً ، ولأنَّ الخبر كالصِّفة ، وكما أنَّ الصِّفة لا تعملُ في الموصوف لا يعملُ الخبرُ في المبتدأ ، ولأنَّ النواسخ تدخلُ على المبتدأ فتُزيلُ الرَّفعَ ، والعامل اللَّفظي في تقديري لا يمكن أن يُعطِّلَ العاملَ المعنوي ، ولا يصحُّ أن يكون الضميرُ العائدُ رافعاً .

وأرى أيضاً أنَّ العاملَ في رفع المبتدأ هو العاملُ المعنوي " الابتداء " ، وأما العاملُ في الخبر فإنني أُرجِّح ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري والجرجاني وابن يعيش ، وهو أنَّ الابتداءَ عاملٌ في الخبر بواسطة المبتدأ فكأنَّ وجودَ المبتدأ شرطٌ في عمل الابتداء في الخبر .

---

(١) ينظر : الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢٥٦/١

(٢) ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ٨٥/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني : عامل الرَّفع في خبر " إنَّ وأخواتها "

ذكر الموصلي في معرض حديثه عن إعمال " إنَّ وأخواتها " في المبتدأ والخبر أنَّها تعملُ النَّصبَ في اسمها الذي كان مبتدأً أصلاً ، وتعمل الرَّفع في خبرها الذي كان مرفوعاً ؛ لأنَّه خبرُ المبتدأ [١] .

ونقل الموصلي خلاف النُّحاة في رافع خبر " إنَّ وأخواتها " ؛فذكر أنَّ البصريين يرون أنَّ " إنَّ وأخواتها " هي التي رفعت الخبر ؛ لشبهها بالفعل الذي يرفع وينصب ، فوجب أن تعملَ عمله لتُحقِّقَ الشَبه ، ولأنَّها لمَّا اقتضت الجزأين معاً لتأكيد النِّسبة في الخارج أو قلبها ، وجب أن تعملَ قياساً على " ظننت وأخواتها " ؛ لأنَّها تفيد القطع بتلك النِّسبة في الذهن أو رجحانها [٢] .

وذكر الموصي أنَّ الكوفيِّين يرون أنَّ خبرَ " إنَّ وأخواتها " يرتفعُ بما كان يرتفعُ به من قبل دخولها ؛ أي أنَّه بقي على رفعه ، وحجَّتهم في ذلك أنَّ الخبرية لمَّا كانت مقتضيةً للرفع قبل دخول هذهِ الأحرف وجب أن تكونَ مقتضيةً له بعدها ، وردَّه الموصلي بأنَّ الخبرية كانت مقتضيةً للرَّفع قبل دخول هذهِ الأحرف لوجوب اشتراط التجَرُّد عن العوامل في مقتضى الرفع[٣] ، كما احتجَّ الكوفيُّون بأنَّ الرَّفعَ كان حاصلاً قبل دخولها فلا حاجةَ إلى إسناده إليها ، وردَّ الموصلي هذه الحجة ؛ لأنَّه إنَّما يلزمُ لو لم يبطل الحكم الأول ، ولأنه معارضٌ باسم " كان"[٤] .

واحتجوا أيضاً بأنَّ الحرفَ غير أصيلٍ في العمل فلا يُصارُ إليهِ إلا لضرورةٍ ، ولا ضرورةَ هنا ، وردَّها الموصلي بأنَّ هذهِ الأحرفَ وإن لم تكن أصيلةً في العمل إلا أنَّ عملها إنَّما كان لمشابهتها للفعل وحملها عليه ، وأمَّا ضرورةُ المصير إليه فلاقتضائها الجزأين[٥] .

---

(١) ينظر : الموصلي : شرح الكافية ، ١٧٣/١ .

(٢) ينظر : السابق ، ١٧٣/١ .

(٣) ينظر : السابق ، ١٧٣/١ .

(٤) ينظر : السابق ، ١٧٣/١ .

(٥) ينظر : السابق ، ١٧٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبهذا فالموصلي يتبع البصريين في أَنَّ " إِنَّ وأَخواتها " هي التي عملت الرَّفع في الخبر؛ لأَنَّ هذهِ الحروفَ اقتضت الاسمَ والخبر معاً ، فكان ينبغي أَن تعمل فيهما، أَمَّا الكوفيون فيرون أَنَّ الخبرَ بقي على حاله ، ولم يكن لـــ " إِنَّ وأَخواتها " عملٌ فيهِ ، وذكر سيبويه أَنَّ هذهِ الحروفَ هي " إِنَّ " و " لكنَّ " و " ليت " و " لعلَّ " و " كأَنَّ " [١] ، وإِنَّما عدَّها خمسةً ؛ لأَنَّه جعل " أَنَّ " المفتوحة فرعاً على المكسورة [٢] ، وقال " إِنَّ هذه الحروف عملت في ما بعدها حملاً على الفعل " [٣] ، وذكر أَنَّها عملت في الاسم والخبر قائلاً : وزعم الخليلُ أَنَّها عملت عملين ، الرَّفع والنصَّب ، كما عملت " كان " الرَّفع والنَّصب [٤] ، فعلَّة عمل " إِنَّ وأَخواتها " علَّة مشابهة لـــــ " كان " الناقصة وأَخواتها . وبنصبها للأَسماءِ ورفعها للأَخبار أَشبهت الفعل الذي قُدِّم مفعوله مثل : ضرب زيداً عمرٌو [٥] .

وجعل ابن يعيش تقدُّمَ المنصوب فيها على المرفوع راجعاً إِلى علَّة الفرق بينها وبين الفعل ؛ لأَنَّها محمولةٌ عليه؛إِذ الفعل يكون فاعله مرفوعاً ثمَّ مفعوله منصوباً ،و خالفت " إِنَّ وأَخواتها " الترتيب ليظهر الفرق يقول[٦] : " إِنَّما قُدِّمَ المنصوبُ فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، والفعل من حيث كان الأَصل في العمل جرى على سننٍ قياسيَّةٍ في تقديم المرفوع على المنصوب ؛ إِذ كانت رتبةُ الفاعل مقدَّمةً على المفعول ، وهذهِ الحروف لمَّا كانت في العمل فروعاً على الأَفعال ومحمولةً عليها جُعلت دونها ، بأَنْ قُدِّمَ المنصوب فيها على المرفوع،حطّاً لها عند درجة الأَفعال إِذ تقديم المفعول على الفاعل فرعٌ وتقديم الفاعل أَصل ".

---

(١) ينظر : سيبويه : الكتاب ،١٣١/٢ .
(٢) ينظر : الأَزهري : شرح التصريح ، ٢١٠/١ .
(٣) ينظر : سيبويه : الكتاب ،١٣١/٢ .
(٤) ينظر :السابق ، ١٣١/٢.
(٥) ينظر : المبرِّد : المقتضب، ١٠٩/٤ .
(٦) ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ١٩٨/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر سيبويه[1] هذا الوجه من التفسير قبل ابن يعيش ، كما ذكره أبو البركات الأنباري وأضاف إليه وجهاً آخر يعتمدُ على علَّة أمن اللَّبس يقول فيه[2] : " إنَّ هذه الحروفَ تشبه الفعلَ لفظاً ومعنىً ، فلو قُدِّمَ المرفوعُ على المنصوب لم يعلم : هل هي حروفٌ أو أفعالٌ ؟ فإنْ قيل : الأفعالُ تتصرَّفُ ، والحروف لا تتصرَّفُ قيل : عدمُ التصرُّف لا يدلُّ على أنَّها حروفٌ ، لأنَّه قد يُوجَد أفعالٌ لا تتصرَّفُ كـ " نعمَ و بئس و ليس وفعل التعُّجب و حبَّذا " فلمَّا كان ذلك يؤدِّي إلى الالتباس بالأفعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً لهذا الالتباس ".

نلحظُ أنَّ النُّحاةَ متفقون على علَّة شبه " إنَّ وأخواتها " بالأفعال ، وعلى أوجه الشَّبه ، ومتفقون أيضاً على علَّه تقديم اسم " إنَّ وأخواتها " على خبرها ، والملاحظ أنَّ الاتفاقَ الأولَ يسوقُ إلى الثَّاني؛ فعلَّةَ المشابهة هي سبب العمل، أمَّا كون المنصوب أولاً والمرفوع ثانياً فللتمييز بين الفرع والأصل .

وليس ثمَّةَ خلافٌ بين البصريين والكوفيين في أنَّ هذه الحروفَ نصبت الاسمَ ، ولكنَّهم اختلفوا في الخبر ، فالبصريون يرون أنَّ هذه الحروفَ رفعت الخبرَ كما نصبت الاسم ، أمَّا الكوفيون فقد قالوا : إنَّه مرفوعٌ قبل دخولها ، وإنها ليست عاملةً فيه [3] ، أما حُجَّتهم في ذلك:أنَّ هذه الحروفَ إنمَّا عملت النَّصب في الأسماءِ لشبهها بالفعل ، وتشبيهها بالفعل معناه أنَّها فرعٌ عليه ، والفرع ينحطُّ عن درجة الأصل ، فهو أضعفُ منه ، ولذا كان يجبُ أن لا يؤثرَ في الخبر [4].

وممَّا احتجوا به أيضاً قولهم : " والذي يدلُّ على ضعف عملها أنَّه يدخل على الخبر ما يدخلُ

---

(١) ينظر : سيبويه : الكتاب ، ١٣١/٢ .

(٢) الأنباري : أسرار العربية ، ص ١٤٤ .

(٣) ينظر : السيوطي : همع الهوامع ، ١٥٥/٢ .

(٤) ينظر : الأنباري : أسرار العربية ، ص ١٥٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على الفعل لو ابتدئَ به ، قال الشاعر :[1]

لا تتركنّي فيهمُ شطيرا إنّي إذن أهلكَ أو أطيرا

فنُصبَ الفعل " أهلك " بـ " إذن " [2] .

وقولهم :" والذي يدلُّ على ذلك أيضاً أنَّه إذا اعتُرِضَ عليها بأدنى شيءٍ بطَلَ عملها ، واكتفى به كقولهم : " إنَّ بك يكفُلُ زيدٌ " كأنَّها رضيت بالصِّفة لضعفها ،وقد رُوي أنَّ أُناساً قالوا : " إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ " فلم تعمل " إنَّ " لضعفها ، فدلَّ على ما قُلناه [3].

أمَّا البصريون فقالوا : إنَّها عملت الرَّفع في الخبر لمشابهتها الفعل في اللَّفظ والمعنى ، وذلك من عدَّه وجوهٍ وهي: مجيئُها على وزن الفعل ، وبناؤُها على الفتح كالفعل الماضي ، واشتمالها على معنى الفعل ، واتصال المضمر المنصوب بها وتعلُّقه بها كما يتعلَّقُ بالفعل . واختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء ، ودخول نون الوقاية عليها كالأفعال[4] ،

ولمَّا جرت بين هذه الحروف والأفعال هذه المشابهة دخلت على المبتدأ والخبر واقتضتهما معاً ، واقتضاؤها هذا أوجب أن تعملَ فيهما معاً ، فتنصبُ الاسمَ وترفع الخبر ، فأشبهت الأفعال التي قُدِّم المفعول فيها على الفاعل ، وإنَّما جرى هذا التقدم للفرق بينهما وبين الفعل ، فالفعلُ لمَّا كان أصلاً في العمل تقدَّمَ فيه المرفوع على المنصوب كما هو القياس ، وهذه الحروفُ لمَّا كانت فرعاً على الفعل انحطت عنه في العمل ، فتقدَّم فيها المفعول على الفاعل بكونه فرعاً على تقديم الفاعل على المفعول وهو أصل"[5] .

(١) ينظر : الأنباري : الإنصاف، المسألة رقم(٢٢) ، ١٧٧/١ .
(٢) ينظر : السابق ، ١٧٧/١ .
(٣) ينظر : السابق ، ١٧٧/١ .
(٤) ينظر : الأنبا ري : الإنصاف ، ١٧٧/١ ، وابن يعيش : شرح المفصّل ، ١٠٢/٢ ، وأبو محمد القاسم ابن علي الحريري (٥١٦ هـ) : شرح ملحة الإعراب ، ص ٢٣٦ .
(٥) ينظر : الرَّضي : شرح الكافية ، ١ /١١٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون بأنَّ الابتداءَ قد زال ، وبه وبالمبتدأ كان يرتفعُ الخبر ، فلمَّا زال العامل بَطُلَ أن يكون هذا معمولاً فيه [1] ، وبأنَّه ثبت أنَّ كلَّ العوامل التي عملت في خبره كـ "ظننتُ وأخواتها " و " كان وأخواتها " ، فكما عملت في المبتدأ عملت في الخبر [2] .

وأمَّا قولهم : " والذي يدلُّ على ضعفِ عملها أنَّه يدخلُ على الخبر ما يدخلُ على الفعل لو ابتُدئ به كقول الشاعر: " إنِّي إذن أهلِكَ أو أطيرا " [3]، فقد ردَّه الأنباري من ثلاثة وجوهٍ :

أولها : ليس في ذلك حجَّةٌ ؛ لأنَّه شاذٌّ .

وثانيها : أنَّ الخبر ها هنا محذوف ، فكأنَّ المعنى : " لا تتركني فيهم غريباً بعيداً ، إنِّي أذلُّ ، إذن أهلَك أو أطيرا ، وإنَّما حذف الفعل الذي هو الخبر ؛ لأنَّ في الثاني دلالةٌ على الأول المحذوف ، فـ " إذن " لم تدخل على الخبر .

وثالثها : أنَّ " إذن أهلِكَ أو أطيرا " واقعةٌ في موقع الخبر ، كما نقول : " إنِّي لن أذهبَ " بتشبيه " إذن " بـ " لن " ، وإن كانت" لن " لا تُلغَى في حالٍ بخلاف " إذن " [4] .

وأمَّا قولهم " إنَّ بِكَ يكفُلُ زيدٌ ، وإنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ " فالتقديرُ فيه : " إنَّه بكَ يكفُلُ زيدٌ " و " إنَّه بِكَ زيدٌ مأخوذٌ " كما قال الرَّاعي [5] :

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكم إقامة ... وإنْ كان سَرْحٌ قد مضى فتسرَّعا

أراد الشاعرُ " فلو أنَّه حُقَّ ، ولو لم يرد الهاءَ لكن الكلامُ محالاً [6] .

---

(١) ينظر : ابن السَّرَّاج : الأصول ، ٢٣٠/١ ، وابن يعيش : شرح المفصَّل ، ١٠٢/١

(٢) ينظر : ابن السَّرَّاج : الأصول ، ٢٣٠/١ ، وابن يعيش : شرح المفصَّل ، ١٠٢/١

(٣) ينظر : الأنباري : الإنصاف ، ١٧٧/١ ، والأنباري : أسرار العربية ، ١٥١

(٤) ينظر : الأنباري : الإنصاف ، ١٧٩/١

(٥) ينظر : السابق ، ١٧٩/١

(٦) ينظر : السابق ، ١٧٩/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث : الظرف الواقع خبراً أمفردٌ هو أم جملةٌ ؟

ذكر الموصلي من بين الجمل التي تأتي خبراً للمبتدأ الجملة الظرفية [١] ، كما أوضح الموصلي ذلك في شرحه لهذهِ المسألة ؛ إذ ذكر أنَّ الخبر إذا وقع ظرفاً مطلقاً فلا بدَّ له من متعلَّقٍ ، وعلَّل ذلك بأنَّه معمولٌ ، وكلُّ معمولٍ لا بدَّ له من عاملٍ . وإن لم يكن محقَّقاً ، فلا بدَّ وأن يكون مقدَّراً [٢] ، ونقل الموصلي خلافَ النحاة في المقدَّر ؛ إذ ذكر في هذهِ المسألة رأيين :

الأول : للفارسي وأكثر النحاة المتأخرين ، وهو أنَّ المقدَّر " فعلٌ " ؛ أي جملة ، فـ " زيدٌ في الدَّار " تقديره " زيدٌ استقرَّ في الدَّار " ، وحجتهم في ذلك أنَّ الأصلَ في عمل الرَّفع والنَّصب إنَّما هو للفعل فتقديره أولى .

الثاني : لابن السَّرَّاج وابن جني ، وهو أنَّ المقدَّر اسمُ فاعلٍ ؛ إذ لا يعدَّان الظرفَ جملةً ؛ ففي قوله : " زيدٌ في الدَّار " تقديره " زيدٌ مستقرٌ في الدَّار " وحجتهما في ذلك أنَّ الخبرَ إذا قُدِّرَ باسمِ الفاعل كان مفرداً ، وهو الأصلُ في كونه خبر المبتدأ ، وأنَّه إذا قُدِّر بالفعل كان مركباً لاستلزامه الفاعل ، والمفرد أصل المركب [٣] .

وذكر الموصلي أنَّ ابن الحاجب اختار الرَّأي الأول محتجّاً بأنَّ الظرفَ إذا وقع صلةً أو صفةً للمبتدأ النكرة التي تدخل الفاء في خبره فلا يُقدَّرُ إلا الفعل ، وعقَّب الموصلي على ذلك بقوله[٤] : " وفيه نظرٌ ؛ لأنَّه – أي الظرف – إذا وقع خبراً للمبتدأ الواقع بعد الفاء في جواب " أمَّا " نحو : " أمَّا خلفَك فزيدٌ "، فإنَّه لا يُقدَّر إلا بمفردٍ لامتناع الفصل بين أمَّا والفاء بغير المفرد " .

هذا مجملُ ما ذكره الموصلي لإثبات صحَّة رأيه الذي جاءِ موافقاً لما ذهب إليه الفارسي

---

(١) ينظر : الموصلي: شرح الكافية ، ١٦١/١

(٢) ينظر : السابق : ١٦١/١

(٣) ينظر : السابق : ١٦١/١

(٤) ينظر : السابق : ١٦١/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأكثر النحاة المتأخرين .

فالمسألة إذن هي : هل يُعدُّ الظرف الواقع خبراً جملةً أم مفرداً ؟

والعودة إلى مصادر النحو تُبيِّنُ خلاف النحويين في حكم الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور من قبيل الإخبار بالجملة أو من قبيل الإخبار بالمفرد أو غير هذا أو ذاك ، وأوردت تلك المصادر أربعة مذاهب في هذهِ المسألة هي كالآتي :

المذهب الأول : أنَّ ما أُخبر به من الظرف أو الجار والمجرور من قبيل الجملة الفعلية ؛ إذ إنَّ كُلاً من الظرف ، والجار والمجرور ليس هو الخبر على الحقيقة ، وإنَّما هو معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه ؛ إذ العامل فيهما أي متعلَّقهما هو الخبر حقيقة ، وقد حذف إيجازاً لما في كلٍّ من الظرف و " الجار والمجرور " من الدَّلالة عليه ، وقام كلٌّ منهما مقامه بعد حذفه ، وهو مقدَّرٌ بالفعل " كان " أو " استقرَّ " ونحوهما ، فإن قيل : " زيدٌ عندكَ " و " أخوك في الدَّار " و " الصَّومُ اليومَ " فإنَّ التأويل في ذلك ونحوه : " زيدٌ استقرَّ عندَك " و " أخوك استقرَّ في الدَّار " و " الصَّومُ استقرَّ اليوم " ، وما إلى ذلك حيث تعلَّق كلٌّ من الظرف والجار مع المجرور المخبر بهما بالفعل العامل فيهما الذي حُذِفَ وجوباً ، فلمَّا كان المحذوف الذي تعلَّق به كلٌّ من الظرف والجار والمجرور فعلاً ، وكان كلٌّ منهما معمولاً له كان الإخبارُ بكلٍّ منهما من قبيل الجملة الفعلية [1] ، وهذا مذهب الأخفش[2] وتابعه فيه الفارسي[3] ،والجرجاني[4]،والزمخشري [5] وابن الحاجب، والرَّضي [6] ،.

(١) ينظر : ابن يعيش : شرح المفصَّل ، ٩٠/١ .

(٢) انظر : الأزهري : شرح التصريح ١٦٦/١.

(٣) ينظر : الفارسي : الإيضاح العضدي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٦٩ ، ص ٤٨ .

(٤) ينظر : الجرجاني : المقتصد ، ج١ ، ٢٧٣/١ .

(٥) ينظر : الزمخشري : المفصَّل في علم اللُّغة ، ص ٢٤ .

(٦) ينظر : الرَّضي : شرح الكافية ، ٢١٤/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واستُدِلَّ على ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي بوصل الموصولات بكلٍّ من الظرف والجار والمجرور كما في " أكرمت الذي عندَك ، والتي في الـدَّار " إذ الموصـولات لا تُوصَـلُ إلا بالجمل .

يقول الجرجاني موافقاً الفارسي في عدِّ الظرف من الجمل : " والمذهبُ الصَحيحُ أنَّه مـن الجمل ويدلُّ على صحته أنَّا رأيناهم لا يصلون الأسماءَ نحو الذي والتي ومـا أشـبه ذلـك إلا بالجمل كقولك : " الذي أخوه منطلقٌ زيدٌ " و " الذي خرج غلامه عمروٌ " ولا يجوز " الـذي ضاربٌ زيدٌ " ولا " الذي ضاربٌ غلامك " ، حتى يُقال : " الذي هو ضاربٌ زيـدٌ " و " الذي أخوه ضاربٌ زيدٌ " فيؤتى بجزءٍ آخر تصير به الصلّة جملةً ، ألا ترى أنَّك لا تكاد تجـد نحو قراءة من قرأ " تماماً على الذي أحسَنُ " ؛ لأنَّ التقدير " هو أحسن " فحذف المبتدأ الذي هو " هو " ، ولا يقال " الذي ضاربٌ زيدٌ " وإنما يجيءُ ذلك إذا طال الكلام نحو : ما أنا بالـذي قائلٌ لك شيئاً " يريد " الذي هو قائلٌ " [1] .

ويقول أيضاً [2]:" ولا يجب أن يُقالَ : الذي هو في الدَّار زيدٌ ، والذي أخوه عندك زيدٌ، فيـؤْتى بجزءٍ آخر فتقرَّر أن التقدير استقرَّ دون مستقرٌ ، ومستقرٌ مفردٌ ، والمفرد لا تستقلُّ به الصلة ".

المذهب الثاني : أنَّ الإخبارَ بالظرف أو الجار والمجرور من قبيل الخبر المفرد ؛ إذ إنَّ متعلَّق كلٍّ منهما المحذوف مقدَّرٌ باسم الفاعل " كائن" أو " مستقرٌ " ونحوهما ، وهذا مذهب ابن

---

(١) ينظر : الجرجاني : المقتصد ، ج١ ، ٢٧٣/١ .

(٢) ينظر : السابق ، ٢٧٦/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السرَّاج [1] وابن جني [2] ، ونُسِبَ أيضاً إلى سيبويه [3] ، كما قيل : إنَّه منسوبٌ إلى جمهور البصريين[4] .

وأما حجَّةُ أصحاب هذا المذهب فهي أنَّ الأصلَ في الخبر أن يأتي مفرداً [5] فيكون تقديره باسمٍ أولى ، و ممَّا احتجوا به قولهم : إنَّ تقديرَ فعلٍ يقتضي أن يكون الظرفُ جملةً ، وبتقدير الاسم يكون مفرداً ، وما قلَّ فيه الإضمار تقديره أولى [6] ، وقولهم : إنَّ الإخبار بالظرف لا يحتملُ الصِّدق والكذب ؛ لذا يُعدُّ من قبيل المفردات[7] ، ورجَّح ابنُ مالك تقدير اسم الفاعل لسببين :

الأول : أنَّ الكلامَ بتقدير اسم الفاعل تامٌّ لا يحتاجُ إلى تقديرٍ آخر ، أما تقديرُ الفعل فيحتاجُ إلى تقديرٍ آخر ، وهو تقديرُ الفاعل .

الثاني : أنَّ جميع المواضع التي يُقدَّرُ فيها الفعل يمكن أن يُقدَّر فيها اسم الفاعل ، ولكن بعد " أمَّا " وبعد " إذا " الفجائية ، نحو " أمَّا عندَك فزيدٌ " ونحو : " خرجتُ فإذا بالبابِ زيدٌ " لا يُقدَّرُ اسم الفاعل ؛ لأنَّه لا يتبعهما فعل ، وإذا جاز تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ، ولم يجز تقديم الفعل فيها لزم أن يكون العاملُ اسمَ الفاعل ؛ كي يجري الكلام على طريقةٍ واحدةٍ[8]

---

(١) ينظر : ابن السراج : الأصول في النحو ،٦٣/١ .
(٢) ينظر : ابن جني : اللُّمع ، ص٢٨ .
(٣) ينظر: ابن عقيل : شرح الألفية ، ٢١١/١ .
(٤) ينظر : الأزهري : شرح التصريح ، ١٦٦/١ .
(٥) ينظر : الرضي : شرح الكافية ، ٩٣/١ .
(٦) ينظر : ابن يعيش : شرح المفصَّل ، ٩٠/١ .
(٧) ينظر : ابن عصفور : شرح الجمل ، ٣٢٩/١ .
(٨) ينظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ، ٣٤٩/١ ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٩٨٢ ، ٣٤٩/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المذهب الثالث : أنَّ الإخبار بالظرف والجار مع المجرور يجوز أن يكون من قبيل الخبر

الجملة ، أو يكون من قبيل الخبر المفرد ، وذلك حسب العامل فيه ؛ أي متعلَّقه الذي حذف وقام مقامه كلٌّ من الظرف والجار مع المجرور ؛ ففي نحو : " أخوك عندي وأُختك في الدَّار " يجوز أن يُقدَّر العاملُ المحذوف الذي تعلَّق به كلٌّ من الظرف " عندَك "، والجار والمجرور "في الدَّار" بالفعل " استقرَّ " ونحوه ، على أنَّ التأويلَ : " أخوك استقرَّ عندي ، وأُختك استقرَّت في الدَّار " وحينئذٍ يكون ما أُخبر به من الظرف " عندَك " والجار والمجرور " في الدَّار " من قبيل الخبر الجملة ، ويجوز أن يُقدَّر العامل المتعلَّق به اسم الفاعل " مستقرٌّ " ونحوه ، فيكون التأويل : " أخوك مستقرٌّ عندي ، وأُختك مستقرَّةٌ في الدَّار " وحينئذٍ يكون الإخبار بالظرف " عنـــدك " و بالجار والمجرور " في الدَّار " من قبيل الخبر المفرد ؛ لأنَّه في حال تقدير الفعل نـــاب منـــاب الجملة الفعلية ، وفي حال تقدير اسم الفاعل نابَ مناب المفرد ،هذا المذهب ذكره ابن عصفور[1] واختاره ابن هشام ونصَّ على أنه الصَّواب [2] .

المذهب الرَّابع : أنَّ الإخبار بالظرف أو الجار مع المجرور ليس من قبيل الخبر الجملة ، ولا من قبيل الخبر المفرد ، وإنما هو قسمٌ برأسه، وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن طاهر " ت٥٨٠هـــ " وابن خروف " ت٦١٠هـــ " [3] ، وقيل إنَّ ابن السَّرَّاج ذهب هذا المذهب ، حكاه الفارسي عنه في الشيرازيَّات[4] ، غير أنَّ ابن السَّرَّاج من أصحاب المذهب الثاني القاضي بكون الإخبار بكلٍّ من الظرف والجار والمجرور من قبيل الخبر المفرد ، وأشرتُ إلى هذا سابقاً ؛ إذ نصَّ ابنُ السَّرَّاج على أنَّ المحذوف في نحو : " زيدٌ خلفَك ، وعمروٌ في الدَّار " معنى

---

(١) ينظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ، ٣٣٣/١.

(٢) ينظر : ابن هشام : المغني ، ٤٤٧/٢ .

(٣) انظر : الأزهري : شرح التصريح١٦٦/١.

(٤) ينظر : ابن عقيل : شرح الألفية ، ٢١١/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاستقرار والحلول ، وما أُشبههما ، فكأنَّه قيل : زيدٌ مستقرٌّ خلفَك ، وعمروٌ مستقرٌّ في الدَّار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهرُ لدلالة الظرف عليه ، واستغنائهم به في الاستعمال [١] ، ومن هذا نتبيَّن أنَّ ابن السرَّاج ذهب إلى أنَّ المُخبَر به من الظرف أو الجار والمجرور من قبيل الخبر المفرد ، وهو ما نسبه له ابن يعيش [٢] والرضي [٣] والموصلي [٤] .

وأرى أنَّ الصَّوابَ في هذهِ المسألةَ هو تقديرُ الفعل " استقرَّ " في الظرف ، وبذا فهو يُعَدُّ من الجمل ، كما ذهب الفارسي واختاره الموصلي ، وأمَّا قولهم إنَّ الأولى تقدير اسم الفاعل ؛ لأنَّ أَصلَ الخبر أن يأتي مفرداً مستدلين على كونه مفرداً بقولهم : "إنَّ ما جاءَ من القول يقتضي إسناد أمرٍ إلى آخر يتطلب أن يكونَ المسند أمراً واحداً ، كما كان المسند إليه ؛ لئلا ينتهي القولُ بإسنادين أو أكثر ، وليس خبراً واحداً ؛ ولذا فإنَّ التقديرَ في " زيدٌ ضرب غلامُه " هو " زيد مالكٌ لغلامٍ ضارب " فيَرِدُ عليه : صحيحٌ أنَّ المسند أمرٌ واحدٌ ولكنَّه منسوبٌ في نفسه ، فلا يُؤَوَّلَ بمفردٍ ؛ لأنَّ المسند إلى " زيدٍ " في المثالِ المذكور هو جملة: " ضَرَبَ غلامه " [٥] .

وهكذا فكما يأتي الخبرُ مفرداً ،فإنَّه يأتي جملةً ، وربَّما قالوا : إنَّ الأَصلَ في الخبر هو الإفراد ، وقدَّروا لذلك اسمَ الفاعل في الظرف ؛ ليكونَ مفرداً ؛ لأنَّ الخبرَ إذا جاءَ جملةً ، فإنَّ هذهِ الجملةَ لها محلٌّ من الإعراب ؛ لأنَّها مُقدَّرةٌ بمفردٍ ، والقول بأنَّ الجملةَ لها محلٌّ من الإعراب ليسَ دليلاً على أنَّها مقدَّرةٌ بمفردٍ ، وإنَّما يكفي مجيئها في موقع المفرد ، إذا كان لها محلٌّ من الإعراب [٦] .

(١) ينظر : ابن السَّراج : الأُصول في النحو ، ٦٢/١.
(٢) ينظر : ابن يعيش : شرح المفصَّل ، ٩٠/١ .
(٣) ينظر : الرَّضي : شرح الكافية ، ٢١٥/١ .
(٤) ينظر : الموصلي : شرح الكافية ، ١٦١/١ .
(٥) ينظر : الرَّضي : شرح الكافية ، ٩٣/١ .
(٦) ينظر: السابق ، ٩٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمَّا قولهم : إنَّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأنه الأصل ، والفعل فرعٌ عليه ، فمردودٌ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل فرعٌ على الفعل في العمل ، وإن كان أصلاً في غير العمل ، فهو محمولٌ على الفعل في العمل؛ لأنَّه فرعٌ عليه ؛ ولذا فإنَّ تقديرَ الفعل ؛ لأنَّ تقديرَ ما هو الأصلُ في العمل – وهو الفعل – أولى من تقدير ما هو الفرعُ فيه ، وهو اسم الفاعل [1] .

وأمَّا القولُ إنَّ الظَّرفَ يُعَدُّ من المفردات ؛ لأنَّه لا يدخله الصِّدق والكذب ، فليس بحجَّةٍ ؛ لأنَّ الظَّرفَ لا يتمُّ معناهُ إلا بتقديرٍ ، والتقديرُ يجعله قابلاً للصِّدق والكذب[2] .

---

(١) ينظر: الأنباري : الإنصاف، المسألة رقم (٢٩) ، ٢٤٦/١ .

(٢) ينظر : ابن عصفور : شرح الجمل ، ٣٢٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع : العامل الأولى بالعمل في التنازع

عرّف النحاةُ التنازع تعريفاتٍ تختلفُ في التفصيلات وفق مذاهبهم لكنّها تتفقُ في " أن يتقدَّم عاملان أو أكثر من فعلٍ أو شبهه ليس أحدهما للتأكيد ، ويتأخر عنهما معمولٌ أو أكثر ، وهو مطلوب كلِّ واحدٍ منهما دون فسادٍ في المعنى[١] .

واختلف النحاة في " العامل الأولى بالعمل في المعمول التنازع فيه" ، أهو الأول أم الثاني ؟ أم أنَّ كليهما يؤثر فيه .

ونقل الموصلي خلاف النحاة في هذه المسألة ؛ إذ أورد أنَّ البصريين وأكثر الكوفيين اتفقوا على جواز إعمال الثاني ، أو الأول مطلقاً . واختلفوا في الأولوية ؛ حيث اختار البصريون إعمالَ الثاني ، وحجَّتهم في ذلك أنَّ إعمال الأول يلزمُ منه وقوع الفصل بين العامل والمعمول بالجملة ، وإعمال الثاني لا يلزمُ منه ذلك فكان إعماله أولى[٢] ، كما احتجوا لرأيهم بأنَّ إعمال الثاني أولى لقربه من المعمول بدليل جرِّ ما يجبُ رفعة لقربه من المجرور نحو : " جحرُ ضبٍّ خربٍ " [٣] ، فأجروا " خرب" على " ضبٍّ " لقربه وجواره له وهو في الحقيقة صفةٌ للجحر وليس صفةً للضَّبِّ ؛ لأن الضَّبَّ لا يُوصَفُ بالخراب [٤] .

أمَّا الكوفيون فقد ذكر الموصلي أنَّهم رجَّحوا إعمالَ الأول ، وحجتهم في ذلك أنَّ إعمال الأول يُوجبُ تقديم الظاهر على المضمر ، وهو الأصلُ في الإضمار ، وإعمال الثاني على العكس من هذا ، كما احتجوا لرأيهم بأنَّ الأول متقدِّمٌ ، والمتقدِّم يقتضي مزيَّة قوةٍ للعناية

---

(١) ينظر: ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٦٤١/٢ ، والرَّضي : شرح الكافية ٧٧/١ ، وأبو حيَّان : تذكرة النحاة ،٣٣٧ والأزهري: التصريح ١٤٥/١ .

(٢) ينظر : الموصلي: شرح الكافية ، ١ /١٤٥ .

(٣) ينظر : السابق : ١ / ١٤٥ .

(٤) ينظر : الأنبا ري ، الإنصاف، المسألة رقم (٢٩) ، ١ / ٩٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بتقديمه [1] .

فالكوفيون يُرجّحون إعمال الأول لأن إعمال الثاني يترتّب عليه الإضمار قبل الذِّكر ، والإضمارُ

قبل الذكر غيرُ جائزٍ عندهم ، وردَّ الموصلي هذا بأنَّه واردٌ في لغة العرب ؛ لأنَّه قد جاء بعـده ما يُفسره نحو قولهم : " ربَّه رجلاً " [2] .

وذكر الموصلي أنَّ الكسائي يُرجّحُ إعمال الأول ، غير أنَّه يُجيزُ إعمالَ الثاني ، ولكن على حذف فاعل الأول ، وضعَّف الموصلي رأي الكسائي بأنَّ الإضمارَ قبل الذِّكر ثبتَ في مواضع ولم يثبت حذف الفاعل من غير أن يقومَ مقامه شيءٌ مُطلقاً [3] .

وذكر الموصلي أنَّ الفرَّاءَ يذهبُ إلى أنَّ العاملين إذا اتفقا في الطلب ،بأن يطلبا مرفوعاً، فهما يعملان في المعمول المتنازع فيه من غير حذفٍ أو إضمارٍ ، وضعَّف الموصلي هذا الرأي بأنَّه يلزمُ منه حصول أثرين متنافيين ، وهما القيام والقعود ، من مؤثرٍ واحدٍ وهو مُحالٌ [4] .

وإذا اختلف العاملان في الطَّلب ، فإن كان الأول يطلب مرفوعاً ، فإنَّ الفراء يوجب فيه إعمال الأول تجنُّباً للإضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل أو نائبة [5] ، ولكنَّ الفرَّاء أجاز أمرين في حال طلب الفعلين للفاعل وهما:

١- أنْ تُعمِل الفعلين أو العاملين في المتنازع فيه ، فيكون الاسمُ الواحدُ فاعلاً للفعلين نحو: " ضربني وأكرمني زيدٌ هو".

٢- أنْ نأتي بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو:" قام وقعد زيدٌ هو" ، و" أكرمني وزارني

١- ينظر:الموصلي : شرح الكافية ، ١٤٥/١.

٢- ينظر : السابق ، ١٤٦ .

٣- ينظر : السابق ، ١٤٥/١-١٤٦.

٤- ينظر : السابق ، ١٤٥/١-١٤٦.

٥- ينظر : السابق ، ١٤٦/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زيدٌ هو".[1] هذا مجمل ما ذكره الموصلي في هذه المسألة .

ويلحظ الباحثُ أنَّ الموصليَّ يُرجِّحُ رأي البصريين القائل بأولوية إعمالِ الثاني ، وهو ما اختاره جمهور المتأخرين [2] .

والعودة إلى مصادر النَّحو تُبين أنَّ النحاة اختلفوا في هذه المسألة ؛ فإذا قلنا : " قام وقعد زيد " ، نلاحظ أنَّ لدينا فعلين و فاعلاً واحداً ، فقال البصريون : الفاعل للفعل الثاني لقربه،وفاعل الأول مُضْمَرٌ ، بينما قال الكوفيون: الفاعل للفعل الأول لتقدُّمه،وفاعل الثاني ضمير مستترٌ .

وذهب سيبويه إلى أنَّ العمل إنما يكون لأحد العاملين ، ويجوز إعمالُ واحدٍ ، إلا أنَّ الأولى والأفضل إعمال الأخير منهما ، وإعمال الأول جائزٌ مع القبح ، وفي ذلك يقول [3]:

" وهو قولك " ضربت وضربني زيد" ، و " ضربني وضربتُ زيداً " تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللَّفظ أحدُ الفعلين ، وأمَّا في المعنى فقد يعلم أنَّ الأول قد وقع ألا أنه لا يعملُ في اسمٍ واحدٍ نصبٍ ورفعٌ " ثمَّ قال في موضع آخر [4] : " ولو أعملتَ الأول لقُلتَ " مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ " وإنما قبح هذا أنَّهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينتقض معنى " .

واستدلَّ سيبويه على ترجيح إعمال الثاني بوجوهٍ منها السَّماع ؛ إذ صرَّح بأنَّ إعمالَ الأول قليلٌ في كلام العرب ، إنَّما هو كلام بعضهم [5] ، وأن كلامهم إنَّما هو إعمالُ الثاني.

وأورد الشواهد النثرية على ذلك منها أنكَ " لو لم تحمل الكلام على الآخر لقلتَ " ضربتُ وضربوني قومُك " ، وإنَّما كلامهم : " ضربتُ وضربني قومُك " [6] .

(١) انظر: الرَّضي : شرح الكافية ، ٢٠٦/١.

(٢) ينظر : المقتضب ، ١١٢/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ١١٦/٢ ، والتبيين ، ٢٥٢-٢٥٨ ، وشرح المفصَّل ،٧٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ،٦٤٤/٢ ، والمساعد ، ٤٥٢/١ ، والبحر المحيط ١٢٧/٣.

(٣) ينظر : سيبويه : الكتاب ، ٧٦/١ .

(٤) ينظر : السابق ، ٧٦/١ .

(٥) ينظر : السابق ، ٧٩/١ .

(٦) ينظر : السابق ، ٧٩/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن الشِّعر قول الفرزدق [1]:

ولكنَّ نِصفاً لو سببتُ وسبَّني بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

إذ لو أعمل الأول لقال : " بني عبد شمس " على أنَّه مفعولٌ به لـــ " سببتُ " ولكنَّه جعله هنا فاعلاً لـــ " سبَّني " وهو العامل الثاني [2] .

ومن أدلته أيضاً أنَّ العربَ يُراعون الجوارَ والقُربَ ، فيحملون اللَّفظَ عليه ، ومن أمثلة ذلك قولهم : " خشَّنتُ بصدرك وصدر زيدٍ " بجرِّ " صدر " الثانية حملاً على الباء الجارَّة لـــ " " " صدر " الأُولى ، رغم أنَّه إذا أُعمل الثاني في المعمول المتنازع لم ينقص المعنى [3].

وذهب أيضاً إلى أنَّه إذا أعمل الثاني في المعمول المتنازع فيه وجب إضماره فـــي الأول إذا كان الأول يقتضي فاعلاً ؛ لأنَّ الفعلَ لا يمكن أن يخلو من فاعلٍ وإذا كان الأول يطلب مفعولاً وجب حذفه ؛ لأنَّ الفعلَ كثيراً ما يخلو من المفعول،وإذا أعمل الأول وجـــب الإضـــمار فـــي الثاني[4] ومذهبُ سيبويه هذا هو مذهبُ نحاة البصرة واختيار جمهور المتأخرين [5] ،مع خلافٍ يسيرٍ بينهم في قُبح إعمال الأول ؛ حيثُ إنَّ ظاهرَ كلام سيبويه أنَّ إعمـــالَ الأول جـــائزٌ مـــع القبح [6] ، وذهب بعضهم إلى أنَّه جائزٌ حسنٌ إلا أنَّه مرجوحٌ [7].

---

(١) انظر: سيبويه : الكتاب، ٧٧/١ والأنباري : الإنصاف،٨٧/١ .

(٢) ينظر: سيبويه : الكتاب ، ٧٧/١ .

(٣) ينظر : السابق ، ٧٤/١ .

(٤) ينظر : السابق ، ٧٦/١ .

(٥) ينظر : المبرد : المقتضب ، ١١٢/٢- ١١٥ ، والصَّيمري :التبصرة والتذكرة ، ١٤٨/١ – ١٥١ ، والانباري : الإنصاف ، ١/ ٥٢٣ -٥٢٧ ، و ابن مالك : شرح التسهيل ، ١٦٨/٢ .

(٦) ينظر : سيبويه : الكتاب ، ٤ / ٧٤.

(٧) ينظر : المبِّرد : المقتضب ، ٧٤/٤ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ورجَّح الكوفيون إعمالَ الأول ، مع اختلافٍ بينهم في التفصيلات ؛ فذهب الكسائي – كما ذكر سابقاً – إلى أنَّ العملَ يكونُ في كلِّ الأحوال لأحد العاملين ، والمختارُ هو إعمالُ الأول ، وإن أعمل الثاني في المعمول المتنازع فيه لم يُضمر في الأول ضميره ، و إن كان الأول يطلبُ فاعلاً ، و ذلك تجنُّباً للإضمار قبل الذِّكر [٢] . وتبعه في رأيه هشام الضَّرير ، والسُّهيلي [٣] ، واحتجوا بأنَّ الفاعل قد يُحذفُ في كلام العرب كما في قول الشاعر [٤] :

تعفَّق بالأرْطى لها وأرادها رجالٌ فبذَّت نبلُهم وكَليبُ

فحذف الفاعل من " تعفَّق " حيث لو أضمره لقال " تعفَّقوا " وعلى هذا لا مانع من إطلاق الحكم بحذفه في باب التنازع تجنُّباً للإضمار قبل الذكر ، وإعادة الضَّمير إلى متأخرٍ لفظاً ورتبةً ورُدَّ هذا الرأي من وجهين :

أحدهما : أنَّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعل ، وهو عمدة الكلام ، فلا يليقُ به الحذف مع أنَّ لنا عند حذفه مندوحة وهو إضماره ، وإن قيل إنَّ الحذف يؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر فلا حرجَ في ذلك ؛ لأنَّه قد جاءَ في مواضع كثيرةٍ ، وحذف الفاعل لم يجيءْ أصلاً .

ثانيهما : أنَّه قد صحَّت عن العرب نصوصٌ صريحةٌ فيها إضمار الفاعل في العامل الأول كقول الشاعر [٥] :

جفوني ولم أجفُ الأخِلاءَ إنني لغير جميلٍ من خليليَّ مُهمِلُ

---

(١) ينظر : الأنباري : الإنصاف ، ٨٣/١ ، والعكبري : التبيين /٢٥٢،وابن مالك : شرح التسهيل ، ١٦٧/٢ .

(٢) ينظر : أبو حيَّان : ارتشاف ، ٣ / ٩٠ .

(٣) قائله علقمة بن عبدة ، ينظر : ديوانه /٣٨ .

(٤) البيت بلا نسبة ، ينظر : أبو حيان : تذكرة النحاه ،٣٥٩ ، وابن عقيل : المساعد ١ / ٤٥٨ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فدّل ذلك على ضعف مذهب الكسائي ، وعلى أنَّ الفاعل يُضمرُ في الأول ، ويعمل في الثاني التنازع كما هو مذهب البصريين [١] .

أمَّا الفرّاءُ فقد نقلَ عنه الزجَّاجي [٢] ، و الصَّيمري [٣] أنه لا يُجيزُ إلا إعمال الأول في التنازع ؛ لأن إعمالَ الثاني يؤدّي إمَّا إلى الإضمار قبل الذكر ، و إمَّا إلى حذف الفاعل – كما هو مذهبُ الكسائي – وكلاهما محظورٌ عنده فلزم إعمال الأول .

وظاهرُ كلامه في " معاني القرآن " يدلّ على هذا الرأي ؛ ففي قوله تعالى:﴿ **ءَاتوني أُفرغْ عليه قِطراً** ﴾ [٤] يُعربُ " قطراً " معمولاً لـ " آتوني " دون " أُفرغ " [٥] .

لكنَّ نحويين آخرين [٦] نقلوا عنه أنَّه يذهب إلى أن العاملين إذا اتفقا في الطلب ، بأنْ يطلبا مرفوعاً كان العملُ لهما جميعاً ، فهما يعملان معاً في المعمول المتنازع فيه ، من غير حذفٍ أو إضمارٍ ،فـ " عمرٌو " في قولنا :" قام وقعد عمرٌ و" فاعلُ " قام " و " قعد " معاً .

ورُدَّ هذا الرأي بأنه يؤدي إلى كسر قاعدةٍ مطَّردةٍ معروفةٍ في كلام العرب ، وهي " أنَّ كلَّ عاملٍ لا بُدَّ أن يُحدِثَ إعراباً ، لذلك سُمِّي إعراباً " [٧].

وإذا كان المتنازعان يتنازعان فاعلاً فإما أن يُعملهما معاً ، وإما أنْ يُقدِّر فاعل الأول

---

(١)انظر:الجرجاني : المقتصد ،١ /٣٣٧ ،والرَّضي: شرح الكافية ،٧٩/١ ،وأبو حيان : تذكرة النحاة ، ٣٥٩ .

(٢)انظر: الزجَّاجي : الجمل في النحو ، تحقيق علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ودار الأمل ، اربد ، ط١ ، ١٩٨٤ .

(٣)انظر : الصَّيمري ، التبصرة والتذكرة، ١٤٩/١ .

(٤) سورة الكهف /٩٦ .

(٥) ينظر: الفراء : معاني القرآن ، ١٦٠/٢ .

(٦) ينظر : ابن مالك ك شرح الكافية الشافية ، ٦٤٤/٢ ، والرضي : شرح الكافية ، ٧٩/١ ، و أبو حيان : تذكرة النحاة، ٣٤٣ ، وابن عقيل : المساعد ، ٤٥٢/١ .

(٧) ينظر : الرّضي : شرح الكافية ،٧٩/١، وأبو حيّان :تذكرة النحاة، ٣٤٣، وابن عقيل : المساعد ، ٤٥٢/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ضميراً بارزاً بعد المتنازع عليه نحو: " ضربني وأكرمني زيدٌ هو ". [1]

وردَّ هذا الرأي بأنَّه مُعارضٌ بشواهدَ كثيرةٍ منها قول الشاعر [2] :

وكُمتاً مُدَمَّاةً كأنَّ متونَها جرى فوقَها واستشعرت لونَ مُذْهبِ

فإنَّ العاملَ الأول " جرى " يطلبُ فاعلاً ، ومع ذلك لم يعمل في " لون مذهب " بل جاءَ معمولاً للعامل الثاني " استشعرت " ، وقد روي هذا البيتُ بنصب " لون " [3] .

ونقل ابن مالك [4] عن الفرَّاءِ أنَّه يجيز في هذه الحالة إعمالَ الثاني شريطة أن يذكرَ معمول الأول ضميراً بارزاً بعد الاسم الظاهر المتنازع عليه ، مثل قولنا : " جاءَ وأكرمتُ القومَ هم " ، وإن كان الأول يطلبُ غير المرفوع فالرَّاجحُ عنده إعمالُ الأول ، ويجوز إعمال الثاني أيضاً .

وممَّا احتج به الكوفيون أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني ، وهو صالحٌ للعمل كالفعل الثاني ، إلا أنَّه لمَّا كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوه الابتداء والعناية به ، دليل ذلك مراعاة السَّابق في قولهم : " ثلاثٌ من البط ذكورٌ " و " ثلاثةُ ذكورٍ من البطِّ " ،في الأولى آثروا مقتضى البط لسبقه ، فأسقطوا التاءَ ، وفي الثانية آثروا مقتضى الذكور لسبقه ، فأثبتوا التاء [5] .

---

(١)ينظر : الرَضي : شرح الكافية،٧٩/١ ، وأبو حيَّان : تذكرة النحاة ، ٣٤٣ ، والمرادي : شرح التسهيل ، تحقيق : محمد عبد النبي عبيد ،٢٠٠٧، ٤٥٤ .

(٢) الشاهد للطفيل الغنوي ، ينظر أبو حيان : تذكرة النحاة ،٣٤٤ .

(٣) ينظر : الرَّضي : شرح الكافية ، ٤٥٢/١ .

(٤) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ، ١٦٦/٢ .

(٥) ينظر: الأنبا ري : الإنصاف،٨٦/١ ، والعكبري : التبيين ، ٢٥٦، وابن مالك : شرح التسهيل ، ١٩٦/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وردَّ بأنَّه لم يذهب إلى ترجيح ثاني المتنازعين لكونه ثانياً قريباً من محلِّ التأثير ، وإنْ كانوا يعتنون بالأول لابتدائه ، إلا أنَّهم يعتنون بالجوار والقرب أكثر ، ومسألة العدد المذكور مُعتبرٌ فيها أيضاً القرب ،واتفق مع القرب سبقٌ ، فالأثر له ، ولا يلزمُ منه مراعاة سابقٍ بعيدٍ[1]

ومن حُجَجِهم أنَّ إعمالَ الثاني يؤدِّي إلى الإضمار قبل الذِّكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم [2] .

وردَّ بأنَّ الإضمار جاز هنا قبل الذكر ؛ لأنَّ ما بعده يفسِّره ، وهم قد يستغنون بالأول عن الآخر وبالعكس ، ومثال الحذف من الآخر والاستغناء بما ذكر في الأول قوله تعالى[3] :

﴿ والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴾ [4] .

ومثال الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه قول الشاعر [5] :

فمَنْ يكُ أمس بالمدينة رحله فإنِّي و قيَّارٌ بها لَغريبُ

ومنها أنَّه ورد في كلام العرب أنَّه متى اجتمع طالبان ، وتأخر عنهما مطلوبٌ ، وكلُّ واحدٍ منهما يطلبه من جهة المعنى فإنَّ التأثير للمتقدِّم منهما ، كالقسم والشرط إذا اجتمعا ، فإنَّ العربَ تبني الجواب على الأول منهما ، وتحذف جواب الثاني ؛ لدلالة جواب الأول عليه تقول " إن قام زيدٌ ، والله يقُمْ عمروٌ " ، كما تقول : " واللهِ إنْ قام زيدٌ ليقومنَّ عمروٌ " فكذلك ينبغي هنا إعمال الأول " [6] .

---

(١) ينظر:الصَّيمري : التبصرة والتذكرة،١٥٢/١ ، والعكبري : التبيين ، ٢٥٧ ، وابن مالك : شرح التسهيل ، ١٦٩/٢ .

(٢) انظر : الأنبا ري : الإنصاف ، ٩٣/١ .

(٣) سورة الأحزاب /٣٥ .

(٤) انظر : الأنبا ري :الإنصاف ، ٩٣/١ .

(٥) قائلة ضابئ بن الحارث البرجمي ، انظر : سيبويه : الكتاب ، ٧٥/١ .

(٦) ينظر : الصَّيمري : التبصرة التذكرة،١٥٣/١ ، والعكبري : التبيين ، ٢٥٧ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأُجيب عنه بأنَّ اجتماع الطالبين لا يخلو إمَّا أن يكونا عاملين ، وإمَّا أن يكونا غير عاملين ، فإن لم يكونا عاملين فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشرط والقسم من مراعاة الأول ، وأمَّا إذا كان الاثنان عاملين فإنَّما تُعمِلُ العربُ الثاني منهما دليل قولنا : " إن لم يقم زيدٌ قمت " فقد جزم الفعل بـــ " لم " دون " إن " والدَّليل على أنَّ الفعل مجزومٌ بـــ " لم " وليس بـــ " إن " وقوع جواب الشرط فعلاً ماضياً في فصيح الكلام ، فإنَّه لو كان الجزمُ بـــ " إن " لما وقع الشرط ماضياً ، وقد عمل حرف الشرط في الفعل الأول ، إلا في الشِّعر على الأصح [1] .

وأرى أنَّ الرَّاجح ما ذهب إليه البصريون من إعمال الثاني لوروده في القرآن الكريم ، كما صرَّح بذلك سيبويه حيث قال [2] : " ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : " ضربتُ وضربوني قومَك " وإنَّما كلامهم " ضربتُ وضربني قومُك " .

وقال الرّضي [3] : " ولا شكَّ مع الاستقراء أنَّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم "

أمَّا ما ورد من إعمال الأول فهو يدُلُّ على جوازه ، لكن لا يُعدُّ إعماله أرجح من إعمال الثاني ، لمجيءِ إعمال الثاني في كلام الله – عزَّ وجلَّ – وكثرته في كلام العرب، والشاهد على ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**ءَاتوني أُفرغْ عليه قِطراً** ﴾ وأمَّا الدليلُ القاطعُ على إعمال الثاني، فهو قوله تعالى[4]: ﴿**وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله**﴾ .

---

(١) ينظر : الصَّيمري : التبصرة والتذكرة ، ١٥٣/١ ، وابن مالك : شرح التسهيل ،١٦٩/٢ ، والرضي : شرح الكافية ، ٨٠/١ .

(٢) ينظر : سيبويه : الكتاب ، ٧٦/١ .

(٣)الرَّضي: شرح الكافية ، ١ /٧٩ .

(٤) سورة المنافقين/٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الخامس: العامل في رفع الفعل المضارع

ذكر الموصلي رأي جمهور البصريين في"رافع الفعل المضارع"؛ إذ يرون أنَّ عاملَ رفعه هو كونه واقعاً موقعَ الاسمِ سواءً أكان ذلك الاسم مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً؛ أي هو عاملٌ معنويٌّ، وحجَّتهُم في ذلك وقوعه موقع الاسم، وكونه مجرداً عن العوامل اللفظية عاملٌ مختصٌّ به فأشبه الابتداء الذي هو عاملٌ معنويٌّ، ولما كان الابتداءُ مقتضياً للرفع، وجب أن يكون مشابهه مقتضياً له أيضاً تحقيقاً للشبه[1].

وذكر الموصلي رأيين للكوفيين في هذه المسألة، الأول للفرَّاء[2] ومُفاده أنَّ الفعلَ المضارعَ يرتفع لتجرُّده عن ناصبٍ وجازمٍ، وحُجَّته في ذلك أنَّ الرفع دائرٌ مع التجرُّد عن النواصب والجوازم وجوداً وعدماً ؛ لأنه إذا وجد الناصب والجازم أثَّرا فيه، وإذا لم يوجدا كان مرفوعاً، فدلَّ على أن الرفع من مقتضيات التجرد[3]، وضعَّف الموصلي هذا الرأي لاحتمال أن يكون التجرد شرطاً، والمقتضى أمراً غيره[4].

أما الرأي الثاني فنسبه الموصلي للكسائي، ومُفاده أنَّ الفعل المضارع يرتفعُ بحرف المضارعة، وحُجَّته في ذلك أنَّ الفعل قبل دخول حرف المضارعة كان مبنياً، وبعد وجوده أصبح مرفوعاً، ولا بُدَّ له من رافعٍ ، وليس إلا حرف المضارعة[5].

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٥٠٢/٢ .
(١) – انظر: الفرَّاء: معاني القرآن ٥٣/١.
(٢) – الموصلي: شرح الكافية، ٥٠٢/٢ .
(٣) – انظر: السابق، ٥٠٢/٢.
(٤) – انظر: السابق، ٥٠٢/٢.
(٥) – انظر: السابق، ٥٠٢/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحدهما: أنَّ حرف المضارعة لمَّا اتصل به صار كالجزء منه، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

وثانيهما: أنَّه لو كان عاملاً وهو لفظي، لامتنع دخول عامل آخر عليه من ناصب وجازم[1].

وبهذا فالموصلي يرى أنَّ رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، موافقاً بـذلك رأي جمهور البصريين.

والعودة إلى مصادر النحو تُبيِّنُ أنَّ هناك عدة آراء في هذه المسألة، وهي كما يأتي:

الرأي الأول: ومؤداه أنَّ رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين[2].

يقول سيبويه[3]:"اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسمٍ مرفوع غير مبتـدأ ولا مبنيٍّ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرورٍ أو منصوب، فإنَّها مرتفعةٌ، وكينونتها في هـذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها..... وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها، كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ".

ويقول في موضعٍ آخر[4]:"مَنْ زَعَمَ أنَّ الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنَّه ينبغي أن ينـصبها إذا كانت في موضعٍ ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم".

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٥٠٢/٢ .

(٢) – انظر: السابق، ٥٠٢/٢.

(٣) – سيبويه: الكتاب، ٩/٣ .

(٤) – سيبويه: الكتاب، ٤١٠/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فسيبويه وجمهور البصريين يعتمدون على القياس في هذه المسألة ، فالفعل المضارع بحسب رأيهم رُفِعَ لوقوعه موقع الاسم، وهذا العامل معنويٌّ ، كعامل الابتداء الذي يوجب رفع المبتدأ.

وأوضح المبرِّد معنى"وقوعه موقع الاسم"بقوله[1]:"اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعةً كانت الأسماء أو منصوبةً أو مخفوضةً فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كلِّ حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض... فهي مرفوعةٌ... حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها، وتلك عوامل لها خاصّة، ولا تدخل على الأسماء .

وقال[2] في موضعٍ آخر شارحاً كلام سيبويه: فأمّا ما كان منها في موضع رفع، فقولك:"يقومُ زيدٌ"في موضع المبتدأ، وكذلك"زيدٌ يقومُ"،"يقومُ"في موضع الخبر، و"إنَّ زيداً يقومُ"، "يقومُ" في موضع خبر"إنَّ"، وما كان منها في موضع المنصوب، فنحو:"كان زيدٌ يقومُ يا فتى"،"وظننت زيداً يقومُ"، وما كان منها في موضع المجرور، فنحو:"مررَتُ برجلٍ يقومُ"، ومررتُ برجلٍ يقومُ أبوه".

ورُدَّ رأي جمهور البصريين من عدَّة جوانب أبرزها:

أولاً: أنه غير مطَّردٍ؛ لأنَّ هناك مواضع يقعُ فيها الفعل مرفوعاً، ولا يصحُّ وقوعُ الاسم فيها، ومن هذه المواضع:

---

(١) – المبرِّد: المقتضب، ٥/٢ .

(٢) – السابق ، ٥/٢ .

(٣) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٥٣)،٥٥٢/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- أنَّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض والتنفيس، نحو:"هلاَّ تفعل، وسوف تفعل"، فإنَّ المضارع فيها مرفوع، وليس واقعاً موقع الاسم[1].

ب- أنَّ الاسم لا يقعُ في خبر"كاد"نحو:كاد زيدٌ يقوم، فلا يجوز أن يقال:"كاد زيدٌ قائماً"[2]،ورُدَّ بأنَّ الأصل وقوع الاسم في خبر كاد واستدلَّ على ذلك بقول تأبَّط شرّاً:

فأُبتُ إلى فهمٍ وما كدْتُ آيباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ[3]

ج- أن الاسم لا يقع في الصلّة نحو:"الذي يضرب"فلا يقال:الذي ضاربٌ[4]،ورُدَّ بأنَّ الاسم يقعُ في الصلّة نحو: الذي ضاربٌ هو ، على أنَّ " ضارب " خبر مبتدأ مقدَّم عليهَ[5].

ثانياً: أن الاسم قد يقع موقع الفعل الماضي، ولا يكون مرفوعاً، نحو قولنا:"مررتُ برجلٍ كتب"، فـ(كتب) فعلٌ قام مقامَ الاسم، وهو"كاتب"وليس بمرفوع[6].

ثالثاً: أنَّ الاسم لا يقعُ بعد الناصب والجازم، فليس هو حينئذٍ حالّاً محلَّ الاسم، يقول الأنباري[7] نقلاً عن الكوفيين:"ولا يجوز أن يُقال:"إنه مرفوعٌ لقيامه مقام الاسم"، لأنَّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقامَ الاسم لكان ينبغي أن يُنْصَبَ إذا كان الاسم منصوباً كقولك:"كان زيدٌ يقوم"، لأنه قد حلَّ محلَّ الاسم إذا كان منصوباً، وهو"قائماً"، ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم، والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً؟ ولو كان كذلك لوجَبَ أنْ يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض، يدل عليه أنَّا وجدنا نصبه وجزمه بناصبٍ وجازمٍ لا

---

(١) – انظر: الأزهري: شرح التصريح، ٣٥٦/٢ .

(٢) – انظر: الأنباري: الإنصاف ٤٤٩/٢ والأستراباذي: شرح الكافية، ٢٣/٤ .

(٣) – انظر: الأستراباذي: شرح الكافية ٢٧/٤ .

(٤) – انظر: السابق ٢٣/٤.

(٥) – انظر: السابق ٢٧/٤.

(٦) – انظر: الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ز، ١٩٥٧، ٦١ .

(٧) – الأنباري: الإنصاف،٤٥١/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثال الحالتين في النصب والجزم، فدلَّ على ما قلنا".

الرأي الثاني: وهو أنَّ الفعل المضارع يرتفع لتعرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة، وهو لأكثر الكوفيين[1]، ونسب هذا الرأي للفراء، ولكن بلفظ"التجرد"بدلاً من"التعري"[2] وتبعه أكثر الكوفيين"واختار هذا الرأي الأعلم الشنتمري[3] (ت ٤٧٦هـ)و ابن الحاجب[4]، وابن مالك(ت ٦٧٢هـ) وابن عقيل(ت ٧٦٩هـ)[5]، والأزهري (٩٠٥هـ)[6]، والأشموني (ت٩٢٩هـ)[7].

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الفعل المضارع يرتفع إذا لم تدخله النواصب والجوازم، فإذا دخلت المضارع دخله النصب والجزم[8].

وأرى أنَّ قول الكوفيين أنَّ التجرُّد عاملٌ في رفع الفعل المضارع يُعَدُّ خروجاً عن الأصل الذي وضعوه ؛ إذ يُلاحَظُ أنَّهم رفضوا أنْ يكون"التجرُّد"عاملاً في المبتدأ، وقالوا في الرد على البصريين[9]:"إذا كان معنى الابتداء هو التعرِّي من العوامل اللفظية، فهو إذاً عبارةٌ عن عدم العوامل، وعدمُ العوامل لا يكون عاملاً".

---

(١) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٧٣)، ٤٤٨/٢ .
(٢) – انظر: الإسفراييني: لباب الإعراب، ٤٩٤، والرَّضي: شرح الكافية، ٢٣/٤ .
(٣) – انظر: السيوطي : همع الهوامع ، ٢٧٤/٢.
(٤) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٥٠٣/٢ .
(٥) – انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٣/٤ .
(٦) – انظر: الأزهري: شرح التصريح، ٢٥٦/٢ .
(٧) – انظر: الأشموني: شرح الأشموني، ٢٢٧/٣ .
(٨) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، ١٢/٧، السيوطي: همع الهوامع، ٢٧٣/٢ .
(٩) – انظر: الأنباري: الإنصاف، ٥٥٢/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى الرغم من شيوع رأي الكوفيين في النحو الحديث إلا أنه وُجِّهت إليه اعتراضاتٌ؛ إذ أشار أبو البركات الأنباري إلى فساد هذا الرأي؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم والنحاة يُجمعون على أن الرَّفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأنَّ الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، كما أن الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب، فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلمَّا أدّى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"[1]؛ لأن العامل يمنح أقوى العلامات الإعرابية في تركيب الجملة الفعلية، وعليه فالفتحة والسكون تكونات بعد الضَّمة.

وأمَّا الاعتراض الثاني الذي وُجِّه إلى هذا الرأي فهو أنَّ التَّجريد من الناصب والجازم أمرٌ عدميٌّ، والرفع أمر وجودي، فكيف يصح أن يكون الأمرُ العدميُّ علةً لأمرٍ وجوديٍّ[2].

وأجاب ابن مالك عن هذا الاعتراض بقوله[3]:"لا نُسلِّمُ أنَّ التجرُّد من الناصب والجازم عدميٌّ؛ لأنه عبارةٌ عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلِّصاً من لفظ ليقتضي تغييره، واستعمال الشيءُ، والمجيء به على صفةٍ ما ليس بعدميٍّ ".

الرأي الثالث: ما ذهب إليه ثعلب من أنَّ عامل الرفع في الفعل المضارع هو المضارعة؛ أي مضارعته للاسم[4] ونسب إلى الزّجَّاج أيضاً[5] وعقَّب على ذلك ابن يعيش قائلاً[6]:"وقد توهَّم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنَّ مذهب سيبوية أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم

---

(١) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٧٣)، ٤٤٩/٢ .

(٢) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ١٢/٧، شرح الأشموني، ٢٧٧/٣ .

(٣)– انظر: الأشموني: شرح الأشموني، ٢٢٧/٣ .

(٤) – انظر: الأزهري: شرح التصريح، ٢٢٩/٢، والأشموني: شرح الأشموني، ٢٧٥/٣، والسيوطي: همع الهوامع، ٢٧٤/٢ .

(٥) – انظر: الأزهري: شرح التصريح،٢٢٩/٢.

(٦) – ابن يعيش: شرح المفصل، ١٢/٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه في ذلك جماعة من أصحابه، والصَّحيح من مذهبه أنَّ إعرابه بالمضارعة، ورفعه بوقوعه موقع الاسم".

وأرى أنَّ ثعلباً لم يخطئ في فهم رأي سيبويه في هذه المسألة، وإنَّما أراد أن يكون له رأيٌ آخر، فرأى أن مُشابهة الفعل للاسم هي التي عملت فيه الرفع.

وعلَّةُ إعراب الفعل المضارع عند البصريين هي مشابهة الفعل للاسم من عدة أوجه[1]، وهذه العلَّة هي الموجبة لإعراب الفعل المضارع عندهم، إلا أنَّ عِلَّة إعراب الفعل المضارع غير عاملة، يقول الجرجاني[2]:"مُوجبُ الإعراب في الأفعال المضارعة هو مشابهتها للأسماء... وعامله غير ذلك، فالرفع عامله وقوعه موقعَ الاسم، والنصب عامله "لن" والجزم "لم" ويقول أيضاً: [3] "إن وقوع المضارع موقع الاسم، إنما عمل فيه الرفع بعد استحقاقه الإعراب بالمشابهة".

فالمضارعة ليست عاملاً في رفع الفعل المضارع، وإنَّما هي سببٌ من علة إعرابه، والمضارعة والمشابهة لفظان مترادفان يدلاَّن على شيءٍ واحدٍ، ومنها سُمِّي الضرِّعُ ضرعاً؛ لأنه يشابه أخاه[4]، كما أنَّ المضارعة لا تدلُّ على العامل المعنوي، ولا يمكن أن تُحدِثَ أيَّ تأثيرٍ في الفعل المضارع.

وأرى أنَّ رأي الكوفيين القائل إنَّ الفعل المضارع يرتفعُ بالعامل المعنوي" التجرد من العوامل الناصبة والجازمة"، هو الأرجح، فعلى الرُّغم ممَّا وُجِّه لهذا الرأي من ردودٍ إلا أنه

---

(١) – انظر: الأنباري: الإنصاف ٤٤٦/٢، والأنباري أسرار العربية، ٣٥ .

(٢) – انظر: الجرجاني: المقتصد، ٢١٦/١ .

(٣) – انظر: السابق، ٢١٦/١ .

(٤) – انظر: الأنباري: أسرار العربية، ٣٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يبقى من أفضل الآراء التي ذكرت؛ إذ يمكن الأخذ به عندما يصعب الاهتداء إلى عامل يفسر حركة الرفع في الفعل المضارع، فكما فُسِّر الابتداء بأنه التجرد من العوامل اللفظية، وأُعمل في المبتدأ والخبر، فكذلك هاهنا، الرافع للفعل المضارع تجرُّده من العوامل الناصبة والجازمة، فالفعل المضارع من المعربات، وظهور حركة الرَّفع لا بُدَّلها من عاملٍ يُفسِّرها، فإذا لم يكن العامل لفظياً، فلا بُدَّ من أن يكون معنوياً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصـــل الثـــــالث

اختياراته في المنصوبـــــات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتكوَّن هذا الفصل من ثمانية مباحث، منها أربعةٌ تتعلق باختيارات الموصلي في المسائل الخلافية في المفاعيل وهي:

- المصدر "لبيَّك" أمفردٌ هو أَم مثنًّى؟.
- عامل النَّصب في المفعول به.
- "مُذْ ومُنْذُ" إذا جاء بعدهما اسمٌ مرفوعٌ.
- ناصب المفعول معه.

أَمَّا الأَربعة الأخرى فتناولتُ فيها المسائل المتعلِّقة بالخلافات النحوية في المُشبَّه بالمفعول في اللفظ كالمستثنى بـــ"إلا" والحال والتمييز وهي:

- وقوع الفعل الماضي حالاً دون اقترانه بـــ"قد"
- تقديم التمييز على عامله المتصرِّف
- ناصب المستثنى بـــ" إلا"
- ماهيَّة "حاشا" في الاستثناء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول: المصدر "لبَّيكَ" أمفردٌ هو أم مثنى؟

استخدم العربُ بعض المصادر على شكل المثنى مثل: حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وغيرها من المصادر الأخرى، ولا تكون مُثنَّاةً إلا في حالة الإضافة، ومن المصادر التي اختلف النحويون في تثنيتها "لبَّيكَ"، وذكر الموصلي خلافاً حول هذه المسألة بين يونس وسيبويه مفاده أنّ يونس يزعم أنَّ "لبيَّك" اسمٌ مفردٌ، وأنَّ ألف "لبَّى" انقلبت ياءً لاتصالها بالضمير كألف "لديكَ" و"عليك" وأما سيبويه فذهب إلى أنَّ "لبيك" مثنى(١).

وأوضح الموصلي أصلَ معنى "لبَّيك"، فقال(٢): "فالأصل في "لبَّيك" لبّاً لبّاً من ألَبَّ بالمكان إذا أقام فيه، فكأنّه قال: إلباباً بعد إلبابٍ، أي طاعةً بعد طاعةٍ".

واختار الموصلي رأي سيبويه،إذ قال(٣)" والأصحُّ أنَّ "لبَّيك" مثنًّى كما ذهب إليه سيبويه خلافاً ليونس...."

هذا مُجملُ ما ذكره الموصلي في هذه المسألة.

والعودة إلى "الكتاب" تُبيِّنُ أن ما نسبه الموصلي لسيبويه هو رأي شيخه الخليل أيضاً، يقول سيبويه(٤):"وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة" حواليك"؛ لأنا سمعناهم يقولون "حنان" وبعض العرب تقول "لبّ" فيجريه مجرى "أمسِ" و "غاقِ" ولكنَّ موضعه نصب"

وما ذهب إليه الخليل وسيبويه من القول بمعنى التثنية في "لبَّيك" عليه الجمهور(٥).

---

(١) – الموصلي: شرح الكافية، ١٨٤/١

(٢) – السابق نفسه، ١٨٤/١

(٣) – السابق نفسه، ١٨٤/١

(٤) – سيبويه: الكتاب، ٣٥١/١

(٥) – انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢٠٨/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأوضح سيبويه أصل معنى هذا المصدر بنقله عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر – مضمونه: أنه يُقال للرجل إذا داوم على شيءٍ، ولم يفارقه، ولم يقلع عنه، فيقال:ألبَّ فلانٌ على كذا وكذا"، فالإلباب الدُّنوُّ والقرب،

فإذا دعا رجلٌ آخر فقال:" لبَّيك" فكأنه قال:" قُرْباً منك"، وهو تمثيلٌ لم يرد في كلام العرب، كما أن "براءة الله" تمثيل لـ "سبحان الله" ولم يرد في كلامهم"[1]

وقال الرَّضي[2]:"وأصلُ "لبَّيك" أُلبُّ لك إلبابين، أي أُقيمُ لخدمتك وامتثال مأمورك، ولا أبرح كالمقيم في موضع، والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى: ﴿ثم ارجع البصرَ كرَّتين﴾[3] والمعنى: إلباباً كثيراً متتالياً، فحُذفَ الفعل وأُقيمَ المصدرُ مقامة، وحُذِفَ زوائده ورُدَّ إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأُضيف المصدر إليه".

ومعنى التكرار في "لبيك" يتضمن معنى التكثير، يقول الأزهري "ت ٩٠٥هـ" [4]:"لأنَّهم لمَّا قصدوا بها التكثير، جعلوا التثنية علماً على ذلك، لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره".

هذه خلاصة ما ذكره الخليل ومن تابعه في تفسير معنى التثنية في لفظ "لبَّيك".

أمَّا يونس فيرى أنَّ "لبَّيك" اسمٌ مفردٌ واشتقاقه عنده من "لبَّب" وزنه "فَعْلل"، ولا يجوز حمله على "فَعَّل" لقلَّته في كلامهم وكثرة "فعْلل"، وما جرى فيه أنهم قلبوا "الباء" –وهي اللام الثانية من "لبَّب"– ياءً فراراً من التضعيف فأصبح "لبَّيَ"، وأبدلوا الياءَ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها[5]

---

(١) – سيبويه: الكتاب، ٣٥١/١

(٢) – الرَّضي: شرح الكافية، ٣٢٩/١.

(٣) – سورة الملك، الآية: ٤ .

(٤) – الأزهري: شرح التصريح، ٣٦/٢

(٥) – ينظر: ابن جنى: سر صناعة الإعراب، ٧٤٦/٢، وابن يعيش: شرح المفصل، ١١٩/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

"ووجهُ الشَّبه بينهما أنَّ "لبَّيك" اسمٌ ليس له تصرُّف غيره من الأسماء، لأنَّه لا يكون إلا منصوباً، ولا يكون إلا مضافاً، كما أن "إليك" و "عليك" و"لديك" لا تكونُ إلا منصوبة المواضع، ملازمةً للإضافة فقلبوا ألفه ياءً، فقالوا:"لبّيك" كما قالوا: "لديك" وعليك"[1]

وردَّ سيبويه على يونس بأنَّ "لبَّيك" لو كانت بمنزلة "لدى" و "على" و "إلى" لوجب ثبوت ألفها على حالها، كما هو الحال عند إضافة "عليك" و "إليك" إلى الاسم الظاهر في بقاءِ ألفها على حالها، غير أنَّك لا تقول:" لبَّي زيدٍ"، كما تقول: "إلى زيدٍ"[2]

واحتجَّ سيبويه بقول الشاعر[3]:

دعوتُ لمَّا نابني مِسْوراً فلبَّي فلبَّي يدي مسور

والشاهد في قوله "فلبَّي يدي"، حيث إنَّ الياء –ياء التثنية–، في "لبّيك" بقيت على حالها عند إضافتها إلى الاسم الظاهر، ولو كانت كما يقول يونس لبقيت ألفاً عند إضافتها للاسم الظاهر مثل ألف "لدى" و"على" فلمَّا بقيت ياء "لبَّيك" على حالها عند إضافتها للضمير والظاهر فهي ياءُ التثنية، وليست كألف لدى وعلى[4].

وذهب ابن مالك[5] إلى القول بشذوذ إضافة "لبَّى" إلى الظاهر كما شذَّت إضافتها إلى ضمير الغائب في نحو:"فلبَّى يدي مسور" ونحو "لقلتُ لبيَّه لمن يدعوني" وردَّ أبو حيان هذا بقوله[6]: إنَّ

---

(1) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، ١١٩/١ .

(2) – انظر: سيبويه: الكتاب، ٣٥١/١ .

(3) – هذا البيت مجهول القائل: ينظر: سيبويه: الكتاب ٣٥١/١، وابن يعيش: شرح المفصّل، ١١٩/١

(4) – انظر: شواهد العيني بحاشية شرح الأشموني، ٥٠٤/١ .

(5) – انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٥٢/٢ .

(6) – أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢٠٨/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سيبويه حين قال:"لبَّي زيدٍ" بإضافة "لبَّي" إلى الظاهر"، ذكر هذا كما يذكر الكلام "زيد" بإضافة "لبي" إلى الظاهر ذكر هذا الكلام يذكر الكلام المطرد.

وما احتجَّ به سيبويه على يونس وافقه عليه أبو حيان[1] وابن عقيل[2].

وهناك آراءٌ أخرى في هذه المسألة، إذ أورد ابن المؤدب "من علماء القرن الرابع" أن من النحويين من ذهب إلى أن "لبَّيك" ليست خبراً، وإنَّما هي دعاءٌ وسؤالٌ، ومعناها "ألبب إلباباً"، أي "أقبل علينا بالرحمة إقبالاً"، واستدلوا على ذلك بتكرار لبَّيك فيقال: "لبَّيْكَ لبَّيْكَ، كقولهم، "ارحم ارحم"[3].

وذهب ابن مالك إلى أن "لبَّيك" اسمُ فعلٍ بمعنى أستجيب"[4].

وأُرجِّحُ في هذه المسألة ما ذهب إليه الخليل وسيبويه واختاره الموصلي؛ لدلالة "لبَّيك" ومثيلاتها على التثنية المتضمِّنة لمعنى المبالغة والتكثير، وهذا ما أوضحه سيبويه، إذ ذكر أنَّ من قال: "سعديك"، كأنه أراد "أنا متابعٌ أمَرك"، وحنانيك معناها "تحُّناً بعد تحنُّنٍ"، و"دواليك" مداولة بعد مداولة"، و"هذاذيك" تعني هذّاً بعد هذٍّ"[5].

---

(١) – انظر: أبو حيان: أرتشاف الضَّرب، ٢٠٨/٢ .

(٢) – ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٥٢/٢ .

(٣) – انظر: القاسم بن محمد بن المؤدِّب، دقائق التَّصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧، ص: ٤٤٤ .

(٤) – انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١١٦/٢ .

(٥) – انظر: سيبويه: الكتاب، ١/ ٣٤٨ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني: عامل النصب في المفعول به:

ذكر الموصلي رأي البصريين في هذه المسألة ومؤدَّاه أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل لاقتضائه إيَّاه[١].

وذكر الموصلي أيضاً رأي الكوفيين في هذه المسألة ومؤدَّاه أنَّ العامل هو الفاعل وحده، وحُجَّتهم في ذلك أنَّه مُؤَثِّرٌ فيه[٢] وهذا رأي هشام الضرير[٣]، وردَّ الموصلي هذا الرأي من وجهين:

الأول: أن الفاعل قد يكون مُضْمراً والمُضمَر لا يُنسبُ العمل إليه.

الثاني: أنَّ الفاعل ليس مؤثِّراً حقيقةً، لأنَّه لو كان عاملاً لما جاز تقديمُ المفعول على الفعل، لامتناع تقُّدم الفاعل عليه، ولأنَّ المعمول يقعُ حيث يقعُ العامل، وفي هذه الملازمة نظرٌ، لأنَّ الخصمَ لا يمنعُ من تقديم الفاعل على فعله[٤].

أمَّا **الرأي الثالث** الذي ذكره الموصلي في هذه المسألة فقد نسبه للفرَّاءِ ومؤداه أنَّ العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً، وحجَّته في ذلك أنَّ الفاعل جزءٌ من المؤَثِّرِ وجزءُ المؤَثِّر مؤثِّر[٥]، وأشار الموصلي إلى أن استحالة هذا الرأي ظاهرة من وجهين:

أحدهما: أنَّ الفاعل ليس جزءاً حقيقياً، بل كالجزء.

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١/ ١٨٥ .

(٢) – انظر: السَّابق، ١/ ١٨٥ .

(١) – انظر: الرَّضي: شرح الكافية، ٣٣٥/١

(٣) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١/ ١٨٥ .

(٤) – انظر: السَّابق، ١/ ١٨٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثاني: لأنَّه على تقدير كونه جزءاً، يلزم أن يتقدم على الفاعل، لامتناع تقدُّم معمول الجملة عليها لعدم تصرُّفها[1].

وبهذا فالموصلي يرى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل، موافقاً بذلك جمهور البصريين.

والعودة إلى مصادر النحو تُبيِّن أنَّ هناك خلافاً بين النحاة حول هذه المسألة وفي ما يأتي تفصيل ذلك.

ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل وحده هو العامل في الفاعل والمفعول جميعاً، وحُجَّتهم في ذلك قولهم: "إنَّما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل"، وذلك لأنَّا أجمعنا: على أن الفعل له تأثيرٌ في العمل، وأمَّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسمٌ، والأصل في الأسماء ألَّا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثيرٌ في العمل، وإضافةُ ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثيرَ له[2].

فالفعل وحده هو عامل النصب في المفعول به حسب رأي البصريين، لأنَّ له تأثيراً في العمل، أما الفاعل فلا تأثيرَ له في العمل، ولو دقَّقنا النظر في كلمات البصريين لوجدناها متأثرةً تأثراً كبيراً بعلمي المنطق والفلسفة، وخاصَّة في قولهم: "وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما لا تأثير له ينبغي أن يكون لا تأثير له".

---

(1) – انظر: الموصلي شرح الكافية، ١/ ١٨٥ .

(2) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(١١)، ١/ ٨٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذهب أكثر الكوفيين إلى أن العامل في المفعول به النصب الفعلُ والفاعلُ معاً، نحو: "ضرب زيدٌ عمرًا" وحجّتهم في ذلك أنَّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيءِ الواحد، ولا يعملُ بعضُ الكلمة دونَ بعضها الآخر[١].

وعلّةُ كون الفاعل والفعل شيئاً واحداً تراءت لهم من خلال القرآن الكريم وكلام العرب[٢].

وممَّا احتجَّ به الكوفيون لمذهبهم أنَّه لو كان الفعل عاملاً وحده لوجب أن يليه المفعول به، على أنَّ جواز الفصل يدلُّ على أنه ليس عاملاً وحده[٣]، ورُدَّ رأيهم من وجهين:

أحدهما: أنَّ الفعل والفاعل ليسا كالشيء الواحد من كلِّ الأوجه، وإلا لم يُجزْ الفصلُ بينهما.

والثاني: أنَّ الفاعلَ اسمٌ، والأصل في الأسماء ألا تعملَ، وهو باقٍ على أصله في الاسمية[٤].

وقد عزا بعض المتأخرين[٥] هذا الرأي إلى الفراء.

وذكر وليد الأنصاري[٦] أنه لم يجد في كتاب "معاني القرآن" ما يؤيد ذلك، بل في كتابه ما يدلُّ على أنه كان يأخذ برأي البصريين في هذه المسألة، فحينما تحدَّث الفرَّاء عن الآية

---

(١) – ينظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(١١)، ١/ ٨٠، والأزهري: شرح التصريح، ١/ ٣٠٩ .

(٢) – انظر: عبد الفتاح الحموز: الكوفيون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفي المعاصر، دار عمّار، ط١، ١٩٩٧، ص: ١٥٦ .

(٣) – انظر: عبد الفتاح الحموز: الكوفيون في النّحو والصّرف، ص: ١٥٦ .

(٤) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(١١)، ١/ ٨٠ .

(٥) – انظر: الرّضي: شرح الكافية، ١/ ١٢٨، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، ١/٤٢٦، والأزهري: شرح التصريح، ١/ ٣٠٩ .

(٦) – انظر: وليد الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، دار الكتاب الثقافي ودار المثنى، إربد، ٢٠٠٣، ١٠٨ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكريمة[1] ﴿قالوا سلاماً قال سلامٌ﴾، قال[2]:"فأما السلام فقولٌ يقال، فنُصِبَ لوقوع الفعل عليه، كأنَّك قلتَ: قلتُ كلاماً".

ورُبَّما يكون للفرَّاء رأيان في هذه المسألة، ولعلَّ أولئك المتأخرين قد وقعوا على رأيه ذاك في أحد كتبه التي لم تصل إلينا.

وذهب خلفٌ الأحمر (ت ١٩٤هـ) إلى أن الناصب للمفعول به هو معنى المفعوليه، أي كونه مفعولاً[3]، مستنداً في ذلك إلى المعنى، ومحتجاً بأن المفعولية صفةٌ قائمةٌ بذات المفعول، ولفظ الفاعل غيرُ قائمٍ به، وإسناد الحكم إلى العلَّة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها[4].

وذهب أبو البركات الأنباري إلى فساد هذا الرأي معلِّلاً ذلك بـ "أنه لو كان الأمر كما يزعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسمَّ فاعله نحو: "ضُرِب زيدٌ" لعدم معنى الفاعلية، وأن ينصب الاسم في مثل: "مات زيد" لوجود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في مثل: "مات زيد" مع عدم معنى الفاعلية، دلَّ على فساد ما ذهب إليه"[5].

وذهب هشام بن معاوية الضَّرير إلى أن الناصب للمفعول هو الفاعل، فإذا قلتَ: "ظننتُ زيداً قائماً" نصبت "زيداً" بالتاء، و"قائماً" بـ "ظنَّ"[6]

---

(1) – سورة هود، الآية: ٦٩ .

(2) – الفرَّاء: معاني القرآن، ٤٠/١ .

(3) – انظر: الرضي شرح الكافية، ٣٣٦/١، والسيوطي: همع الهوامع، ٧/٣ .

(4) – انظر: الأزهري: شرح التصريح، ٣٠٩/١ .

(5) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(١١)، ٨١/١ .

(6) – انظر: السَّابق، ٧٩/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أمَّا الكسائي (ت١٨٩هـ) فكان يذهب مذهب البصريين، إذ يرى أنَّ المفعول به منصوب بالفعل، واستدلَّ وليد الأنصاري[١] على ذلك بتعقيب الفرَّاء علىقول الشاعر طفيل الغنوي: [٢]

وللخيل أيامٌ فمن يصطبرْ لها ويعرفْ لها أيَامها الخيرَ تُعقبِ

قال الفراء[٣]: فجعل – يعني الكسائي– "الخير" منصوباً بـ"تعقب".

وهكذا فالكسائي والفرَّاء يميلان إلى رأي البصريين القائل إنَّ الناصب للمفعول به هو الفعل وحده.

ويمكن أن يُحمل ما ذهب إلية الكوفيون من أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعل معاً على أنه يعود إلى ما يُؤكّده الفلاسفة من حيث إنه لا يوجد فعلٌ بلا فاعلٍ، وهي مسألة تُنبئُ عن اتحادهما وتلازمهما، ولذلك عملا معاً النصب في المفعول به[٤].

وما ذهب إليه بعضهم من أنَّ الفاعل هو العامل محمولٌ على أن لكلِّ حدثٍ فاعلاً حقيقةً، أمَّا كونُ العامل معنى الفاعلية أو المفعولية فيدور في فلك ما تراءى لهم من معانٍ من خلال التراكيب اللغوية، وما شعروا به على الرغم من أنَّ معنى المفعولية لا يخضعُ لسلطانه قولنا: "مات زيدٌ، لأنَّ زيداً مفعول به في المعنى، والقول نفسه في نائب الفاعل، في مثل: ضُرب زيدٌ"[٥].

---

(١) – انظر : وليد الأنصاري : نظرية العامل في النحو العربي ، ١٠٩

(٢) – انظر: ديوانه، ٣٥.

(٣) – الفرَّاء: معاني القرآن، ١/ ٤٢٣ .

(٤) – انظر: عبد الفتاح الحموز: الكوفيون في النَّحو والصَّرف، ١٥٦ .

(٥) – انظر: السَّابق، ١٥٦ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأرى أنَّ رأي جمهور البصريين –وهو ما اختاره الموصلي– هو الأقرب إلى الصواب، لأنَّ للفعل من القوة ما ليس لغيره، فالأفعالُ تعملُ متقدِّمة ومتأخرةً، ظاهرةً ومضمرةً، كما أنَّ الفعلَ هو المقتضي للمفعول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث: "مُذ ومنذ" إذا جاء بعدهما اسم مرفوع:

(مُذْ ومنذ) ظرفا زمانٍ يضافان إلى الجملة الاسمية والفعلية، ويليهما اسمٌ مفردٌ، فإذا كان مجروراً فهما حرفا جرٍّ، وإذا كان الاسمُ مرفوعاً فيكونان اسمين على تأويلهما مبتدأً أو ظرفاً في تقدير خبرٍ[1]، وإذا جاء بعدهما اسمُ زمانٍ مرفوعٌ نحو"ما رأيته مذ يومان"، فقد اختلف النحاة في إعرابهما، وإعراب الاسم الذي يليهما على أقوالٍ وأورد الموصلي في هذه المسألة أربعة آراءٍ هي كالآتي:

الرأي الأول: وهو أنَّ "مذ" و"مُنذُ" مبتدآن، وما بعدهما الخبر؛ لأنهما بمعنى "أول المدةّ" أو "جميع المدّة" وهو رأي جمهور البصريين[2].

واحتج البصريون لرأيهم بأنَّ "مذ ومنذ" معناهما الأمد، فإذا قلنا: "ما رأيتهُ منذُ يومان" فالتقدير: أمدُ انقطاع الرؤية يومان"، وذلك إذا كان الاسمُ المرفوعُ الذي يليهما نكرةً، أما إذا كان الاسمُ المرفوعُ الذي يليهما معرفةً نحو: "ما رأيتهُ مذْ يومُ الخميس" فالتقدير: أولُ انقطاعِ الرؤية يومُ الخميس[3].

الرأي الثاني: وهو أنَّ ما بعد "مذ ومنذ" مبتدأ، وهما الخبر، لأنَّ المعنى: "بيني وبين انقطاع الرؤية يومان"، ونسبه الموصلي للزَّجَّاج وحده[4]، غير أنه ينسب للأخفش والزَّجَّاج والزَّجَّاجي"[5].

وضعَّفَ الموصلي هذا الرأي من وجهين:

---

(1) – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، ٤/٩٣، والرَّضي: شرح الكافية، ٣/٢٠٩ .

(2) – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، ٤/٩٣، والرَّضي: شرح الكافية، ٣/٢٠٩ .

(3) – انظر: السيوطي: همع الهوامع، ٢/٢٢٥ .

(4) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢/٤٠١ .

(5) – ينظر: أبو حيَّان: ارتشاف الضَّرب، ٢/٢٤٣، والسيوطي: همع الهوامع، ٢/ ٢٢٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأول: أنَّ "مذ ومنذ" اسمان للزمان، ولا يتعلَّقان بمحذوفٍ، وإنَّما يُبتدأ بالنكرة إذا كان خبرهما ظرفاً مقدماً يتعلَّقُ بمحذوفٍ.

الثاني: أنَّ ما بعدهما قد يكون نكرةً غير مخصوصةٍ نحو "يومان" ولا يصحُّ حينئذٍ أن يُجَعلَ ما بعدهما مبتدأ[1].

واعترض الرَّضي على هذا الرأي بقوله[2]: "إن فسَّر الزَّجَّاجي "مذ ومنذ" بأول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين، فهو غلطٌ، لأنَّك إذا قلتَ: "أَولُ المُدَّةِ يومان" فأنت مُخْبرٌ عن الأول بـــ "اليومين"، وكيف تُخبِر عن النكرة المؤَخَّرة بمعرفةٍ مقدَّمةٍ، والزَّمان المُقدَّرُ لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر إلا إذا انتصب على الظرفية نحو "يوم الجمعة قتالٌ" وإن فسَّرهما بظرفٍ كما تقول مثلاً في:"ما رأيته منذ يوم الجمعة"، أي مع انتهائها أي انتهاء الرؤية الجمعة، وفي"ما رأيته مذ يومان"، أي عُقيبها وبعدها، أي بعد الرؤية يومان، فله وجية مع تعسُّفٍ عظيمٍ من حيث المعنى".

الرأي الثالث: ما بعد "مذ منذ" خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والجملة صلة "ذو"، والتقدير "ما رأيته من الزمان الذي هو يومان"، ونسبه الموصلي للفرَّاء[3]، وهو قول بعض الكوفيين[4]، فـــ"منذ" مركبةٌ من حرف الجر "من" والاسم الموصول "ذو" وهو بمعنى "الذي"، وهي لغةٌ طائيةٌ، والاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدأ محذوفٍ.

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٤٠١/٢ .

(٢) – الرَّضي: شرح الكافية، ٢١٠/٣ .

(٣) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٤٠١/٢ .

(٤) – ينظر: أبو حيَّان: ارتشاف الضَّرب، ٢٤٣/٢، والسيُّوطي: همع الهوامع، ٢٢٢/٣ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذهب الفرّاء إلى أن حذف المبتدأ هو كقولهم: " الذي أخوك زيدٌ"، أي الذي هو أخوك"[1]

وضعَّفَ الموصلي هذا الرأي بأنَّ التقدير والحذف على خلاف الأصل[2].

ورُدَّ هذا الرأي بأنَّ حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو "الذي أخوك زيد"، أي "الذي هو أخوك" وإنما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً إذا طال الكلام كقولهم: "الذي راغبٌ فيك زيدٌ" و "ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً"، وأما أشبه ذلك، ومن النحويين مَنْ يجعل الحذف في هذا النحو أيضاً شاذاً لا يُقاسُ من عليه"[3].

وقال الرَّضي[4]:"وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو "ما رأيته منذ يومان" من ابتداء الوقت الذي هو على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى".

---

(1) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(٥٦)،١/٣٨٢ .

(2) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢/٤٠١ .

(3) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٥٦)، ١/٣٨٢ .

(4) – الرَّضي: شرح الكافية، ٣/٢٩٣ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرأي الرابع: ما بعد "مُذْ ومُنذُ" فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقدير "ما رأيته من إذ مضى يومان"، وفي نسبة هذا الرأي إلى أصحابه اكتفى الموصلي بقوله[1] "وذهب غيره إلى..." يعني غير الفرّاء، وهو رأي الكوفيين[2]، واختاره السهيلي[3]، وابن مالك[4]، وردَّ الموصلي[5] هذا الرأي بمثل ما ردَّ به الرأي السابق.

واحتجَّ الكوفيون لرأيهم القائل بأنَّ الاسم يرتفعُ بعد "مذ ومنذ" بتقدير فعلٍ محذوفٍ بأنهما مركَّبان من "من" و (إذا) فتغيَّرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما[6].

ورجَّحَ ابنُ مالك رأيه بأن فيه إجراء "مذ ومنذ" على طريقة واحدة، وهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلُّصٌ من ابتداءٍ بنكرة بلا مسوِّغٍ إن ادَّعى التنكر، ومن تعريف غير معتادٍ إن ادعى التعريف[7].

وردَّ ابن عصفور هذا الرأي بأنَّه لو كان الاسم بعدهما على إضمار الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل نحو "قد والسين وسوف" وكلُّ ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يَجُزْ أن يليه الاسمُ إلا في ضرورة شعر، وهذا فصيحٌ، فدلَّ على أنَّ ليس بعدها فعلٌ مضمرٌ، وأيضاً فإنَّ الفعلَ لا يُضمَرُ إلا أن يكون أمراً أو نهياً، أو ما جرى مجراهما، فلا يُضمرُ في الخبر إلا أن يكون ثَمَّ ما يدلُّ عليه[8].

---

(1) – الموصلي: شرح الكافية، ٤٠١/٢ .

(2) – انظر: ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، ٥١٣/١ .

(3) – ينظر: السّابق، ٥١٣/١، وأبو حيان: ارتشاف الضَّرب، ٢٤٣/٢ .

(4) – انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢١٧/٢ .

(5) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٤٠١/٢ .

(6) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٥٦)، ٣٨٢/١ .

(7) – انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢١٧/٢ .

(8) – انظر: ابن عصفور: شرح الجمل، ١٥١/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبدو أنَّ الموصلي يرجِّحُ رأي البصريين القائل بأنَّ "مذ ومنذ" مبتدآن، وما بعدهما الخبر، وإن لم يُصرِّح بذلك غير أنه يُصرِّحُ بضعف ما ذهب إليه أصحاب الآراء الأخرى في هذه المسألة".

ويَلحظُ الباحث أنَّ حكمَ جمهور البصريين في هذه المسألة جاء على الأصل، ودون الحاجة إلى تقدير مبتدأ أو فعلٍ أو غيرهما، إذ جعلوا "مذ ومنذ" مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما؛ لأنَّه خبر عنهما، أمَّا الكوفيون فبنوا حكمهم على التقدير، إذ قدَّروا مبتدأً محذوفاً أو فعلاً محذوفاً، وهو الفعل الذي يرتفع به الاسمُ الواقع بعد "مذ ومنذ"، فحكمهم قائمٌ على التقدير، والتقدير الإعرابي ليس على الأصل.

ورأى أنَّ وسمَ الموصلي للرأيين الثالث والرابع بالضَّعف ليس صحيحاً؛ لأنَّ الدراسات الحديثة أثبتت أنَّ (منذ) مركبة وليست بسيطةً ويؤيِّد هذا:

١- أنَّها في الحبشية "الجعزية" "emzan" وهذا اللفظ مركب من كلمتين وهما: (em) بمعنى (من) و(Za) وهي تقابل (نو) الموصولة[١].

٢- يوجد لهجة من لهجات العرب تكسر ميم "منذ"، وهو الأصل، وهي لهجةُ بني سليم في حين نجد لهجة (عكَل) تكسر ميم (مذ) [٢].

٣- وفي تركيبها يكشف المعنى الوظيفي لـ (مذ) و(منذ) في الدلالة على ابتداءِ الغاية والزمن الماضي، والقول بالتراكيب التي عرضت نجد أن الرأيين الثالث والرابع يقتضيان بأنها مركبة من "من"، و"إذ" وذلك للدلالة على ابتداء الغاية، يقول رضي الدين

---

(١) – انظر: رمضان عبد التواب: في قواعد السَّاميَّات، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/١٩٨٧، ٣٤٩ .

(٢) – انظر: ابن منظور: لسان العرب، "منذ"،٣/٥١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستراباذي في ذلك[1]: "إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ "من" الذي هو مشهور في ابتدأ الغاية، وركبوه مع "إذ" الذي هو للزمن الماضي، وإنما حصلنا على تركيبه من كلمتين: وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع "منذ"، كما يجيء، وهما معنى "(من) و(إذ) فغلب على الظن تركبه منهما، مع مناسبة لفظهما لفعل"، فعلى هذا يكون القول بتركيب "مُنْذُ" أولى من القول ببساطتها.

---

(٣) – انظر: الرضي: شرح الكافية، ٢١١/٣ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع: ناصب المفعول معه:

اختلف النحاة في ناصب "المفعول معه" ولهم فيه عدة آراءٍ، ونقل الموصلي خلاف النحاة في هذه المسألة، إذ أورد رأياً لسيبويه ومن تابعه مُؤدَّاه أنَّ العامل في المفعول معه هو الفعل أو معناه بتوسُّط الواو التي بمعنى "مع" وحجَّتهم في ذلك أنَّ الواو لمَّا علَّقت الفعل بالاسم بعدها تعدَّى الفعلُ إليه فنصبته، كما عدَّت الهمزة والباء الفعلَ اللّازمَ إلى المفعول به[1] وهذا مذهب جمهور البصريين[2].

وأورد الموصلي رأياً آخر نسبه للزجاج مؤدَّاه أن الناصب للمفعول معه فعلٌ مضمرٌ بعد الواو، هو "لابست" "وصاحبت" وحجَّته في ذلك أنَّ الواو ليست للتعدية بدليل امتناع "ضربتُ وزيداً"[3].

أمَّا **الرأي الثالث** الذي أورده الموصلي في هذه المسألة فهو للأخفش، ومؤدَّاه أنَّ المفعول معه ينتصبُ انتصابَ الظَّرف؛ لأنَّه ناب عن "مع" الظرفية، كما أنَّ (غير) لمَّا نابَ عن "إلا" والاسم المنصوب بعدها انتصب[4].

وأمَّا **الرأي الرَّابع** الذي أورده الموصلي فهو للكوفيين، ومؤداه أنَّ المفعول معه ينتصب على الخلاف وهو عاملٌ معنويٌّ[5].

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٢٣/١ .

(٢) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(٣٠)، ٢٤٨/١ .

(٣) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٢٣/١ .

(٤) – انظر: السابق، ٢٢٣/١ .

(٥) – انظر: السابق، ٢٢٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفسَّر الموصلي ذلك بقوله[1]:"ومعناه أنَّ هذا لا يقتضي المشاركة في الفعل، بدليل امتناع تكرار الفعل، فلا يقال:" استوى الماءُ واستوت الخشبةُ"، لأنّه لا يُرادُ بالاستواء ضدُّ الاعوجاج، فلمَّا لم يشاركه فقد خالفه فنصب على الخلاف".

وما ذكره الموصلي في تفسير الخلاف قريبٌ ممَّا ذكر ابن يعيش إذ يقول[2]: "إذ قلنا: "استوى الماءُ والخشبةَ" لا يحسنُ تكريرَ الفعل، فيقال: "استوى الماءُ واستوت الخشبة"، لأنَّ الخشبةَ لم تكن معوجَّةً فتستوي، فلمَّا خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصِبَ على الخلاف".

واختار الموصلي رأي جمهور البصريين، إذ قال[3]:"والأولُ أظهر؛ لأنَّ الواو لمَّا كانت مُعَدِّيةً كانت كالجر فلم يعتد بها فصلاً بين العامل والمعمول،وتعيَّنت الواو لما فيها من الدلالة على الجمعية والمصاحبة".

واحتجَّ البصريون لرأيهم بأنَّ الفعل، وإن كان في أصله غير مُتعدٍّ، إلا أنه قوي بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه، كما عُدِّي الفعل بالهمزة في نحو: "أخرجتُ زيداً" وبالتضعيف نحو:"خرَّجتُ المتاعَ"، وكما عُدِّيَ بحرف الجر نحو: "خرجتُ به" إلا أن الواو لا تعمل، فهي في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان: العطف والجمع، فلمَّا وضعت موضع "مع" خلعت معها دلالة العطف، وأخلصت للجمع"[4]، والواو لم تغيِّر المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.

وإنَّما افتقرت هذه الأفعال إلى الواو لضعفها عن الوصول إلى ما بعد الواو، كما ضُعِّفت الأفعال قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إيَّاها، فكما جاءوا بحروف الجر تقويةً

---

(1) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٢٣/١ .

(2) – ابن يعيش: شرح المفصَّل، ٢/ ٤٨ .

(3) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٢٣/١ .

(4) – ينظر: الأنباري: الإنصاف،المسألة رقم(٣٠)،٢٤٨/١، والأشموني: شرح الأشموني، ٢٢٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لما قبلها من الأفعال لضعفها من مباشرة الأسماء بأنفسها عرفاً واستعمالاً فكذلك جاءوا بالواو تقويةً لما قبلها من الفعل"[1].

ويَلحظُ الباحث أنَّ سيبويه استند إلى القياس في هذه المسألة، إذ قاس عمل الواو في تعليقها الفعل بالاسم على عمل الهمزة والباء في تعديتها الفعل اللازم إلى المفعول به.

أمَّا الزَّجَّاج فقد لجأ إلى التقدير لئلا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو، وردَّ أبو البركات الأنباري رأي الزجاج بقوله[2]:"هذا باطل؛ لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلَّق به، فإن كان يفتقر إلى توسُّط حرفِ عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقرُ إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد بيَّنا أنَّ الفعل قد تعلَّق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يجعل ما هو سببٌ في العمل سبباً في عدمه.... ولو كان لما ذهب إليه وجهٌ، لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مِّما يفتقر إلى تقديرٍ".

فرأي الزجاج يُضعِّفه أنَّ تعدية الفعل بوساطة سائغٌ في اللغة، كما أنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مِّما يحتاج إليه وأنَّ المفعول معه يصبحُ بالتقدير مفعولاً به، فإذا كان ناصبُ المفعول معه هو الفعل الظاهر بتوسُّط الواو -كما يرى سيبويه وجمهور البصريين- فإنَّه يبقى في باب المفعول معه، وأما إذا أخذنا برأي الزَّجَّاج الذي ينصُّ على أنَّ المفعول معه نصب بفعلٍ مُضْمَرٍ، فإنَّ هذا الإضمار يدعو إلى مزيدٍ من التأويل.

---

(1) – ابن يعيش: شرح المفصَّل، ٤٨/٢ .

(2) – الأنباري: المسألة رقم (٥٦)، ٢٤٩/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمَّا الأخفش فيعطي الاسم الواقع بعد الواو حكم الظرف "مع"، وأما الواو فحلت محلَّ "مع"، فأخذت حكمة، لكن الواو حرفٌ لا ينتصب فأخذ الاسُم الواقعُ بعده هذا الحكم فانتصب انتصاب الظرف[1].

فالأخفش يستند إلى "الحمل على الظرفية" بوصفة أصلاً يحتكم إليه في هذه المسألة، وهو أن يأخذ حرف الواو حكم الظرف "مع"، لأنه في معناه، فإذا قلت "سرتُ والنيلَ" فذلك يعني: "سرتُ مع النيل" فلما استخدمت الواو بمعنى "مع" وهي حرف لا يحتمل النصب أعطي النصب ما بعدها[2]، ويقيس إعطاء الاسم الواقع بعد الواو التي بمعنى "مع" حكم النصب على إعطاء ما بعد "إلا" المستخدمة بمعنى "غير" حكم "غير".

وضُعِّفَ رأي الأخفش بأنَّ الأسماء الأعلام لا تنتصبُ بحالٍ انتصابَ الظَّرف، لأنها ليست ظروفاً[3]، كما ضُعِّف بأنَّ استخدام الواو بمعنى "مع" لا يعني أن يأخذ حكم النصب فيعطيه، لكونه حرفاً لا ينتصب الاسم الواقع بعده، فإذ كان المعنى يُحملُ على شيءٍ، فليس ضرورياً أن يكون اللَّفظ عليه، وإلا الواجب أن يكون الاسم مجروراً لوقوع الواو موقع "مع"[4].

وردَّ أيضاً بأنَّه لو كان وقوع الواو بمعنى "مع" عاملاً في نصب المفعول لجاز النصب في كل واو بمعنى "مع" مطَّرداً نحو: "كلُّ رجلٍ وضيعتَه"[5].

---

(١) – انظر: الرَّضي: شرح الكافية، ١٩٥/١ .

(٢) – انظر: السَّابق، ١/ ١٩٥ .

(٣) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصَّل، ٤٩/٢ .

(٤) – انظر: الرَّضي شرح الكافية، ١٩٥/١ .

(٥) – انظر: السَّابق، ١٩٥/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويَلْحظُ الباحثُ أن الآراء الثلاثة الأولى التي ذكرها الموصلي اعتمد فيها أصحابها على العامل اللَّفظي في تأويل نصب المفعول معه، أما الرأي الرابع فاستند فيه أصحابه إلى عاملٍ معنويٍّ، وهو الخلاف، فلمّا لم يَجُـزْ إشراك المفعول معه فيما قبله نُصب لمخالفته إيَّاهِ .

وردَّ ابن يعيش رأي الكوفيين بقوله[1]: "وأمَّا ما ذهب إليه الكوفيون فضعيفٌ جداً؛ لأنه لو جاز نصب الثاني؛ لأنه مخالف للأول، لجاز نصب الأول أيضاً؛ لأنه مخالف للثاني، لأنَّ الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول، ثمَّ هو باطلٌ بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك: "قام زيدٌ لا عمروٌ" ونظائر ذلك، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد "إلا" في العطف إلا منصوباً.

وبالنظر إلى العلاقات بين أجزاء التركيب في المفعول معه نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ" فالعلاقة بين الفعل "استوى" والفاعل "الماء" تختلف عن العلاقة بين الفعل "استوى" والمفعول معه "الخشبة"، فهذا التفسير ربَّما يكون موافقاً لقول الكوفيين: بأنَّ عامل النصب "الخلاف، "إذ الخلاف هنا أمرٌ يتصل بالمعنى، وهو خروج المفعول معه من حكم ما سبقه، وعلى هذا المعنى فقد جاءت الفتحة في المفعول معه لتعبِّر عنه، فهي ليست أثراً لعامل ولكنها ذات قيمة دلالية تظهر المعنى الذي يؤديه المفعول معه، فالجملة "استوى الماء والخشبة" تتكون من فعل +فاعل + واو الصرف المفعول معه وواو الصرف تقتضي فيما بعدها أن يخالف في حركته تعه ما قبلها، فجاءَ منصوباً ليعبِّر عن المعنى الجديد الذي صرف إليه"[2].

---

(١) – ابن يعيش: شرح المفصّل، ٤٩/٢ .

(٢) – زين الدين مهيدات:قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٤، ١٥٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وألمح المالقي إلى الفرق في المعنى، حيث قال[1]:"إلا أنَّ المنصوب بعدها في معنى المفعول به، فإذا قلت: قام زيدٌ وعمرٌو، بمعنى أن القيام وقع منهما من غير معنى زائد، فذلك هو العطف، وإذا أردت أنه وقع منهما على الثاني فعل به الأول فعلاً، فذلك هو المفعول معه فيكون منصوباً، فكأنك قلت: قام زيدٌ وعمرٌو معه، وعلى هذا الأساس قالوا:"استوى الماءُ والخشبةَ"، بنصب "الخشبة"، وجاء البردُ والطيالسةَ، أي:ساوى الماءُ الخشبةَ فاستوت، وساق البردُ الطيالسةَ فكانت معه، فلهذا انتصب ما بعد الواو مفعولاً معه.

فالواو قرينةٌ من قرائن التعليق نُفرِّقُ من خلالها بين المفعول معه والمفعول به، ومن الأمثلة التي يمكن أن نضربها هنا للتعليق بقرينة الأداة، ما يمكن أن يستفاد مثلاً من واو المعية من التفريق بين المفعول معه وهو ما تدلُّ عليه أساساً قرنيتان: إحداهما هي المعية، والأخرى:الواو، لاحظ مثلاً الفرق بين الجملتين الآتيتين:"فهمتُ الشرحَ" في مقابل: فهمت والشرح، وكذلك: غنَّيتُ زيداً أغنيةً، في مقابل: "غنَّيتُ وزيداً أغنيةً"، فلا الفتحة بمفردها أغنت فتيلاً في تمييز المعنيين، ولا هي والرتبة معاً، لاتحادهما في البابين، وإنما يكون التفريق بينهما بأمرين:

أ- القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة التعدية بالمعية.

ب-القيمة الخلافية الناتجة من وجود الواو وعدمه.

ولما كانت الواو هي مطيَّة المعيَّة هنا، فلا يُفهمُ معنى المعية بغير الواو واجتمع في الواو أمران للتفريق بين المعنيين، فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه، وأصبح عدمها قرينة المفعول به"[2].

---

(1) – المالقي: رصف المباني، ٢٤١ .

(2) – تمَّام حسَّان: اللُّغة العربية "معناها ومبناها"، ٢٢٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والعودةُ إلى مصادر النحو تفيد بأنَّ هناك رأياً خامساً في هذه المسألة مؤَّداه أنَّ الواو نفسها هي التي نصبت المفعول معه، ونُسِبَ إلى الجرجاني[1].

وبالعودة إلى آراء الجرجاني وجدتُ ما يخالف ما نسب إليه، حيث قال:"اعلم أنك إذا قلت: ما صنعتُ وزيداً، فإنَّ زيداً ينتصبُ بالفعل الذي هو "صنعت"، لم يمكنك أن تعدِّيه إلى زيد وتُوقعه عليه، فتنصب زيداً وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بتقويتك إيّاه بالواو، والواو لا عملَ لها، وإنَّما العمل للفعل بإعانتها له النصب، حتى كأنَّهَ بمنزله الهمزة في قولك:" ذهبت وأذهبت زيداً".

فالجرجاني يُصرِّحُ بأنَّ الواو لا عمل لها، وإنَّما العمل للفعل قبلها بواسطة الواو، فهو بذلك يوافق رأي جمهور البصريين ويُعلِّلُ عدم عمل الواو بقوله[2]:"وإنما لم يجعلوا للواو عملاً هنا، وإن كان واقعاً بجنب الاسم، كما أن الباء في قولك: "ذهبت بزيد" ولم يكن في صدر الفعل وكأنما معه كأحد حروف التركيب كالهمزة، لأجل أن الواو في أصله يكون حرف عطف، وحروف العطف لا يكون لها عملٌ مختصٌ، فإنما يعمل على سبيل النيابة عن الفعل المتقدِّم من العوامل: فإذا قلت: "ضربتُ زيداً وضربتُ عمرًا، فإنما تنصب "عمرًا" لأجل أن الأصل: ضربت زيداً وضربتُ عمرًا، ثم إنَّ الواو أُقيم مقامة اختصاراً فلما لم يكن للواو أصل في العمل لم يجب أن يجرُّوا به هنا فيقولوا: "ما صنعت وأبيك".

---

(1) – ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ٢١٣/٢، وابن يعيش: شرح المفصَّل، ٤٩/٢، والرَّضي: شرح الكافية، ٣٨/٢ .

(2) – الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ٦٦٠/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وردُّ هذا الرأي المنسوب إلى الجرجاني بأنه لو كان كذلك لا تَّصل الضمير معها، كما يتصل بـــ" إن وأخواتها"، وبأنَّه لا نظيرَ لها، إذ لا يعمل الحرفُ نصباً إلا وهو مشبَّهٌ بالفعل[1]

ويُجمعُ معظمُ النحاة المتأخرين على أنَّ الفعل بوساطة الواو هو عامل النصب في المفعول معه، ومن هؤلاء ابن مالك، إذ يقول[2]: "وانتصابه بما عمل في السابق من فعلٍ أو عاملٍ"، وإلى هذا الرأي ذَهَبَ ابن هشام، حين ذكر أن الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعلٍ أو شبهه[3].

وأرى أنَّ أخذ النحاة المتأخرين بهذا الرأي دليلٌ على أنهم لم يجدوا في الآراء الأخرى في هذه المسألة مسوِّغاتٍ مقنعةً للأخذ بها، وأنَّهم وجدوا فيها بعض وجوه الضعف فمالوا إلى رأي الجمهور، ولعلَّ هذا ما يؤيد سلامة اختيار الموصلي.

---

(١) – ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ٢٧٨/٢، والأشموني: شرح الأشموني، ٢٢٣/١ .

(٢) – ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، ٥٣٩/١ .

(٣) – انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ٥٤/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الخامس: وقوع الفعل الماضي حالاً دون أن يقترن بـ(قد)

ذكر الموصلي أن الفعل الماضي لا يقعُ حالاً إلا إذا اقترن بـ"قد" ظاهرةً أو مقدرةً[1]، وأوضح الموصلي تأويل الآية الكريمة[2]:﴿**أو جاءوكم حَصِرَتْ صدورُهم**﴾، إذ ذكرأن جملة "حصرت صدورهم" حال: لأنها تحمل تقدير "قد" قبل الفعل الماضي "حصرت".

ووجَّه الموصلي قول الشاعر[3]:

وإني لتعروني لذكراك هزَّةٌ كما انتقض العصفور بلَّله القطرُ

بأنَّ الجملة الفعلية "بلَّله القطر" وقعت حالاً على تقدير "قد" قبل الفعل الماضي "بلَّل"[4].

وهذا الذي ذكره الموصلي هو مذهب البصريين، إذ اشترطوا دخول "قد" على الفعل الماضي الواقع حالاً ظاهرةً أو مقدَّرةً[5].

فالمسألة إذن:"هل يقعُ الفعل الماضي حالاً دون أن يقترن ب"قد"؟

والعودة إلى مصادر النحو تُبيِّنُ أنَّ خلافاً بين النحاة في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبتٌ حالاً بدون "قد" وفي ما يأتي تفصيل ذلك:

١- ذهب الكوفيون ما عدا الفَّراء[6] إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً بدون "قد" وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش[7] من البصريين، واستدلوا على ذلك بالسَّماع والقياس.

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٣٢/١ .

(٢) – سورة النساء، الآية: ٩٠ .

(٣) – البيت لأبي صخر الهذلي: انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ٥٥٢/١.

(٤) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٣٢/١ .

(٥) – انظر: ابن هشام: المغني، ١٩٥/١ .

(٦) – ينظر: الأنباري: المسألة رقم (٣٢)، ٢٥٢/١، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٦٣/١، وابن يعيش: شرح المفصّل، ٦٥/٢، وابن عقيل: المساعد، ٤٧/٢ .

(٧) – ينظر: المصادر السَّابقة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

أمَّا السَّماع فكقوله تعالى:﴿أو جاءوكم حَصِرَتْ صدورُهم﴾ فإنَّ الفعل الماضي "حصرت" وقع حالاً، ولم يقترن بـــ "قد" وتقديرْ "حصرةً صدورهم"، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ "حصرةَ صدورهم"[1].

وقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هِزَّةٌ كما انتقض العصفور بلَّله القطر

فـــ"بلَّله" فعل ماضٍ وقع حالاً ولم يقترن بـ"قد" ولا يلزم تقدير "قد"؛ لأنَّه تكلُّفٌ بلا دليل[2] وأمَّا من جهة القياس فحجَّتهم أنَّ كلَّ ما جاز أن يكون صفةً للنكرة نحو:" مررت برجلٍ قاعدٍ، وغلامٍ قائمٍ" جاز أن يقع حالاً للمعرفة نحو:"مررتُ بالرجل قاعداً وبالغلام قائماً" والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو "مررتُ برجلٍ قعد وغلامٍ قام" فينبغي أن يقع حالاً للمعرفة نحو "مررتُ بالرَّجل قعد وبالغلام قام"[3].

٢- ذهب البصريون[4] والفرَّاء[5] إلى أنَّه يشترط في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبتٌ الواقعة حالاً، اقترانها بـــ"قد" ظاهرةً أو مقدَّرةً، أو يجعل الماضي وصفاً لمحذوفه"، وحجَّتهم في ذلك أنَّ الحال هو الشيء الحاضر، والماضي منقطعٌ منقضٍ فإنْ أتى بـــ(قد) جاز كقولك "هذا

---

(١) – هي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم، ينظر: أبو حيَّان: البحر المحيط ٣١٧/٣، والجزري: اتحاف فضلاء البشر، ٥١٨/١ .

(٢) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٣٢)، ١/ ٢٥٣ .

(٣) – انظر: السَّابق، ٢٥٣/١ .

(٤) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٣٢)، ٢٥٢/١، والمبرِّد: المقتضب، ١٢٠/٤ .

(٥) – انظر: الفرَّاء: معاني القرآن، ٢٤/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

زيدٌ قام" لأجل أنَّ "قد" تقرِّبُ الماضي من الحاضر فيجري مجرى الحاضر[1]،ومن مجيء الماضي حالاً مقترناً بـــ "قد" قول الشاعر[2]:

فجئتُ وقد نضَّت لنومٍ ثيابها لدى الستر إلاَّ لبسة المتفضِّلِ

فـــ"نضت" جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترنٌ بـــ"قد"، وقد وقعت حالاً.

وردَّ البصريون ما احتجَّ به الكوفيون بأنَّ الفعل الماضي "حصرت" في قوله تعالى:﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ وقع حالاً من غير أن يقترن بـــ(قد) بأنَّه لا حجَّة لهم فيه من عدة وجوهٍ منها: أن تكون "حصرت" صفةً لقومٍ مقدَّرةً ويكون التقدير فيه: (أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم) والماضي إذا وقع صفةً لمحذوفٍ جاز أن يقع حالاً بالإجماع[3].

وأمَّا قولُ الشاعر: "كما انتقض العصفور بلَّله القطر" فإنَّما جاز ذلك، لأنَّ التقدير فيه "قد بلَّله القطر" ولكنَّه حذف لضرورة الشعر، فلمَّا كانت "قد" مقدرةً تنزلَّت منزلة الملفوظ بها، فلا خلاف أنه إذا كان مع الماضي "قد" فإنَّه يجوز أن يقع حالاً[4].

أمَّا من جهة القياس فردَّت حجَّتهم "كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة" بأنَّه إنما جاز أن يقع نحو:" قاعد وقائم حالاً"، لأنَّه اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعل يُرادُ به الحال بخلاف الماضي فإنَّه لا يُرادُ به الحال[5].

والعودة إلى مصادر النحو وكتب إعراب القرآن تبين تأويل النحاة للآية الكريمة:﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ فهي في موضع نصب، وذلك من وجهين:

---

(1) – ينظر: الأنباري: الإنصاف، ١/٢٥٤/ وابن يعيش: شرح المفصَّل، ٦٧/٢ .

(2) – قائله امرؤ القيس، انظر ديوانه، ١٤ .

(3) – انظر: الأنباري:المسألة رقم (٣٢)، ١/٢٥٤ .

(4) – انظر: السَّابق، ١/٢٥٤ .

(5) – انظر: السَّابق، ١/٢٥٧ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأول: أن قوله:"حصرت صدورهم" جاء حالاً بتقدير "قد"[١].

الثاني: أنَّه صفةٌ لـــ(قوم) وهو موصوفٌ محذوفٌ، وتقديره: (جاءوكم قوماً حصرت صدورهم)[٢]، وهو ممَّا نُسِبَ للمبرِّد[٣]، وهذا يعني أن يكون هذا الموصوف حالاً موطئةً، وصفةَ الحال الموطئة في حكم الحال في إيجاب تصدُّرها بـــ(قد)، وهذا يقتضي أن تقترن (حَصِرَت) بـــ(قد) لكن القراءات جميعها وردَّت بدون (قد)، وعليه يكون هذا الرَّأي مستبعداً[٤].

وهي في محل جرٍّ؛ لأنَّها وقعت صفةً لموصوفٍ متقدِّمٍ في أول الآية[٥]، وهو:"**إلا الذين يصلون إلى قوم**"[٦] وقيل إن "حصرت" بدلٌ من قوله "جاءوكم" و ذلك لاشتمال المجيء على الحصر وغيره[٧] فتأويل "حصرت" على هذا الوجه يعني أن الحصر من صفة المجيء، مع أنه في الحقيقة من صفة الجائين، وبدأ يكون هذا التأويل مستبعداً.

وقال بعضهم[٨].:"حصرت صدورهم" خبرٌ بعد خبرٍ، كأنَّه قال: "أوجاءوكم" ثمَّ أخبر فقال: "حصرت صدورهم، أنَّ يقاتلوكم ومَنْ قال بهذا لم يراعِ المعنى، فبهذا التأويل يكون الإخبار الأول منفصلاً عن الإخبار الثاني، ففي قوله تعالى:"**فإن تولَّوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم، ولا تتخذوا منهم ولياً ولا نصيراً* إلا الذين يصلون إلى قومٍ بينكم وبينهم ميثاق، أو جاءوكم حصرت**

---

(١) – انظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٣٧٩/١ .

(٢) – العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٣٧٩/١ .

(٤) – أبو حيان: البحر المحيط، ٣١٧/٣ .

(٥) – البغدادي، خزانة الأدب، ٢٥٥/٣ .

(٦) – ينظر: الأنباري: البيان، ٢٦٣/١ .

(٧) – سورة النساء، الآية: ٩٠ .

(٨) – انظر: ابن عصفور: شرح الجمل، ١٥١/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم"[1]، يأمر الله بقتال المنافقين الذين أعرضوا عن الهجرة إلى سبيل الله وينهى المسلمين عن اتخاذهم أولياء يبتغون منهم النصر، ثم يستثني الله تعالى مَنْ ذلك مَنْ لجأ إلى قومٍ بينهم وبين المسلمين ميثاق، ومَنْ ضاقت صدورهم عن محاربة المسلمين أو محاربة قومهم، فهل يُعدُّ مجيء المنافقين إلى المسلمين كافياً لاستثنائهم من القتل؟ قطعاً لا يمكن أن يكون ذلك، ومن يكن إلى جعل "حصرت" خبراً بعد خبر يشير إلى هذا الفهم.

وذهب المبرِّد إلى أن "حصرت" جملةٌ دعائيةٌ، فهي كقولنا: لعنوا قُطعت أيديهم"، فهو دعاء وجب عليهم من الله[2]، وذلك لا وجه له، لأنَّ الدعاءَ عليهم بأنَّ تضيق قلوبهم عن قتال المسلمين أمرٌ مقبولٌ، أما الدعاء عليهم بأن تضيق قلوبهم عن قتال قومهم فذلك غير مقبول[3].

فجملة "حصرت صدورهم" جملةٌ حاليةٌ غير مقترنة بـــ"قد" ويؤيد ذلك أنَّ بعض القرَّاء قرأها:" حصرةً صدورهم" بنصب التاء[4].

وأرى أن الرأي الأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً بدون "قد"؛ لأنَّ الإلزام بأن تكون "قد" مقدّرة في هذه الحالة دعوى لا تقومُ عليها حجَّة، ولأنَّ وجود "قد" مع الفعل الماضي لا يزيدُ معنىً على ما يُفهم به إذا لم توجد، وحقُّ المحذوف المقدَّر ثبوته أن يدلَّ على معنى لا يدرك بدونه.

وممَّا يُرَجِّحُ رأيَ الكوفيين الشاهدان اللذان سبق ذكرهما، بالإضافة إلى أن القرآن الكريم وكلام العرب يزخران بالشواهد التي تؤيد رأيهم، ولعلَّها هي التي دفعت أبا حيَّان إلى القول[5]:

---

(1) – سورة النساء، الآية: ٨٩–٩٠ .

(2) – انظر: المبرِّد: المقتضب، ١٢٥/٤ .

(3) – انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ٢٥٥/٣ .

(4) – ينظر: النَّحاس: إعراب القرآن/ ٤٤٣/١، وابن الجزري: النَّشر في القراءات العشر، ٢٥١/١ .

(5) – أبو حيَّان: البحر المحيط، ٤١٣/٨ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"وفصلُ القول في ذلك أنَّه لو كانت الشواهد على وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـــ"قد": حالاً محدودةً، لأمكن قبول تقدير "قد" فيها، ولكنَّها وردت كثيراً في لسان العرب، وهذه الكثرة تُتيحُ أن يُقاس عليها، وألاّ يلجأ إلى التأويل والتقدير، ومن هذه الشواهد:

- قوله تعالى[1]:﴿وإنْ أصابته فتنةٌ انقلب على وجهه خسر الدُّنيا والآخرة﴾، فجملة "خسر الدنيا" في موقع الحال من الضمير "الهاء" في أصابته".
- وقوله تعالى[2]:﴿إنَّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب﴾، فجملة "خلقه" في موقع الحال من "آدم".

وعليه فإنِّي أرى أنَّ ما ذكره الموصلي في تأويل قوله تعالى: "أوجاءء وكم حصرت صدورهم" تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه، ودعوى بلا دليل.

---

(١) – سورة الحج، الآية: ١١ .

(٢) – سورة آل عمران، الآية: ٩٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث السادس: تقديم التمييز على عامله المتصرف:

اختلف النحاة في مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرِّف، ونقل الموصلي خلاف النحاة في هذه المسألة، إذ أورد رأياً لسيبويه وجمهور البصريين يفيد بعدم تقديم التمييز على عاملة، واستدلوا على ذلك بأمرين:

أحدهما: أنَّ مميِّز الجملة فاعلٌ في المعنى، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل.

الثاني: الأصل في عامل التمييز أن يكون وصفاً لما انتصب عنه مطلقاً، فالأصلُ في "منوان سمناً" "سمنٌ منوان"، وفي "طاب نفساً" "نفسٌ طيبةٌ"، لأنَّ الفعل وصف الفاعل في الحقيقة، فلا تَجُوزَ فيه بالنقل، امتنع أن يتجوَّز فيه بالتقديم كرامةً للجمع بين مجازين[1]

وأورد الموصلي رأياً للمازني والمبرد والكوفيين يفيد بجواز تقديم التمييز على عاملهُ، وذكر أنهَّم احتجوا بقول الشاعر[2]:

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

إذ قدَّم الشاعر "نفساً" والعامل فيه "تطيب"[3].

وذكر الموصلي أنَّهم احتجوا بالقياس أيضاً؛ إذ قاسوا التمييز على الحال من حيث اشتراكهما في رفع الإبهام، والعامل فيهما فعلٌ متصرِّفٌ، وكون حال الفاعل عبارة عنده في المعنى والجواب[4].

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١/٢٤٠ .

(٢) – قائله المخبَّل السَّعدي، انظر عبد السلام هارون: معجم شواهد العربية، ١/٦٧٠ .

(٣) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١/٢٤٠ .

(٤) – انظر: السَّابق، ١/٢٤٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أنَّ الموصلي يُرجِّحُ رأي المانعين، وإن لم يصرِّح بذلك غير أنَّ إيراده لهذا الرأي أولاً يعني ترجيحه له، ويضاف إلى ذلك أنه ردَّ ما احتجَّ به مَنْ أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرِّف بأنَّ البيت لا حجَّة فيه؛ لأنَّ أكثر النحاة يروونه بإضافة (النفس) إلى ضمير المتكلم، فيكون اسم "كان" ضمير الحبيب، و"نفساً" خبرها و"تطيب" صفتها..[1].

وأمَّا قياسهم التمييز على الحال فضعَّفه الموصلي بأنَّ الفعل من نحو "جاء زيدٌ راكباً"، قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى، فبقي المنصوب فضلةً، والمقيس من نحو:" طاب زيدٌ نفساً" استوفى الفاعل لفظاً لا معنى فاقترفا"[2].

هذا مُجملُ ما ذكره الموصلي في هذه المسألة.

والعودة إلى مصادر النحو تفيد أنَّ سيبويه والفرَّاء ومعظم البصريين منعوا تقديم التمييز على عامله المتصرِّف[3]، وأنَّ الكسائي من الكوفيين والمبرِّد والمازني أجازوه[4].

ويرى سيبويه أنَّ الفعل الناصب للتمييز من الأفعال المتقدمة التي لم تقوَ قوة غيرها، مثل "امتلأتُ ماءً" و" تفقأت شحماً" فلا يُقدَّم فيها المفعول، فلا يجوز "ماءً امتلأتُ"؛ لأنها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنَّ هذا الفعل بمثابة الانفعال لا يتعدَّى إلى مفعولٍ نحو "كسرته فانكسر" و"دفعته فاندفع"، فهذه الأفعال تقع في نفسها، ولا تقعُ على شيءٍ، فصار "امتلأتُ" من هذا النوع، فكأنك تقول:"ملأني فامتلأتُ"، فالأصل "امتلأتُ من الماءِ" و"تفقأتُ من الشحم" فتمَّ الحذف استخفافاً[5].

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٤٠/١ .

(٢) – انظر: السابق، ٢٤٠/١ .

(٣) – ينظر: ابن عقيل: شرح التسهيل، ٦٦/٢، والأشموني: شرح الأشموني، ٢٦٥/١ .

(٤) – انظر: السيوطي: همع الهوامع، ٧١/٤ .

(٥) – انظر: سيبويه: الكتاب، ٢٠٤/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فسيبويه وجمهور البصريين يحتجون لرأيهم بأنَّ التمييز في الأصل فاعل، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل، فأصل قولنا "تصبَّبَ زيدٌ عرقاً" تصبَّبَ عرقُ زيدٍ، وقيل لأنَّ التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدَّم على عامله[1]، وهو رأي الفارسي[2].

أمَّا المبرِّد فيجيزُ تقديمَ التمييز على عامله إذا جاء فعلاً متصرِّفاً، كما يجوز ذلك في الحال، وينسب هذا الرأي للمازني[3].

ويلاحظ أنَّ مَنْ أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرِّف يعتمدون على السَّماع، ومنه قول المخبَّل السعدي:

أتهجرُ سلمى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تَطيبُ

واعتمدوا على القياس أيضاً؛ إذ أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرِّف تشبيهاً له بالحال، فيجوز أن نقول: "راكباً جاء زيد"[4]، بتقديم الحال على الفعل العامل فيها، وهو "جاء"، ومن القياس أيضاً جواز تقديم معمول الفعل عليه، إذا كان هذا الفعل متصرِّفاً فالمتصرِّفُ يجعل منه عاملاً قوياً يعمل فيما تأخر عنه، وما تقدَّم عليه[5].

وما احتجَّ به المجوِّزون من السماع ردَّ برواية أخرى وُصفت بأنَّها الرواية الصحيحة للبيت، وهي:" وما كان نفسي بالفراق تطيبُ"[6].

---

(١) – ينظر: ابن جني: الخصائص، ٣٨٤/٢، والرَّضي: شرح الكافية، ٢٢٣/١ .

(٢) – انظر: الأزهري: شرح التصريح، ٤٠٠/١ .

(٣) – انظر: المبرِّد: المقتضب، ٣٦/٣ .

(٤) – ينظر: المبرِّد: المقتضب، ٣٦/٣، وابن جني: الخصائص، ٣٨٤/٢ .

(٥) – ينظر: المبرِّد: المقتضب، ٣٦/٣، والرَّضي: شرح الكافية، ٢٢٣/١ .

(٦) – ينظر: ابن جني: شرح الخصائص، ٣٨٤/٢، وابن يعيش: شرح المفصَّل، ٧٤/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولو سلَّمنا بصحَّة الرِّواية التي قال بها الذين أجازوا التقديم، فيمكن تخريج الرِّواية بشكلٍ آخر، وهو أن "نفساً" منصوبة بفعلٍ مقدَّرٍ، كأنَّه قال:" أعني نفساً"، وليس على أنها تمييز[1].

وهناك تخريجٌ آخر لقوله:" وما كان نفساً بالفراق تطيبُ" هو أنَّ "نفساً" خبرُ "كان"، و"تطيب" صفة لها، فكأنَّ المعنى: وما كان حبيبها نفساً بالفراق طيِّبة"[2]، كما رُدَّ قول مَنْ أجاز التقديم بأنَّه إنْ صحَّ ما استشهدوا به، فهو قليلٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه[3].

أما ما استدلَّ به المجوِّزون من القياس، وهو تقديمُ التمييز على عامله إذا جاء متصرِّفاً حملاً على باقي الفضلات، فقد رُدَّ بأنَّ المنصوب في "ضرب زيدٌ عمرًا" منصوب في اللفظ والمعنى، أمَّا في "تصبَّب زيدٌ عرقاً" فـ"عرقاً" ليس فاعلاً في اللفظ، وإنَّما هو فاعل في المعنى، فاتضح الفرق بينهما"[4].

وأمَّا قياسهم التمييز على الحال، وإجازتهم تقديم التمييز على عامله، كما كان ذلك في الحال فلا وجهَ له؛ لأنَّ الفعل المنصوب هنا فَضْلة فسمح بتقديمه، أما قولنا:" طاب زيدٌ نفساً"، فالفعل هنا استوفى الفاعل في اللفظ، ولم يستوفه في المعنى؛ ولذا لم يجز أن يتقدم المنصوب حملاً على المرفوع[5].

وأرى أنَّ الصحيح ما ذهب إليه سيبويه ومَنْ تابعه، وهو ما اختارهُ الموصلي؛ لأنَّ ما استشهد به مَنْ أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرِّف مردودٌ برواية أُخرى صحيحة، لا شاهد فيها على التقديم، والتي تقدم ذكرها.

---

(١) – انظر: الصَّيمري: التبصرة والتذكرة، ٣١٩/١ .

(٢) – انظر: ابن عصفور: شرح الجمل، ٤٢٨/٢ .

(٣) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصَّل، ٧٤/٢ .

(٤) – انظر: الأنباري: الإنصاف، ٨٣١/٢ .

(٥) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصَّل، ٧٤/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث السابع: ناصب المستثنى بـ(إلا):

اختلف النحاة في ناصب المستثنى بعد " إلا " نحو: جاءَ القومُ إلا زيدًا، فـ " زيدًا " منصوبٌ وفي عامله خلافٌ نقله الموصلي إذ قال[1]:" وفي ناصب المستثنى أقوالٌ:

أحدها: لجمهور البصريين، وهو أنَّ الناصبَ له الفعل المتقدِّم أو معناه بوساطة "إلا".

الثاني: للمبرِّد والزجاج، وهو أنَّ الناصبَ له " إلا " لنيابتها عن الفعل الذي هو " أستثني".

الثالث: لأكثر الكوفيين وهو أنَّ " إلا " مركَّبةٌ من " إنَّ " و" لا "، فإذا نصبت كان بـ"أنَّ"، وإذا رفعت كان بـ" لا ".

الرابع: للكسائي، وهو أنَّ الناصبَ له " أنَّ " مقدَّرة بعد " إلا "، ويلزم منه الإضمار الذي هو على خلاف الأصل، وكون الكلام في تقدير جملتين ... ".

واختار الموصلي مذهب جمهور البصريين ووصفه بأنّه الأصحُّ، وعلّل ذلك بأنَّ " إلا " عَدَّت المستثنى وأوصلته إلى الاسم كما توصله الواو التي بمعنى " مع "، وأنَّ الفعل لمَّا أخذ الفاعل انتصب ما زادَ عليه على الفضلة[2].

وأورد الموصلي اعتراضات المعترضين على أنَّ العامل هو الفعل وحده وهي:

أولاً : أنَّ الفعل المُعدِّي يُوصلُ معنى الفعل إلى المُعدَّى نحو: مررتُ بزيدٍ، وأقمتُ زيدًا، وليس " إلا " كذلك، فإنَّها لا تُوصلُ معنى القيام في " قام القومُ إلا زيدًا " إلى زيدٍ.

ثانياً : أنَّ العامل يقتضي المعمول مطلقًا ؛ أي كان بواسطة أو بغير واسطةٍ . والعامل ههنا لا يقتضي المعمول ؛ لأنَّا نُجيبُ: أمَّا عن الأول: فلأنَّ الحرف إنّما يُوصل معنى

---

(1) – ينظر: الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، ٢٥٤/١.

(2) – ينظر: السابق، ٢٥٤/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفعل إذا كان الحرف مقتضيًا لمعنى الإيصال، و" إلا " ليس بمقتضٍ، فلا يكون موصلاً، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: رغبتُ عن زيدٍ كانت الرّغبةُ غيرَ واصلةٍ إلى زيدٍ بخلاف رغبتُ فيه، وأمّا عن الثاني: فإنَّ " إلا " لمَّا كانت وصلةً في معنى الإخراج عن متعدٍّ قبلها، وجب أن يكون العامل في المخرج هو العامل في المخرج منه، وإلا لبطل عمل الإخراج"[1]..

يتضَّحُ من نقل الموصلي للخلاف في ناصب المستثنى بـ " إلا" تعدُّد الأقوال فيه، وهي كما يأتي:

القول الأول: ومؤدَّاه أنَّ الناصب للمستثنى هو الفعل بتوسط " إلا "، وهو ما ذَهَبَ إليه جمهور البصريين، ومنهم سيبويه[2]، واختاره ابن الحاجب وحجَّتهم في ذلك أنَّ ما قبل إلا يقوى بها فيعمل النَّصب في المستثنى[3].

قال ابن السراج[4]:" المستثنى يشبه المفعول إذا أتى بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام تقول: جاءَني القومُ إلا زيدًا، فـ " جاءَني القومُ " كلامٌ تامٌّ، وهو فعلٌ وفاعلٌ، فلو جازَ أن تذكر " زيدًا " بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا، لكن لا معنى بذلك إلا بتوسط شيءٍ آخر، فلمَّا توسّطت " إلا " حدث معنى الاستثناء، ووصل الفعل إلى ما بعد "إلا ".

فابن السراج في الجزء الأول من هذا النَّصِّ ذهب إلى النَّصب دونَ واسطة، لكنّه أوضح أنَّ هذا لا معنى فيه، ولمّا توسَّطت " إلا " وصل الفعل إلى المستثنى، ودلَّ الكلام على معنى، وهذا ما يدلُّ عليه الجزء الثاني من النَّصِّ.

---

(1) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٥٤/١ .

(2) – انظر: سيبويه: الكتاب، ٣١٠/٢.

(3) – انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(٣٤)، ٢٦١/١ .

(4) – ابن السراج: الأصول في النحو، ٢٨١/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والقولُ إنَّ " إلا " واسطةٌ لنصب الفعل مُتأتٍ من القول بلزوم بعض الأفعال، فالأفعال اللازمة ضعيفة ولا تقوى على عمل النّصب، فاحتاج الفعلُ اللازم إليها لنصب المستثنى كما تقوّى الفعل اللازم بحرف الجرّ فتعدَّى إلى المفعول[1].

ونصَّ ابن جني على ضعف الأفعال في حال وقوعها قبل " إلا"، وواو المعيَّة، وقال[2]: "فأوصلوا الفعل إلى ما بعد " إلا " بتوسّط " إلا " بين الفعل وبين ما بعدها من الأسماء، وذلك لضعف الأفعال قبل الواو، و" إلا " عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضُعّفت الأفعال قبل حروف الجرِّ عن مباشرتها الأسماء ونصبها إيَّاها".

ومن أدلّتهم أيضًا ما ذكره أبو البركات الأنباري في قوله[3]:"والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحدٍ منهما، وعدمُ العمل لا يدلُّ على عدم التعدية، ألا ترى أنَّ الهمزة والتضعيف يُعدّيان وليسا عاملين، ونظير ما نحن فيه نصبُهم الاسم في باب المفعول معه نحو:" استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ "، فإنَّ الاسمَ نصب بالفعل المتقدِّم بتقوية الواو فإنَّها قوّت الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه، فكذلك ههنا".

القول الثاني: أنَّ العاملَ في المستثنى هو " إلا " نفسها ؛ لأنَّها قامت مقام الفعل " أستثني " ونابت عنه فعملت[4]، والتقديرُ في " قام القومُ إلا زيدًا "، قام القوم أستثني زيدًا؛ حيث قامت " إلا " مقام

---

(1) – ينظر: أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سدني جلاسر، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٧م، ص١٦٠ .

(2) – ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١٢٦/١ .

(3) – أبو البركات الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(٣٤) ، ٢٦٢/١ .

(4) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٦/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعل " أستثني " فعملت عمله، ونُسِب هذا الرأي للمبرِّد والزجاج[1]، والجرجاني وابن مالك ونسبه ابن مالك إلى سيبويه[2]. قال المبرِّد[3]:" لمَّا قلت جاءَني القومُ، وقع عند السَّامع أنَّ زيدًا فيهم، فلمَّا قلتَ: إلا زيدًا، كانت " إلا " بدلاً من قولك: أعني زيدًا، وأستثني فيمن جاءَني زيدًا، فكانت " إلا " بدلاً من الفعل".

وذكر المبرِّد أنَّ الفعل إذا كان مشغولاً بغيره، فكان موجبًا لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو:"جاءَني إخوتك إلا زيدًا، وكقوله تعالى:﴿فشربوا منه إلا قليلاً منهم﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ونصب على هذا معنى الفعل وإلا دليلٌ على ذلك، فإذا قلت: جاءني القوم لم يُؤمَن أن يقعَ عند السامع أنَّ زيدًا أحدهم، فإذا قال: إلا زيدًا، فالمعنى: لا أعني فيهم زيداً، أو أستثني ممّن ذكرت زيدًا "[4].

ويبدو من هذين النّصّين أنَّ المبرِّد يُلزمُ نصب المستثنى ب "إلا" لنيابتها عن الفعل، وليس بـ " إلا "، كما زعم بعض النحاة .

---

(١) – ينظر: الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، ٢٥٤/١، وابن جني: الخصائص، ٢٧٦/٢، والإسفرائيني: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن،١٩٨١م،ص٢١٣،وأبو حيان: ارتشاف الضرب، ١٥٠٥/٣.

(٢) – ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٧١/٢.

(٣) – المبرِّد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٣٩٠/٤ .

(٤) – المبرِّد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: حنا فاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ٣٩٨/١ .

(٥) – الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل الشلبي،٢٢٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمَّا الزجاج فلم يُصرِّح بأنَّ المستثنى منصوبٌ بمعنى الفعل، وإنما قال[1]:"في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوا إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾[البقرة: ٢٤٦]، لأنَّ الاستثناء إذا كان إيجابًا نحو قولك: جاءَني القومُ إلا زيدًا، فليس في " زيد" المستثنى إلا النصب، والمعنى تولَّوا أستثني قليلاً منهم ".

ويظهر من هذا النّصِّ أنَّ الزجاج لم يقل إنَّ " إلا " بدلٌ من الفعل، وإنَّما ذكر أنَّ الفعل انتصب ؛ لأنَّ الاستثناء موجبٌ، ثمَّ أوضح أنَّ المعنى في الآية الكريمة: تولوا أستثني قليلاً منهم، وهذا ليس دليلاً على أنَّ العاملَ عنده معنى الفعل ؛ لأنَّ أكثر النحاة أوضحوا هذا المعنى .

ويرى ابن مالك رأي المبرد تماماً؛ حيث يقول[2]:"فالمستثنى بـ"إلا" النصب المطلق بها، لا بما قبلها ولا مُعدًّى بها، ولا به مستقبلاً، ولا بأستثني مضمرًا، ولا بأن مقدَّرة بعدها، ولا بـ " أنْ " مخفَّفةً مركبًا منها، ومن " لا"، خلافًا لزعمي ذلك وفاقًا لسيبويه والمبرِّد ". فابن مالك رفض جميع ما جاءَ به من أقوالٍ في العامل سوى ما ذهب إليه.

وردَّ القول بأنَّ " إلا " عملت في المستثنى؛ لأنَّها قامت مقام الفعل "أستثني"، ونابت عنه من وجوهٍ مختلفةٍ عرضها أبو البركات الأنباري:

الوجه الأول: إذا عملت " إلا " النّصب، فهو إعمال لمعناها ؛ لأنَّها قامت مقام الفعل " أستثني"، ولا يجوز إعمال معاني الحروف ؛ لأنَّ عمل معاني الحروف يؤدِّي إلى تقدير الفعل الذي ناب عنه الحرف، فينتفي معنى الإيجاز من تفويض" إلا " من الفعل.

---

[1] – ابن مالك: شرح التسهيل "تسهيل الفوائد"، وتكميل المقاصد"، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو مصرية، ط١، ١٩٧٤، ص: ١٠١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوجه الثاني: أنَّ " إلا " لا يكون ما بعدها منصوبًا دائمًا، فقد يكون مرفوعًا أو مجـــرورًا، فلو عملت " إلا " النصب في المستثنى لما جاءَ ما بعدها مرفوعًا أو مجـــرورًا، ولا قتصرت " إلا " على النصب فنُفي أن تكون هي العاملة.

الوجه الثالث: لو كانت " إلا " هي الناصبة لجاز تقديرها قبل " غير "، فلمَّا لم يجز ذلك لـــم تكن هي الناصبة، فلا يجوز أن يقال: قام القومُ إلا غير زيدٍ؛ لأن ذلك يؤدي إلى إفساد المعنى.

الوجه الرابع: لماذا لا يُقدَّر الفعل " امتنع " بدلاً من "أستثني" فيرتفع ما بعد " إلا " ولا يكون منصوبًا[1].

غير أنَّ التقدير بحسب الحالة الإعرابية، فالمنصوب لا يجوز أن يُقدَّر له إلا فعلٌ متعد ولو كـــان مرفوعاً قدر له فعل رافعٌ له.

ويمكن القول إنَّ تقدير الفعل "امتنع" بدلاً من "أستثني" قد يُخرج تركيب الجملة مـــن دلالتـــه على معنى الإخراج الحاصل بوجود "إلا"؛ لأنَّ تقدير الفعل "أستثني" يتفق مع دلالة الاستثناء على الإخراج، والفرق بين تقدير الفعلين يتضح من خلال التركيبين التاليين:

١- قام القومُ امتنع زيدٌ.

٢- قام القومُ أستثني زيدًا.

فدلالة الجملة الأولى تُفيد الإخبار بقيام القوم وامتناع زيد عن القيام، ولا يفيد ذلك أنَّ زيـــدًا بين القوم، أمَّا الجملة الثانية فتُفيد الإخبار بقيام القوم، وإخراج زيد من نسبة القيام إليه، وربّمـــا يكون زيدٌ مجبرًا على القيام، فيدلُّ ذلك على أنَّ زيدًا جزءٌ من القوم .

---

[1] – انظر: الأنباري: الإنصاف، ٢٦٣/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الوجه الخامس: أنا إذا أعملنا " إلا " بمعنى " أستثني " كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة[1].

والنصب بـ " إلا " على تقدير " أستثني " مرجوحٌ بأنَّه يمكن التأويل على تقدير " امتنع "، ومن ثَمَّ يصبح المستثنى مرفوعًا ؛ ففي قولنا: جاءني القومُ إلا زيدًا، يكون التقدير: جاءني القومُ امتنع زيدٌ[2].

القول الثالث: وهو للكسائي، ومؤدَّاه أنَّ الناصب للمستثنى في نحو: قام القومُ إلا زيدًا، هو "أنَّ" بعد " إلا "، وخبرها محذوف والتقدير: قام القومُ إلا أنَّ زيدًا لم يقم[3].

قال السيرافي[4]:" أما الكسائي فيما حُكي عنه فقال: إنَّما نصبنا المستثنى ؛ لأنَّ تأويله: قام القومُ إلا أنَّ زيدًا لم يقم ".

وأورد السيرافي أيضًا ردَّ الفراءُ على الكسائي وبيَّن الفروق بين القولين وردَّ عليهما بقوله[4]: "قد ردَّه الفراء بأنْ قال: لو كان هذا النّصب بأنَّه لم يفعل لكان مع " لا " أوجب في قولك: قام القوم لا عمروٌ، قال أبو سعيد: ولا يلزم الكسائي ما ألزمه الفراءُ على ظاهر الكلام؛ لأن الكسائي احتج بظهور عاملٍ ناصبٍ بعد " إلا " فتحمل زيدًا على ذلك النصب، وهو أنَّ في قوله:" إلا أنَّ زيدًا لم يقم "، والذي يفسد به قول الكسائي أنَّ " أنَّ " إذا وقعت بعد إلا فلها تقدير؛ لأنَّها واسمها وخبرها في موضع اسمٍ يُقدَّرُ له عاملٌ يعمل فيه، فلو قيل:" قام القومُ إلا أنَّ زيدًا لم

---

(١) – انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ٢٦٢/١-٢٦٤ .

(٢) – انظر: الإسفرائيني: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، ص٢١٣ .

(٣) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٦/٢ ، والسيوطي: همع الهوامع، ٢٥٣/١ .

(٤)– السِّيرافي : شرح السِّيرافي على كتاب سيبويه ،١٠٨/٣

(٥)– السيرافي :شرح السيرافي ، ١٠٨/٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقم "، فلـ"أنَّ " موضع من الإعراب، وهو نصبٌ، وعامله هو العامل في " زيـدًا "، إذا نـصب فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب لموضع أنَّ".

وممَّا هو جديرٌ بالذكر في هذا المقام أنّني وجدتُ رأيًا آخر للكسائي في هذه المسألة مؤدَّاه أنَّ الناصبَ للمستثنى هو المخالفة[1].

قال السيوطي[2]:" إنَّه انتصب – أي المستثنى– لمخالفة الأول؛ لأنَّ المستثنى موجبٌ له القيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور"[2].

ورُدَّ هذا الرأي من وجه أنَّ الخلاف لو كان يُوجبُ النّصب لأوجبه في قولك:" قام زيـدٌ لا عمروٌ"؛ لأنَّ ما بعد " لا " مخالف لما قبلها، ولوجب النصب في مثل:" ما قام زيدٌ لكن عمـروٌ ؛ لأنَّ ما بعد " لكن " مخالف لما قبلها[3].

يمكن القول: إنَّ دلالة الجملة الاستثنائية في " قام القومُ إلا زيدًا "، تختلف عن دلالة الجملـة مع " لكن "، نحو:" قام القومُ لكن زيدًا لم يقم "؛ فالجملة الأولى مع " إلا " أفادت معنى الإخراج؛ حيث أُخرج ما بعد " إلا " من حكم ما قبلها، ولم تدل مع " لكن "، على معنى الإخـراج، وهـو المعنى الذي يقوم الاستثناء عليه؛ لأنَّ " إلا " تتضافر معها قرائن لتدلّ على الاسـتثناء، وهـي علاقة الإخراج، وعلاقة الإخراج هي قرينة معنوية على إرادة " بـاب المـستثنى"، فالمـستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق ؛ فإذا قلنا:" جـاء القـومُ إلا زيدًا "، فقد أُسند المجيءُ إلى القوم فأُخرج " زيدٌ " من هذا الإسناد[4].

---

(1) – انظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، وضع هوامشه وفهارسه: محمد الشعار، إشراف: إميل بـديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ٢/٢٨٥.

(2) – السيوطي: همع الهوامع، ٣/٢٥٣ .

(3) – انظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ٢/٣٨٥ .

(4) – انظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، ص: ١٩٩م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكذلك تتضافر " إلا "، وهي قرينة لفظية مع معنى الإخراج، وهي قرينة معنوية ليفهم من كليهما، ومعهما " النصب " وغيره من القرائن معنى الاستثناء[1].

ويلاحظ أنَّ معظم النحاة المتأخرين يُرجِّحون مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فابن يعيش يُضعِّفُ مذهب المبرِّد، ويُرجِّحُ عليه مذهب سيبويه[2].

ويرجِّح الإسفرائيني مذهب سيبويه، وهو أن العامل في المستثنى ما قبله بتوسط " إلا "، وأنَّه نُصب لأنَّه شابه المفعول في كونه فضلةً جاء بعد تمام الكلام[3].

ويرى ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) أنَّ الصحيح من مذاهب النحويين في هذه المسألة هو أن الناصب للمستثنى ما قبله بواسطة " إلا "[4]، وهو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، واختاره الموصلي، وما أميل إلى الأخذ به.

---

(١) – انظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٠ .

(٢) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٧/٢ .

(٣) – الإسفرائيني: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، ص: ٢١٣ .

(٤) – انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط/١٥، ١٩٧٢م، ٥٩٨/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثامن: ماهيَّةُ (حاشا) في الاستثناء:

حاشا من الموادّ اللُّغوية التي اختلف النحاة في حقيقتها، وتباينت أقوالهم فيهـا، وقـد وقـف الموصلي عند هذه المسألة؛ حيثُ نقل خلاف النُّحاة في كون (حاشا) فعلاً أو حرفـاً، فـذكر أنَّ سيبويه ذهب إلى أنَّها حرفُ جرٍّ، واستدَّل على ذلك بمجيءِ ما بعـدها مجـروراً بهـا كقـول الشاعر[1]:

حاشا أَبي ثوبان إنَّ أبا ثوبان ليس بزمَّيلِ فَدِمِ

ودخول (حاشا) على ياء المتكلِّم من غير أَنْ تُعمد بنون الوقاية، كقول الشاعر[2]:

حاشاي إِنِّي مُسلمٌ معذورُ

وعدم دخول (ما) المصدرية عليها، كما تدخل على (عدا) و(خلا)[3].

وذكر الموصلي رأياً للكسائي والمازني مُؤَدَّاهُ أَنَّ (حاشا) فعلٌ، واستدلاّ على ذلك بتـصرُّف (حاشا) تصرُّف الأَفعال، كقول الشاعر[4]:

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه ولا أُحاشي من الأقوام من أَحد

حيث جاء (أُحاشي) فعلاً مضارعاً متصرِّفاً من (حاشى)[5].

---

(1) – القائل الجُميح الأسدي، واسمه المنقذ بن طماح، ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، ١٦٥/٢، وابن يعيش: شرح المفصّل، ٨٤/٢ .

(2) – القائل: الأقيشر الأسدي، وتمام البيت:

في فتيةٍ جعلوا الصَّليب إلههم حاشاي إِنِّي مسلمٌ معذورُ

انظر: السيوطي: همع الهوامع، ١٣٢/١ .

(3) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٥٠/١ .

(4) – القائل: النابغة الذُّبياني: انظر: الأشموني: شرح الأشموني، ١٦٧/٢ .

(5) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٥٠/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وردَّ الموصلي هذا الرَّأي بأنَّ المتصرِّف فعلٌ بمعنى (جانب) مأخوذٌ من (الحشا) وهو الجانب، واتفاق الألفاظ يدُّل على اتفاق المعاني، وحينئذٍ لا يتعد النَّصب بها[1]، كما احتجا لرأيهما بتعلُّق حرف الجرِّ (اللام) بها، وحذف ألفها في مثل (حاشَ لله) وحرف الجرِّ إنَّما يتعلَّقُ بالأفعال، وردَّه الموصلي بأنَّ الحذف قد يدخلُ الحرف كما في رُبَّ وسوف[2]،وأنَّ اللاَّم زائدةٌ فلا تتعلَّقُ بشيءٍ كما في قوله تعالى:﴿**قل عسى أن يكون رَدِفَ لكم بعض الذي تستعجلون**﴾ [سورة النمل، الآية: ٧٢]، وبأنَّ الحذف قد يدخل الحرف كما في (رُبَّ) و(سوف)[3].

واحتجا بورود النصب بـ(حاشا) كقول الشاعر[4]: حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع

حيث نُصبَ كلمة (الشيطان) بـ(حاشا) على أنَّها للاستثناء.

وما نسبه الموصلي للكسائي والمازني هو مذهبُ جمهور الكوفيين[5]، وأمَّا ما أورده من ردودٍ على ما احتج به الكسائي والمازني في ما ذهبا إليه فهي ردود سيبويه وجمهور البصريين على الكوفيين[6].

وأمَّا الرَّأي الثالث الذي أورده الموصلي في هذه المسألة فهو للفرَّاء؛ حيث ذكر أنَّه ذهب إلى أنَّ (حاشا) فعلٌ لا فاعلَ له، وأفسد الموصلي هذا الرَّأي لامتناع وجود فعلٍ لا فاعل له[7]، ثمَّ

---

(١) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٥٠/١ .

(٢) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٥٠/١ .

(٣) – لم ينسب لأحدٍ وتمام البيت: اللهمَّ اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع

انظر: الأشموني: شرح الأشموني ١٦٥/٢، وابن يعيش: شرح المفصَّل ٤٧/٨ .

(٤) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٥٠/١ .

(٥) – انظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم(٣٧)، ٢٧٨/٢، والأنباري: البيان، ٤٠/٢.

(٦) – انظر: الأنباري: الإنصاف، ٢٧٨/١ والأنباري: البيان، ٤٠/٢

(٧) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٢٥٠/١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكر الموصلي رأياً رابعاً نسبه للمبرِّد مؤدَّاه أنَّ (حاشا) تكون تارةً حرف جرٍّ لورود الجرِّ بهـا، وتكون تارةً ثانيةً فعلاً، وفيها ضمير هو الفعال لتصرُّفها وسماع النَّصبِ بها[١].

ونُسِبَ هذا الرأي إلى الجرمي والمازني[٢] والزجاج[٣] أيضاً.

واختار الموصلي رأي سيبويه ووصفه بأنَّه الأظهر[٤] وهو اختيار أبي البركات الأنبـاري أيضاً[٥].

والعودة إلى المصادر النحوية تفيد بأنَّ الأقوالَ متضاربةٌ في حقيقة (حاشا) عند الكوفيين، إذ نسبت بعض هذه المصادر إلى الكوفيين كافةً القول بأنَّ (حاشا) فعلٌ ماضٍ أصالةً[٦]، ونسبت إلى بعضهم القول بأنَّها فعلٌ ماضٍ استعمل استعمال الأدوات فحُذف فاعلها[٧]، ونسبت بعـض هـذه المصادر إلى الفرَّاء وحده أنَّه قال:" (إنَّها فعلٌ لا فاعل له) "[٨]، غير أنَّ ابن هشام نـسب إلـى الفرَّاءِ وأبي عمرو الشيباني من الكوفيين أنَّهما قالا: "إنَّ "حاشا" تُستعملُ كثيراً حرفاً، وقليلاً فعلاً متعدِّياً جامداً لتضمُّنه معنى (إلا) الاستثنائية"[٩].

---

(١) – الموصلي : شرح الكافية ، ١/٢٥٠.

(٢)- انظر: السابق، ١/٢٥٠، والمبرِّد: المقتضب،٤/٣٩١.

(٣) – انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/٦٢١ .

(٤) – انظر: ابن السراج: الأصول في النحو: ١/٢٨٨ .

(٥) – انظر: الموصلي: شرح الكافية، ١/٢٥٠ .

(٦) – انظر: الأنباري: الإنصاف، ١/٢٧٩ .

(٧) – انظر: الأنباري: الإنصاف، ١/٢٧٨، والأنباري: البيان، ٢/٤٠، والمالقي: رصف المباني، تحقيق أحمد الخراط، ٢٥٦ .

(٨) – انظر: الأنباري: الإنصاف ١/٢٧٨، والمرادي: الجنى الداني، ٥١٤ .

(٩) – انظر: ابن يعيش: شرح المفصَّل ٢/٨٤، والمالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط٢، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبدو لي من هذه الآراء المختلفة أنَّ الذي يجب أن يُعتمدُ عليه في تحقيق هُويَّة (حاشا) هو الاستعمال ومنزلتها في التركيب؛ لأنَّها قد ترِدُ في تركيبٍ وتكون فعلاً، وترد في تركيبٍ آخر وتكون حرفاً، لذا فمتى وقعت في تركيبٍ واستُعملت فيه استعمال الأفعال حكمنا عليها بأنَّها فعلٌ في هذا المقام، ومتى وقعت في تركيب آخر واستعملت فيه استعمال الحروف حكمنا عليها بأنَّها حرفٌ؛ لأنَّها من الموادِّ اللُّغوية التي لا تخلصُ للحرفية فتقبل خواصَّ الحروف جميعها، ولا تخلص للفعلية فتقبل خواصَّ الأفعال جميعها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرَّابع

اختياراته في التَّوابع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتناول هذا الفصل اختيارات الموصلي في التوابع ، وجعلته في أربعة مباحث

درستُ فيها المسائل الآتية:

- **العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ.**
- **العطف على الضمير المرفوع المتصل.**
- **إبدال النكرة من المعرفة.**
- **توكيد النكرة معنوياً.**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول: العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجارّ

لا خلافَ بين النحاة في جواز مثل: "مررتُ بك وبزيدٍ"؛ لأنَّه عطفٌ على الضميرِ المجرور وأُعيد حرف الجر، فإذا قال قائلٌ "مررتُ بك وزيدٍ" ففيه خلافٌ بين النَّحويين؛ وبذلك لأنَّه عطفٌ على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، ونقل الموصلي خلافَ النُّحاة حول هذهِ المسألة؛ إذ ذكر أنَّ البصريين يشترطون إعادة حرف الجر عند عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور، أما الكوفيون فأجازوا ذلك دونَ إعادة حرف الجر[1].

وذكر الموصلي أنَّ الكوفيين احتجوا لرأيهم بأنَّ الضمير المتصل المَّجرور لمَّا كان فَضلةً كالضمير المنصوب جاز العطف عليه من غير إعادة العامل، كالعطف على الضمير المنصوب، وردَّه الموصلي بأنَّ المجرور كالجزءِ وكالتنوين بخلاف المنصوب[2].

واحتجوا بالسَّماع أيضاً ومنه قوله تعالى: "**واتقوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحامِ**"[3]، على قراءة حمزة، حيث عطف "الأرحام" على الضمير في "به" من غير إعادة الجار، وردَّه الموصلي بأنَّ الشاهد القرآني على هذهِ القراءة يحتملُ وجهين:

الأول: أنَّ الواو ليست للعطف بل للقسم.

الثاني: أنَّ "الأرحام" مخفوضٌ بحرف جرٍّ مقدَّرٍ حُذف لدلالة الأول عليه، والتقدير: "وبه وبالأرحام"[4].

وذكر أبو البركات الأنبا ري هذا التوجيه قبل الموصلي.[5]

---

(1) انظر: الموصلي، شرح الكافية، ٢٩٨/١.

(2) انظر: السَّابق، ٢٩٨/١.

(3) النِّساء / ١.

(4) انظر: الموصلي، شرح الكافية، ٢٩٩/١.

(5) انظر: الأنبا ري : الإنصاف٤٦٧/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن السَّماع قول الشاعر:[1]

فاليوم قَرَّبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ

حيث عطف "الأيام" على الضمير في "بك" من غير إعادة الجار، وعَدَّه الموصلي من الشَّاذِّ، أو أنَّ "الأيام" مجرورٌ بحرف جرٍّ مقدَّرٍ حذف لدلالة الأول عليه[2].

وبهذا فالموصلي لا يُجيزُ عطفَ الظاهر على الضَّمير المتصل المجرور من غير إعادة الجارّ موافقاً بذلك جمهور البصريين.

والعودة إلى مصادر النَّحو تُبيِّنُ أنَّ ثَمَّة ثلاثة آراءٍ في هذه المسألة:

الرأي الأول: ومُؤَدَّاه أنَّ عطفَ الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور لا يجوز إلا بإعادة الجارّ، وهو رأي سيبويه[3] والمبرِّد[4] والزَّجَّاج[5] وابن السَّرَّاج[6] واختاره الفارسي [7] والزَّمخشري[8] وأبو البركات والأنباري[9] والعكبري [10] وابن يعيش[11]، ونُسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين[12]، ولم يُجز سيبويه العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ؛إذ يقول:" فلا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم؛ لأنَّك لا تعطفُ المظهر على المضمر

---

[1] مجهول القائل ، انظر سيبويه : الكتاب ،٣٨٣/٢.

(٢) انظر: الموصلي: شرح الكافية ، ٢٩٩/١.

(٣)انظر: سيبويه، الكتاب،٢٤٨/١

(٤) انظر: المبِّرد، المقتضب، ١٥٢/٤

(٥) انظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ٦/٢.

(٦) انظر: ابن السَّرَّاج: الأصول في النَّحو ، ٧٩/٢

(٧) انظر: الفارسي: الحُجة للقرَّاء السبعة، ١٢١/١.

(٨) انظر: الزمخشري: المفصَّل، ١٢٤.

(٩)انظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٦٣/٢-٤٧٤

(١٠) انظر: ابن يعيش: شرح المفصَّل، ٧٧/٣.

[11] انظر: ابن يعيش: شرح المفصَّل، ٧٧/٣.

[12]انظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٦٣/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المجرور ألا ترى أنَّه يجوز لك أن تقول: "هذا لكَ نفسِك ولكم أجمعين"ولا يجوز أن تقول: "هذا لك وأخيك" .

ويقول أيضاً: " تقول: " مررتُ بزيدٍ وبكَ" و "مررتُ بك وبزيدٍ" وذلك بإعادة الجارّ، ولا تقــول: "مررتُ بكَ وزيدٍ" و "هذا أبوك وعمرٍو" كراهية إشراك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبلــه دون إعادة الخافض".[1]وأضاف: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطرَّ الشاعر[2]، واستشهد مستدلاً على ذلك بقول الشاعر[3]

آبَكَ أيَّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ من حُمُرِ الجِلَّة جَأْبِ حَشورِ

بعطف " مُصَدَّرِ" على الضمير المجرور في " بِيَ"[4].

فسيبويه يُجيزُ عطف الظاهر على المُضمر المجرور من غير إعادة الجارّ في ضرورة الشِّعر.

واحتجَّ البصريون لرأيهم بأن ما ذهبوا إليه هو الأكثر في السَّماع[5] نحو قوله تعالى[6]: **﴿فقال لها وللأرضِ ﴾**وقوله[7]:**﴿ يُنجِّيكم منها ومن كلِّ كربٍ﴾**.

واحتجوا لرأيهم بما يتفق والقياس أيضاً ، ومنه قولهم : " إنّ الجارّ والمجرور بمنزلــة شيءٍ واحدٍ فإذا عطفتَ على الضمير المجرور فكأنك عطفت اسماً واحداً على اسمٍ وحرفٍ، إذ لا يتصوَّر أن تعطف على الكلمة دون بعضها، ولذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفتَ اسماً

---

(1) انظر: سيبويه: الكتاب، ٣٨٢/٢.

(2) انظر: السَّابق، ٣٨٢/٢.

(3) السَّابق، ٣٨٢/٢.

(4) السَّابق، ٣٨٢/٢.

(5) السُّيوطي: همع الهوامع، ١٨٩/٣.

(6) فُصِّلت /١١.

(7) غافر /٨٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وحرفاً على اسمٍ وحرفٍ مثله[1].

ومنه قولهم: إنَّ ضمير الجرِّ شبيهٌ بالتنوين، فلا يُعطفُ عليه كما لا يُعطَفُ على التنوين؛ لأنَّ الضمير المجرور على حرفٍ واحدٍ فأشبه التنوين، فالجامع بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما على حرفٍ واحدٍ[2].

ومنه ما ذهبوا إليه من القول: بامتناع عطف الضَّمير المجرور على الظاهر والمجرور بالإجماع، فامتنع قول: لا مررتُ بزيدٍ وكَ"، وكذلك امتنع عطف الظاهر المجرور على الضمير المجرور، فلا نقول: "مررتُ بكَ وزيدٍ"؛ لأنَّ الأسماء تشترك في العطف، فكما امتنع كونها معطوفةً، امتنع كونها معطوفاً عليها[3]، ونُسِبَ هذا التفسير للمازني[4].

الرَّأي الثاني: جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ، وهو رأي الكوفيين[5]، ويونس والأخفش[5] وقطرب[6]، والفرَّاء[7]، واختاره ابن مالك[8]، وأبو حيَّان الأندلسي[9]، واستدلوا على ذلك بالسَّماع والقياس، فأمَّا السَّماعُ فممَّا ورد في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى[10]: "**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**"على قراءة حمزة بِجرِّ "الأرحام" وقوله تعالى: "**وكفرٌ به والمسجدِ الحرام**"[11].

---

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح الجمل ٢٤٧/١ والرَّي: شرح الكافية ٣٥٧/٢، والعكبري: اللُّباب في علل البناء والأعراب، ٤٣٢/١

(2) انظر: سيبويه: الكتاب ٣٨١/٢، والأنباري: الإنصاف، ٤٦٦/٢

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٦٦/٢، وابن عصفور: شرح الجمل، ٢٤٧/١، وابن أبي الرَّبيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عيَّاد الثبيتي، ٣٤٧/١.

(4) انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ١٢٨/٥.

(5) انظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللَّافظ، تحقيق عدنان الدُّوري، ص٦٤٦.

(6) انظر: الزبيدي: ائتلاف النُّصرة، ٦٢.

(7) انظر: الفرَّاء: معاني القرآن، ٢٥٢/١.

(8) أنظر: ابن مالك: شرح التَّسهيل، ٢٣٢/٣.

(9) انظر، أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرب، ٦٥٨/٢.

(10) النساء، ١.

(11) البقرة، ٢١٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي كلام العرب من النَّثر ما حكاه قطرب "ما فيها غيرُه وفرسِه" بجرّ "فرسه" بالعطف على الهاء[1]

ومن الشِّعر قول الشاعر[2]:

تُعلَّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا وما بينهما والكعبِ غوطٌ نفانِفُ

بعطف "الكعب" على الضمير المجرور في "بينهما"

وأما القياسُ فمن وجهين[3]:

أحدهما: أنَّه كما جاز أن يبدل من الضمير المتصل المجرور ويؤكّد بغير إعادة المجرور كذلك يُعْطَفُ عليه بدونه.

والثاني: أنَّه لمَّا كان الضمير المجرور فضلةً كالضمير المنصوب، جاز العطف عليه من غير إعادة العامل، كما يُعطف على الضَّمير المنصوب.

وردَّ البصريون ما احتجَّ به الكوفيون، وأهمُّه قراءة حمزة: **"واتقوا اللهَ الذي تساءلونَ به والأرحامِ"**، فلا يكاد واحدٌ من النحويين يذكرُ هذهِ المسألة إلا ويذكر هذا الشاهد مبيِّنًا رأيه فيه، فمن تخريجات البصريين لهذا الشاهد ولغيره من الشواهد أنَّهم قدَّروا جارًّا محذوفاً قبل الاسم الظاهر المعطوف على الضمير المتصل المجرور على نيَّة تكرار الجارّ لتقدُّم ذكره،

وجعل ابنُ جني ذلك من قبيل أنَّ المحذوفَ إذا دلَّت الدَّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللَّفظ ما يمنع منه.[4]

---

(١) ينظر: ابن مالك، شارع العمدة، ٦٦١، وشرح التسهيل، ٢٣٣/٣.
(٢) قائله مسكين الدارمي: انظر: ابن مالك: شرح العمدة، ٦٦٣.
(٣) ينظر: ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٣٤٧/١ ، وأبو حيان: البحر المحيط ١٥٧/٢.
(٤) انظر: ابن جني: اللُّمع، ١٥٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذهب المبرّد إلى أبعد من هذا، فهو يرى أنَّ هذه القراءة لا تجوز ولا تصح، إذ قال:[1] "وقرأ حمزة "الذي يتساءلون به والأرحامِ"، وهذا هنا لا يجوز عندنا إلا أن يضطرُّ إليه شاعر"، فالمبرِّد شأنه شأن جمهور البصريين – لا يجوِّز العطف على الضمير المجرور إلا للضرورة الشِعرية.

وردَّ ابنُ يعيش ما ذهب إليه المبرد قائلاً: إن هذه القراءة قراءةٌ صحيحةٌ وردت عن إمامٍ ثقةٍ، ولا يجوزُ النَّقل عن الثقة كما قُرئت عن جماعةٍ من غير السَّبعة، كابن مسعود، وابن عبَّاس، والقاسم، وإبراهيم النُّخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد، وإذا صحَّت روايتها عنهم فلا يجوز ردُّها".[2]

وضعَّفَ أبو علي الفارسي الوجهَ الذي خرِّجت به القراءة بجرِّ "الأرحامِ" على أنَّها معطوفٌ على الضَّمير المجرور بالباء، إذ قال: "وهذا ضعيفٌ في القياس، وقليلٌ في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"[3] .

وضعَّف العكبري القول إنَّ الأرحام مجرورة بالقسم، وعلَّل ذلك بقوله[4]: "لأنَّ الأخبار وردت بالنَّهي عن الحلف بالآباء، ومن ثُمَّ الأرحام؛ ولأنَّ التقدير في القسم: "وربِّ الأرحام"، وهذا أعنى عنه ما قبله"، ودافع أبو حيَّان عن هذه القراءة بقوله[5]: "ومن ادَّعى اللَّحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب" .

---

(١) المبرد: الكامل في اللغة، ١٣٠/٢، والمبرد: المقتضب، ١٥٢/٤

(٢) انظر: ابن يعيش: شرح المفصّل ٧٨/٣.

(٣) الفارسي: الحُجة للقراءِ السَّبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٩١، ١٢٢/١.

(٤) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٢٦٤/١.

(٥) أبو حيان : البحر المحيط ، ١٤٧/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الشواهد التي استشهد بها الكوفيون قوله تعالى: "**وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ**"، وذهب الأنباري إلى أنَّ لا حُجَّة للكوفيين فيه، وعلَّل ذلك بأنَّ "المسجد الحرام" مجرورٌ بالعطف على "سبيل الله" وليس بالعطف على "به" والتقدير فيه: "وصدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام"[1].

وذكر الأزهري أنَّ "المسجد" جُرَّ بباءٍ محذوفةٍ مقدَّرةٍ دلَّ عليها ما قبلها، وليس بالعطف، والجار والمجرور معطوفٌ على "به"[2].

وأما ما احتج به الكوفيون من قول الشاعر: فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

فرُدَّ بأنَّه مجرورٌ بالقسم، وليس بالعطف على الكاف في (بك)[3]

وأما قول الشاعر: وما بينها والكعبِ غُوطٌ نفانِفُ

فردَّه الأنباري بأنَّه ليس لهم فيه حجة؛ لأنَّه مجرور على تقدير تكرير "بين" مرة أُخرى، كأنَّه قال: "وما بينها وبين الكعبِ" فحُذفت الثانية لما دلَّت الأولى عليها[4].

وإنَّ حملَ ما استشهد به الكوفيون من الشعر على العطف كان شاذاً والشاذ لا يُقاسُ عليه[5]، وقيل: إنَّ من الأبيات التي احتجوا بها لا يثبت في الرِّواية، وما يثبت منها فهو شاذٌّ[6]

وأنكر ابن مالك ما احتجَّ به البصريون، ومن ذلك تشبيههم الضَّمير بالتنوين؛ لأنَّه لا يترتب إيجابٌ ولا منعٌ، ولو مُنِعَ من العطف عليه لمُنع من توكيده، ومن الإبدال منه؛ لأنَّ التنوين لا يؤكَّد ولا يُبدل منه، وضمير الجرِّ يؤكد ويُبدَلُ منه بإجماعٍ، فللعطف عليه أسوةٌ بهما، وبيَّن أنَّه

---

(1) انظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٧١/٢

(2) انظر: الأزهري: شرح التصريح، ١٥٢/٢.

(3) انظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٧٢/٢

(4) انظر: السابق ٤٧٣/٢.

(5) انظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٧٤/٢.

(6) العكبري: اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٤٣٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لو كان حلول كلٍّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه محلَّ الآخر شرطاً في صحة العطف لكان قولك: "رُبَّ رجلٍ وأخيه"،و "أيّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها"[1]، و "كم ناقةٍ لك وفصيلِها" غير جائز، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدُّمها، وتأخُّر ما عطفت عليه كثير، فكما جاز فيها العطف ينبغي جوازه في نحو: مررتُ بك وزيدٍ[2].

الرأي الثالث: ومؤدَّاه جواز العطف على الضمير المجرور المتصل بغير إعادة الجار، وذلك بعد أن يؤكد بضميرٍ منفصلٍ مرفوعٍ نحو: "مَرَرْتُ بكَ أنتَ وزيدٍ"، دليل ذلك القياس على العطف على الضمير المتصل المرفوع، وهو رأي الجرمي والزّيادي[3]، وردَّه الرَّضي لعدم السَّماع، ولأنَّ تأكيد المجرور بالمرفوع يخالف القياس، والأولى إعادة الجارّ؛ لأنَّه أخفُّ[4].

وأرى أنَّ ما ذهب إليه البصريون واختاره الموصلي مردودٌ لكثرة السَّماع الصَّحيح والاستعمال الفصيح وضعف تأويلاتهم في قوله تعالى: " **الذي تساءلون به والأرحامَ** "، فلا يجوز أنْ تكون الواو للقسم ، لأنه يكون قسمٌ للسؤال ، لأنّ قبله : " **واتقوا الله الذي تساءلون به** " وقسم السؤال لا يكون إلا مع الآباء وكذلك لا يجوز أن تكون " **الأرحام** " مجرورةً ببناءٍ مقدَّرةٍ ،لأنَّ حرف الجر لا يعملُ مقدَّراً في الاختيار إلا في نحو : " والله لأفعلنَّ "[5]

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم جواز العطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجارّ صحيحٌ فصيحٌ في الاستعمال اللُّغوي ودليلُ ذلك ما نقله البغدادي عن القشيري

---

[1] مجهول القائل ، وتمامه: إذا ما رجالٌ بالرّجال استقلّتِ ، انظر: ابن مالك : شرح عمدة الحافظ/٤٨٨.

[2] انظر: ابن مالك: شرح التَّسهيل، ٢٣٣/٣، وشرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللاَّفظ، تحقيق عدنان الدُّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧، ٦٦٥-٦٦٦.

[3] انظر: أبو حيان: ارتشاف الضَّرب ٦٥٨/٢.

[4] انظر: الرَّضي: شرح الكافية ٣٦٠/٣.

[5] انظر: السابق٣٥٩/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في تفسيره مؤيِّداً القراءة، بجرّ "الأرحام"، ومعقِّباً على ردّ بعض الأئمة لهذه القراءة، وفيه يقول:[1] "لعلّهم أرادوا أنّه صحيحٌ فصيحٌ، وإنْ كان غيره أفصح، فإنّا لا ندَّعي أنّ كلّ القراءات على أفصح الدَّرجات في الفصاحة،وإن أرادوا غير هذا فلا يقلَّد فيه أئمة اللُّغة والنَّحو، فإنّ القراءات التي قرأ بها الأئمة ثبت عن النبي – صلى الله عليه وسلَّم – وهذا كلامٌ حسنٌ صحيحٌ".

وأرى أنّ معنى العطف واضحٌ في الآية الكريمة "**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**" على قراءة حمزة بجرّ "الأرحام"، وفي غيرها من الشَّواهد القرآنية التي احتجّ بها الكوفيون لرأيهم.

ونظراً لورود عطف الظاهر على الضَّمير المتصل المجرور من غير إعادة الجارّ في كلام العرب نظماً ونثراً، فليسَ ثمَّة حاجةٌ إلى حمل ذلك في الشعّر على الضَّرورة، أو تأويل النُّصوص وإخراجها على ظاهرها، أو القول بشذوذها، وإنَّما يجب تأويلها على معنى العطف.

وعليه أرى أنّ اختيار الموصلي لم يجئ موافقاً للسَّماع الكثير الوارد نظماً ونثراً

---

[1] البغدادي: "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، ط١، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦، ١٢٩/٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني: العطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل

ذكر الموصلي أنّ البصريين لا يُجيزون العطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل إلا إذا أُكِّدَ بمنفصل نحو "ضربتُ أنا وزيدٌ" وقوله تعالى[1]: ﴿**اسكن أنت وزوجُك الجنَّة**﴾، أو كان في الكلام فاصلٌ يقوم مقام التوكيد، نحو: "ضربتُ اليومَ وزيدٌ" وقوله تعالى[2]: ﴿**لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾؛ حيث عطف "الآباء" على الضمير المرفوع المتصل في "أشركنا" حين فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي[3]، ثُمَّ ذكر الموصلي أنَّ البصريين احتجُّوا لرأيهم بأنَّ هذا الضمير، وإنْ كان مستتراً كان العطف عليه كعطف لفظ الاسم على لفظ الفعل، وإن كان بارزاً كان عطفه على جزء الفعل.[4]

أمَّا الكوفيُّون فلم يذكر الموصلي رأيهم في هذه المسألة، غير أنَّه أورد شاهداً شعرياً استدل به الكوفيون على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل وهو قول الشاعر:[5]

قُلْتُ إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادى كنعاج الفلا تعسَّفْنَ رَمْلا

حيث عطف الاسم الظاهر "زُهْرٌ" على الفاعل المستتر في الفعل "أقبلتْ" من غير توكيدٍ ولا فصلٍ، وردَّ الموصلي هذا الشاهد بأنَّه ضرورةٌ لا يُقاسُ عليه.[6]

وبهذا فالموصلي لا يجيز العطف على الضمير المرفوع المتصل موافقاً بذلك جمهور البصريين.

---

[1] سورة البقرة / ٣٥

[2] سورة الأنعام / ١٤٨

[3] انظر: الموصلي: شرح الكافية ١ / ٢٩٨

[4] انظر: السابق ، ١ / ٢٩٨

[5] قائله عمر بن أبي ربيعة، ينظر: سيبويه: الكتاب ١ /٣٩٠ والأنباري: الإنصاف، ٤٧٥/١

[6] انظر: الموصلي: شرح الكافيه، ١ / ٢٩٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

فالمسألة إذن هل يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير أن يؤكد، أو يوجد في الكلام ما يقوم مقام التوكيد؟

والعودة إلى مصادر النحو تُبيِّنُ أنَّه لا خلافَ بين النُّحاة في جواز العطف على الضمائر المنفصلة والضمائر المنصوبة المتصلة بلا قيد ولا شرط، ولكنَّهم اختلفوا في حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل بين مانعٍ ومُجيزٍ، وفي ما يأتي تفصيل ذلك:

- **الرأي الأول:** ومُؤَدَّاه عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل سواءً أكان بارزاً أم متصلاً إلا بعد تأكيد الضمير المرفوع المتصل أو وجود فاصل، وهو رأي جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه[١] ووافقه المبرِّد[٢] والزَّجَّاج[٣] وابن السَّرَّاج[٤] وابن جنِّي[٥] والصَّيْمري[٦] وابن يعيش[٧].

فسيبويه يرى أنَّ عطف الظاهر على المضمر المرفوع المتصل في الفعل قبيحٌ ومثَّل لذلك بقوله: "فعلتُ وعبدُ الله" و "أفعلُ وعبدُ الله[٨]" إلا أنه يقال: فعلت أنا وعبد الله،و "أفعل أنا وعبدُ الله" فإعادة الضمير المنفصل وسيلة للتخلُّص من هذا القُبْح، ومثَّل له بقوله "ذهبتُ أنا وزيدٌ" وقوله تعالى[٩]: ﴿**فاذهب أنت وربُّك**﴾[١٠].

---

[١] انظر: سيبويه: الكتاب، ٢ / ٣٧٨

[٢] انظر: المبرِّد: المقتضب، ٣ / ٢١٠

[٣] انظر: الزَّجَّاج: معاني القرآن وإعرابه، ٧٠/٥

[٤] انظر: ابن السَّرَّاج : الأصول في النحو، ٢ /٧٨

[٥] انظر: ابن جني : اللمع / ١٥٦

[٦] انظر: الصيمري: التبصرة والتذكرة، ١ / ١٣٩

[٧] انظر: ابن يعيش : شرح المفصل، ٧٦/٣.

[٨] انظر: سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٨٩

[٩] سورة المائدة، /٢٤

[١٠] انظر: سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٨٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأورد سيبويه عن الخليل أنَّ العطف على الضمير المرفوع المتصل إنَّما قَبُحَ من قِبَلِ أنَّ الإضمارَ يُبني عليه الفعل، فاستقبحوا أنْ يشرك المظهر مضمراً يُغيِّر الفعلَ عن حالـــه إذا بَعُـدَ منه، فإن نعته حَسُنَ أن يشركه المظهر، وذلك قولك : "ذهبتَ أنتَ وزيدٌ"، وقوله تعالى: ﴿**فاذهب أنت وربك**﴾ وقوله[1] : ﴿**اسكن أنتَ وزوجُك الجنَّة**﴾، وذلك أنَّك لما وصفته حَسُنَ الكلام حيـث طوّله وأكّده"[2]

وتبعه في هذا المبرِّد[3] والزَّجاج[4] وابـن الـسَّرَّاج[5] وابـن جنِّـي[6] والـصَّيْمري[7] والزَّمخشري[8] وابن يعيش [9] ، ويعلِّل ابن يعيش عدم صحة العطف على الضمير المرفـوع المتصل بأنَّ هذا الضمير فاعل، وهو ضميرٌ متصلٌ بالفعل فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ لأنَّ الفاعل لازمٌ للفعل لابدَّ له منه، ولذلك تغيَّر له الفعل، فنقول: "ضربْتُ" و"ضربْنا"، فنسكِّن الباء، وقد كانت مفتوحة، وكونه متصلاً غير مستقلٍّ بنفسه، يؤكد ما ذكرنا من شدة اتصاله بالفعل، وربما كان مستتراً مستكناً في الفعل نحو: "قـم" و"اضـرب"، و"زيـدٌ قـامَ وضربَ"، وإذا كان بمنزلة جزء منه، وحرفٍ من حروفه قبح العطف عليه؛ لأنَّه يصير كالعطف على لفظ الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنعٌ، من قِبَلِ أنَّ المراد من العطف الاشتراك في

---

(1) سورة البقرة / ٣٥، سورة الأعراف / ١٩.

(2) انظر: سيبويه: الكتاب، ٣٧٧/٢.

(3) انظر: المبرِّد: المقتضب، ٣ / ٢١٠ .

(4) انظر: الزَّجَّاج: معاني القرآن وإعرابه، ٧٠/٥.

(5) انظر: ابن السَّرَّاج : الأصول في النحو، ٢ /٧٨.

(6) انظر: ابن جني : اللمع / ١٥٦ .

(7) انظر: الصيمري: التبصرة والتذكرة، ١ / ١٣٩.

(8) انظر: انظر: الزمخشري: المفصَّل، ١٢٤.

(9) انظر: ابن يعيش : شرح المفصل، ٧٦/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تأثير العامل، وعوامل الأفعال لا تعملُ في الأسماء، فلذلك قَبُح أن نقول: "قُمْتُ وزيدٌ" حتى نقول: "قمتُ أنا وزيدٌ"، فنؤكِّده فيكون التأكيد منبِّهاً على الاسم، ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفاً عليه، إذ لو كان معطوفاً لكان تأكيداً مثله، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ المُرَاد إشراكه في عمل الفعل لا في التأكيد[1].

فالسبب في مثل هذا القُبْح يكمنُ في أنَّ المعطوف عليه مقدَّرٌ أو متصلٌ ملفوظٌ، أما حين يكون مستتراً ومعطوفاً عليه من غير فاصل بالضمير المؤكد كما في "قام وزيدٌ" فالعطف شديدُ القُبْح؛ لأنَّ الاسم يبدو معطوفاً على الفعل، وهذا لا يجوز، يقول أبو البركات الأنباري[2]: "وإنَّما قلنا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، وذلك لا يجوز إما أن يكون مقدراً فيه نحو : "قام وزيد"فكأنه قد عطف اسماً على فعلٍ، وإنْ كان ملفوظاً به نحو: "قُمْتُ وزيدٌ" فالتاء بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوَّزنا العطف عليه، لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز".

فالبصريون يُجمعِون على ضرورة تأكيد الضمير المتصل المرفوع أو فصله بفاصلٍ ما قبل العطف عليه، ونستنتج من الأسباب التي أوردوها لذلك أنَّ القبح في العطف من غير توكيدٍ أو فصلٍ يعود إلى قصر الكلام؛ حيث إنَّ هذا القبح يزول عند إطالة الكلام في الجملة عن طريق الفصل أو التوكيد بلفظةٍ جديدةٍ، ثم إنَّهم يُجمِعون على أنَّ الضمير المتصل المرفوع جزءٌ من الفعل، والمعطوف عليه عطف على الفعل، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ التغيير الصَّرفي الطارئ الفعل مع بعض هذه الضمائر المتصلة سببٌ يُسوِّغُ مَنَعَ العطف عليه عندهم.

---

[1] انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٣/٧٧

[2] الأنباري: الإنصاف، ٢/٤٧٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واستدلَّ البصريون على ما ذهبوا إليه بما ورد في القرآن الكريم، حيث جاء العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده نحو قوله تعالى[1] : ﴿**فاذهب أنت وربُّك فقاتلا**﴾، أو وجود فاصل نحو قوله تعالى[2] : ﴿**ولو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾ أو اجتماعهما معاً نحو قوله تعالى[3]: ﴿**لا نُخْلِفُهُ نحنُ ولا أنتَ مكاناً سوى**﴾

وعلَّل البصريون ما ذهبوا إليه بأنَّ الضمير المرفوع المتصل يكون بارزاً أو مستتراً، فإنْ كان مستتراً فليس له وجودٌ في الظاهر، فالعطفُ عليه كالعطف على معدوم، كما أنَّه يصبح في اللَّفظ من عطف الاسم على الفعل نحو: قولنا: "جاءَ وزيدٌ" وعطف الاسم على الفعل لا يجوز[4]

وعلَّلوه أيضاً بأنَّ الضمائر المتصلة وإن كانت بارزةً في اللفظ، فإنَّها قد تنزل من الكلمة منزلة جزءٍ منها، بدليل أنَّه سكَنَ آخر الفعل في مثل: "ضربْتُ" هرباً من اجتماع أربعة أحرفٍ متواليةِ التحريك"، وذلك لا يُكْرَهُ إلا في كلمةٍ واحدةٍ، ولمَّا كان الضَّميرُ المرفوعُ المتصلُ جزءاً من فعله لفظاً ومعنىً امتنع العطف عليه، حيث إنَّه يؤدي إلى العطف على جزء الكلمة، وفائدة العطف بعد التوكيد أو الفصل هو تقوية الضمير المتصل ليظهر أنَّه في الحقيقة مستقلٌ وليس جزءاً من الفعل فجعلوا هذا التأكيد عوضاً عن ذكر المعطوف عليه[5].

الرأي الثاني: ذهب الكوفيُّون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ أو فاصلٍ في سعة الكلام دون قبحٍ أو ضرورةٍ، وإنْ كان الأولى عندهم الفصل[6]، وحكي

---

[1] سبق تخريجها.

[2] سبق تخريجها.

[3] سورة طه / ٥٨.

[4] ينظر: سيبويه: الكتاب، ٣٧٨/٢، والأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٦٦) ٤٧٧/٢ ، وابن يعيش: شرح المفصل، ٧٧/٣، والرضي: شرح الكافيه، ٣٥٦/٣.

[5] ينظر: المصادر السابقة نفسها.

[6] ينظر: الفراء: معاني القرآن، ٩٥/٣ والأنباري: الإنصاف ٤٧٤/٢ والبيان في غريب إعراب القرآن، ٣٩٧/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا المذهب عن أبي علي الفارسي[1] كما اختاره ابن مالك[2].

ونسبه أبو جعفر النَّحَّاس إلى الفرَّاء وحده فقال[3]: "ويقبُحُ عند البصريين أن يعطف على المضمر المرفوع إذا لم تؤكده؛ لأنَّه كان كأحد حروف الفعل؛ لأنَّه جائزٌ عندهم في الشعر، وهو عند الفرَّاء جائزٌ في كلِّ موضعٍ.

أمَّا الكسائي فقد نقل عنه الفرَّاء أنه يُجيزُ هذه المسألة[4] وذكر ثعلب في مجالسه أن الكسائي لا يُنسِّق على المُضْمَر ولا يؤكده[5]".

وفي ظنِّي أنَّ الأمر لا يبدو متناقضاً فيما نقل عن الكسائي حول جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع أو منعه، فالكسائي يُجيزُ ذلك ولكنه لا يستعمل العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل أو توكيد.

واعتمد الكوفيون ومَنْ وافقهم على السماع والقياس، أمَّا السَّماعُ فقد ورد العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل في نصوص منها قوله تعالى[6]:﴿**عَلَّمَهُ شديدُ القوى ذو مِرَّةٍ فاستوى وهو بالأفق الأعلى**﴾ فقد ذهب الفرَّاء إلى أن المعنى "فاستوى محمدٌ وجبريلُ –عليهما السلام– بالأفق الأعلى، فالواو هنا عاطفة عطفت الضمير المنفصل هو على الضمير المرفوع المتصل المستتر في "استوى" فدل على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل وإن كان مستتراً جائز في سعة الكلام واختياره[7].

---

(1) انظر: أبو حيان ارتشاف الضرب ٦٥٨/٢

(2) انظر: أبو حيّان : ارتشاف الضرب، ٦٥٨/٢

(3) النَّحاس: إعراب القرآن، ١٥/٢

(4) انظر: الفراء: معاني القرآن ٣٠٤/١

(5) ثعلب: مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر القسم الأول / ٣٢٤

(6) النجم ، ٥–٦

(7) انظر: الفراء: معاني القرآن ٣٠٤/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومنه قول عمر -رضي الله عنه-[1]: "كُنتُ وجارٌ لي من الأنصار، وما رواه علي -رضي الله عنه -[2]": كُنتُ أسمعُ رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم – يقول: "كُنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، فعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ".

ومنه ما نقله سيبويه من كلام العرب: "مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمِ[3] حيث عطف "العدمِ" دون فصلٍ أو ضرورةٍ على ضمير الرفع المستتر في "سواء".

ومثله في الشعر[4]:

ورجا الأخيطلُ من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبٌ له لينالا

وقول الشاعر[5]:

قلت إذ أقبلت وزُهرٌ تهادى كنعاج الفلا تعسَّفنَ رملا

وقول الشاعر[6]:

ألم ترَ أنَّ النبع يَخْلَقُ عوده ولا يستوي والخِرْوعُ المتقصِّفُ

وأمَّا القياس فقد قاسوا عطف الضمير المرفوع المتصل على الضمير المنصوب المتصل، فإذا جاز العطف على الضمير المنصوب وهو مثل المرفوع في عدم استقلاله وكونه كالجزء من الفعل، فلا وَجْهَ لمنعه في الضمير المرفوع المتصل.

وقاسوه أيضاً على البدل، فكما يجوزُ إبدال الاسم الظاهر من الضمير المرفوع المتصل في مثل قولنا: "فأبوا إخوتك"، والعطف مثل البدل، فينبغي أن يجوز مثله.

---

[1] رواه البخاري، كتاب المظالم ، ١١٤/٥

[2] رواه البخاري كتاب فضائل الصحابة، ٢٢/٧

[3] انظر: سيبويه:الكتاب، ٣١/٢

[4] قائله جرير، انظر،: ديوانه، ٤٥١.

[5] سبق تخريجه.

[6] قائله جرير، انظر: ديوانه، ٣٧٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وردَّ البصريون ما احتج به الكوفيون، فجعلوا الواو في الآية الكريمة ﴿فاستوى وهو بالأفق الأعلى﴾ للحال فالمعنى: فاستوى جبريل نفسه بالأفق الأعلى، فالضمير المستتر والضمير المنفصل كلاهما يعود على جبريل[1].

وأمَّا الحديثان فيرون أنهمَّا لا حُجَّة فيهما؛ لأنهما مرويان بالمعنى[2].

وأمَّا ما رواه سيبويه فهو محمولٌ على الشذوذ ولذا عدَّه قبيحاً[3] أما ما رووه من الشِّعر فحملوه على الضرورة[4].

ويبدو أنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل ورد في كلام العرب بأشكاله المختلفة بالتأكيد والفصل وبدونهما، والشواهد التي تدلُّ على وروده ليست قليلةً؛ وعليه فلا حُجَّةَ لمن أجاز شكلاً ومنع شكلاً آخر، وكثرتها تُخرجُها من دائرة الضرورة إلى دائرة الاستعمال الفصيح، ولهذا ذهب ابن مالك إلى أنَّ هذه الأبيات تخلو من الضرورة الشعرية، فإنَّ الشاعر في البيتين؛ الأول والثاني كان يمكنه أن ينصب "زُهرَ" و"أب" على أن يكون مفعولاً معه فقال ابن مالك[5] : "هذا فعلٌ غير مختار"

وأرى أنَّ اعتبار العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصلٍ أو توكيدٍ مسألةً خلافيةً أمرٌ مبالغ فيه؛ فالمسألة لم تكن ممنوعةً عند الفريقين، لكنَّها قبيحةٌ عند البصريين وبعض الكوفيين.

---

(1) انظر الانباري: الإنصاف،٢/ الإنصاف، المسألة رقم (٦٦) ، ٤٧٧/٢ والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٩٧/٢ .والعكبري: التبيان في إعراب القرآن، ١١٨٦/٢ .

(2) انظر: الأزهري: شرح التصريح، ١٥١/٢.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣١/٢.

(4) ينظر : سيبويه: الكتاب ٣١/٢، وابن جني: اللُّمع/ ١٨٤ والأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٦٦)، ٤٧٧/٢.

(٥)- ابن مالك : شرح التسهيل ، ٣٧٤/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث: إبدال النَّكرة من المعرفة

ذكر المُوصلي رأياً للكوفيين وتابعهم فيه الزَّمخشري وابن الحاجب والجرجاني مُؤدَّاه أنَّهم يشترطون وصفَ النكرة عند إبدالها من المعرفة[1].

وذكر الموصلي رأياً لجمهور البصريين مؤدَّاه أنَّهم يُجيزون إبدالَ النَّكرة من المعرفة مُطلقاً، مُحتجِّين بأنَّه يحصلُ من اجتماعهما فائدةٌ لم تحصل منها في حال الانفراد نحو: "مررتُ بصاحبيك عاقلٍ وجاهلٍ"، وقول الشاعر[2] :

فلا وأبيك خيرٍ منك أنِّي ليؤذيني التَّحمحمُ والصَّهيلُ

فـ "خيرٍ منك" نكرةٌ مبدلةٌ من "أبيك" وهو معرفةٌ، ولم تُوصف النَّكرة ولم تأتِ من لفظ المبدل منه[3].

وردَّ الموصلي ما احتجَّ به أصحابُ هذا الرَّأي قائلاً: "إنَّا لا نُسلِّمُ حصولَ الفائدة عن مجرَّد اجتماعهما، بل من كون البدل صفةً، وموصوفها محذوفاً، فكانت النكرة موصوفةً"[4] أمَّا بيت الشِّعر فقد ردَّه الموصلي بأنَّ "خيرٍ منك" أفاد؛ لأنَّه قريبٌ من المعرفة لتخصُّصه بالتَّفضيل[5] .

واختار الموصلي رأي الكوفيين ووصفه بأنَّه الأظهر، وعلَّل ذلك بعدم حصول بيان المعرفة، وإيضاحها من مجرَّد النَّكرة، فإذا وُصِفَت حصل بها الفائدة كقوله تعالى: ﴿لنسفعاً

---

[1] انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٣٠٩/١.

[2] قائلة شُمير بن الحارث الضبِّي ، ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٣٣١/٣، وابن عقيل: المساعد ٤٢٩/٢.

[3] انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٣٠٩/١.

[4] انظر: السَّابق ٣٠٩/١.

[5] انظر: السَّابق ٣٠٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

بالنَّاصية ۞ ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة﴾[1] فـ "ناصية" نكرة موصوفة وقعت بدلاً من "النَّاصية: وهي معرفة[2]

وهكذا فإبدال النَّكرة من المعرفة يعتريه قولان بين المنع والتَّجويز.

القول الأول: وهو ما ذهب إليه البصريون وعلى رأسهم سيبويه[3]والمبرِّد[4] والزَّجَّاج[5] والفارسي[6] وابن جني[7] وغيرهم إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة دونَ اشتراط أن تكونَ موصوفةً، أو تكون من لفظ المُبدل منه – كما هو رأي آخرين...

واستدلَّ أصحابُ هذا الرَّأي على ذلك بالسَّماع منه قوله تعالى:﴿**إنَّك بالواد المقدَّس طوى﴾**[8] ، فـ "طوى" بدلٌ – وهو نكرة – من "الواد"، وهو معرفة، ولم تُوصَف النَّكرة، ولم تكن من لفظ المُبدَل منه.

وقول الشاعر[9]:

ولا يلبثِ العصرانِ يومٌ وليلةٌ إذا طلبا أن يُدركا ما تيمَّما

فـ "يومٌ وليلةٌ" نكرتان مُبدلتان من "العصران"، وهو معرفةٌ، ولم تُوصَف النَّكرة، ولم تأتِ من لفظ المُبدل منه.

---

[1] العلق، ١٥-١٦

[2] انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٣٠٩/١

[3] انظر: سيبويه: الكتاب، ٣٩٨/١.

[4] انظر: المبرِّد: المقتضب، ٢٩٦/٢.

[5] انظر: الزجَّاج: معاني القرآن وإعرابه، ٢٨٩/١.

[6] انظر : الفارسي: المسائل المنثورة، ٤٦

[7] انظر: ابن جني: اللُّمع، ١٤٤.

[8] سورة طه / ١٢

[9] قائله حميد بن ثور انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٣٣١/٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقول الشاعر[1]:

إنَّا وجدنا بني خَولانَ قاطبةً كساعد الضَّبِّ لا طولٍ ولا قصرِ

فـ "لا طولٍ ولا قصرٍ" مُبدَلٌ من "ساعد الضَّبِّ"، فالبدلُ نكرةٌ غيرٌ موصوفةٍ، وليست من لفظ المُبدَل منه "المعرفة"[2].

وعلَّل أصحابُ هذا الرأي ما ذهبوا إليه بأنَّ البدل والمُبدل منه ليسا كالشيءِ الواحد؛ لأنَّه في تقدير تكرار العامل، فهما جُملتان، يجوزُ أن تكونَ إحداهما معرفةً، والأخرى نكرةً بخلاف النَّعت، فإنَّ المعرفة لا تُنعت إلا بالمعرفة وكذا النكرة لا تُنعتُ إلا بالنكرة[3].

واستحسن بعضُ مَنْ ذهب إلى هذا الرأي أنْ تُوصَف النكرة، لكنَّه ليس بشرطٍ، وإنما حسُنَ بدلُ النكرة من المعرفة إذا وُصِفَتْ؛ لأنَّها بهذه الصِّفة قد تخصَّصت، فصار فيها فائدةٌ زائدةٌ على ما تقدَّم[4].

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه الكوفيُّون؛ إذ منعوا إبدال النكرة من المعرفة ما لم تُوصف، والعودة إلى مصادر النَّحو تُبيِّنُ أنَّ هناك اختلافاً في النَّقل عنهم حول هذه المسألة؛ فقد ذكر الموصلي[5]، وابن عصفور[6]أنَّهم يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن تُوصَفَ؛ قالوا: لأنَّ النكرة لا تُفيدُ في البدل إلا أن تكون موصوفةً، ألا ترى أنَّك إذا قُلت: "مررتُ بمحمَّدٍ رجلٍ" لم يكن مفيداً، إذ المعلوم أنَّ محمَّداً رجلٌ، فإذا وصفته أفاد، فالبدلُ للإيضاح، والشيءُ لا يُوضحُ بما هو أخفى منه.

---

(1) البيت مجهول القائل، انظر: الموصلي: شرح ألفية ابن مُعطٍ ٨٠٥/٢

(2) انظر: السَّابق، ٨٠٥/٢

(3) انظر: السَّبتي بن أبي الرَّبيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، السفر الأول،٣٩٨.

(4) ينظر: الفارسي : المسائل المنثورة، ٤٦، وابن جني: اللُّمع، ١٤٤.

(5) أنظر: الموصلي: شرح ألفيَّة ابن مُعطٍ، ٨٠٥/٢.

(6) انظر: ابن عصفور: شرح الجمل، ٢٨٦/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر ابنُ مالك أنَّهم يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللَّفظين، كما في قوله تعالى[1]: ﴿لنسفعاً بالنَّاصية، ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ﴾، فـ "ناصية" الثانية نكرة جاءت بدلاً من الأولى "النَّاصية"، وهي معرفةٌ، وإنَّما جاز ذلك لاتِّحاد اللَّفظين.[2]

وذكر بعضُ النَّحويين أنَّ اشتراط وصفِ النكرة هو مذهبُ الكوفيين والبغداديين، وأنَّ البغداديين اشترطوا كذلك أن تكونَ النكرة من لفظ المبدل منه "المعرفة"، واستدلُّوا على ذلك بأنَّه لم يجيء شيءٌ. من بدل النكرة إلا كذلك كقوله تعالى: ﴿لنسفعاً بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ﴾.[3]

وذكر أبو حيَّان أنَّ مذهبَ الكوفيِّين هو اشتراطُ وصفِ النكرة عند إبدالها من المعرفة، مع كونها من لفظ المبدل منه، وأنَّ مذهبَ البغداديين هو اشتراطُ وصفِ النكرة عند إبدالها من المعرفة.[4]

ووافق الكوفيين في اشتراط وصف النكرة عند إبدالها من المعرفة كلٌّ من الزَّمخشري[5] والجرجاني[6] والسُّهيلي[7] وابن الحاجب[8].

وردَّ أبو حيَّان ما ذهب إليه الكوفيون بأنَّه قد سُمعَ إبدال النكرة من المعرفة وليس من لفظ الأول ولا موصوفه[9].

---

(١) العلق، ١٥-١٦

(٢) انظر: ابن مالك: شرح التَّسهيل، ٣٣١/٣.

(٣) ينظر: ابن عصفور: شرح الجمل ٢٨٦/١، وأبو حيَّان: ارتشاف الضَّرب، ٦٢٠/٢، وابن عقيل: المساعد، ٤٢٨/٢.

(٤) انظر: أبو حيَّان: ارتشاف الضَّرب، ٦٢٠/٢

(٥) انظر: الموصلي: شرح الكافية ٣٠٨/١.

(٦) انظر: السَّابق ٣٠٨/١ وشرح ألفية ابن مُعطٍ ٨٠٥/٢.

(٧) انظر: السُّهيلي: نتائج الفكر، ٢٩٨.

(٨) انظر: الموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ، ٨٠٥/٢.

(٩) انظر: أبو حيَّان: ارتشاف الضَّرب، ٦٢٠/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأرى أنَّه لا يُشترطُ في إبدالُ النكرة من المعرفة أن تُوصَفَ، ولا أن تكونَ مـن لفـظ المُبدَل منه؛ إذ ورد في القرآن الكريم والشعر العربي شواهد على إبدال النكرة من المعرفة دون أن تُوصَفَ، ولا أن تكون من لفظ المُبدَل منه، ولكنِّني أستحسنُ ما استحسنه بعض النحـويين، وهو أن تُوصَفَ النكرة؛ لأنَّها إذا وُصِفَت تخصَّصت، فصار فيها فائدة على ما تقدَّم، ولكنَّ ذلك ليس شرطاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع: توكيد النكرة معنوياً

لا خلافَ بين النُّحاة في جواز توكيد النكرة توكيداً لفظياً فيقال: "صُمْتُ يوماً يومـــاً" و "قُمْتُ ليلةً ليلةً" وأما إذا أريد توكيدها معنوياً بألفاظ "كل" و"أجمع" و"أكتع" فقد اختلف النحاة فـــي ذلك، ونقل الموصلي خلاف النُّحاة حول هذه المسألة؛ إذ ذكر أنَّ البصريين منعوا توكيد النكـــرة معنوياً وحُجَّتهم في ذلك أنَّ الألفاظ التي يؤكَّد بها معارف، والمعارف لا تُؤكِّد بها النكرات، وأنَّ النكرة لمَّا كانت شائعةً لم تثبت لها حقيقةٌ معيَّنةٌ، ليصبح رفع مجازها بالتأكيد كالمعرفة لامتنـــاع رفع مجاز ما لا يعلم.(١)

وذكر الموصلي أن الكوفيين أجازوا توكيد النكرة معنوياً بشرطين هما:

١- أنْ تكون محدودةً . ٢- أن يكون التوكيد بالألفاظ الدّالة على الإحاطة والشّمول.

وحجَّتهم في ذلك أن النكرة إذا كانت محدودةً، كانت مشابهةً للمعرفة مـــن حيـــث إنَّهـــا معلومةٌ ممتازةٌ عن غيرها.(٢)

و احتجَّ الكوفيون لرأيهم بالسَّماع أيضاً، ومن ذلك قول الشاعر:(٣)

لكنَّه شاقَّه أن قيل ذا رَجَبٌ يا ليتَ عدَّةَ حولٍ كلَّه رَجَبُ

حيث أكَّد النكرة "حول" لما كانت النكرة محدودةً؛ لأن العام معلوم الأول والآخر.

وقول الشاعر:(٤)

قد صَرَّت البكرةُ يوماً أجمعاً حتى الضياء بالدُّجى تقدَّما

حيث أكَّد "يوم" وهو نكرة بلفظ "أجمع".(٥)

---

(١) انظر الموصلي: شرح الكافية، ٣٠٤/١

(٢) انظر: السَّابق/ ٣٠٤/١

(٣) قائلة عبد الله مسلم الهذلي، انظر: أبو سعيد السكري: شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار فراج، بدون طبعة، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ٢/ ٩١٢

(٤) مجهول القائل : انظر: الأنباري: الإنصاف ، المسألة رقم (٦٣)، ٤٥٤/٢/ وابن يعيش: شرح المفصل، ٤٤/٣.

(٥) انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٣٠٥/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وردَّ الموصلي ما احتج به الكوفيون بأنَّ البيتين لا حُجَّة فيهما، معلّلاً ذلك بأنَّهما شاذَّان، وبأنَّ الرواية الصحيحة لهما بـــ "يومي" و "حولي" وهما معرفتان.[1]

وبهذا فالموصلي يرجِّحُ رأي البصريين القائل بمنع التوكيد معنوياً.

والعودة إلى مصادر النحو تُبيِّن اختلاف النُّحاة حول هذه المسألة، وفي ما يأتي تفصيل ذلك:

الرأي الأول: ذهب جمهور البصريين[2] وعلى رأسهم سيبويه[3] إلى منع توكيد النكرة معنويـــاً، ووافقهم في ذلك الزَّمخشري[4] وأبو البركات الأنباري[5] وابن الحاجب[6].

يقول سيبويه[7]: "وكما أنَّ "كلَّهم" و "أجمعين" لا يكرَّران على نكرة.

ويقول في موضع آخر[8]: "كما كرهوا أن يكون "أجمعون" و "نفسه" معطوفاً على النكرة – يعني توكيداً على النكرة – في قولك: "مررتُ برجلٍ نفسه" و"مررتُ بقومٍ أجمعين".

ويقول ابن يعيش[9]: "اعلم أنَّ النكرات لا تؤكَّد بالتأكيد المعنوي، وإنَّما تؤكَّـــد بالتأكيـــد اللَّفظي لا غير، ولو قلت: "أكلتُ رغيفاً كلَّه"، أو "قرأتُ كتاباً أجمع"، لم يجز، وإنما تقول: "أكلتُ رغيفاً رغيفاً" أو قرأت كتاباً أجمع....."

---

(١) انظر: الموصلي: شرح الكافية، ٣٠٥/١

(٢) يُنظر الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٦٣) ، ٤٥١/٢، والرَّضي: شرح الكافية، ٣٩٢/٢، وابن يعيش: شرح المفصَّل ٤٤/٣، والعكبري: اللباب، ٣٩٥/١.

(٣) انظر: سيبويه: الكتاب، ٣٩٦/٢.

(٤) انظر: الزمخشري: المفصَّل/١١٣.

(٥) انظر: الانباري: الإنصاف، المسألة رقم (٦٣) ، ٤٥٦/٢.

(٦) انظر: ابن الحاجب: شرح الكافية، ٣٩١/٢.

(٧) سيبويه: الكتاب، ٣٩٦/٢.

(٨) السَّابق، ٣٨٦/٢.

(٩) ابن يعيش: شرح المُفصَّل، ٤٤/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستدلَّ البصريون على ذلك بالحُجج الآتية:[1]

- أنَّ النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي أنْ لا تفتقرَ إلى تأكيد؛ لأنَّ تأكيد ما لا يعرف لا فائدةَ فيه.
- أنَّ ألفاظ التوكيد معارف، إمَّا بالإضافة، أو بنيَّة الإضافة، ولا يجوز للمعرفة أن تتبع النكرة، لأنَّ التوكيد كالصِّفة.

الرأي الثاني: أجاز الكوفيون توكيد النكرة معنوياً، وذكر غيرُ نحويٍّ أن بعض الكوفيين أجاز ذلك مطلقاً وبعضهم أجاز توكيد النكرة معنوياً إذا كانت محدودةً، أي لها حدٌّ معلومٌ مثل "يوم" و "ليلة" و "سنة" أو دلت على مقدارٍ معلوم مثل "دينار" وقنطار"، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو "كل" و "أجمع" و "أكتع" ،وهذا رأي أبي الحسن الأخفش أيضاً[2].

واحتجَّ الكوفيُّون بالنقل والقياس، أمَّا النقل، فقد جاء ذلك عن العرب كقول عائشة[3]- رضي الله عنها-: "ما رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صام شهراً كلَّه إلا رمضان".

ومنه قول الشاعر:

لكنَّه شاقَّه أن قيل ذا رَجَبٌ يا ليتَ عدَّةَ حولٍ كلِّه رَجَبُ

فأكد "حول" وهو نكرة بقوله: "كلِّه"

وقول الآخر:[4]

إذا القعودُ كُرَّ فيها حَفَداً يوماً جديداً كلَّه مطَّردا

---

[1] ينظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة رقم (٦٣)، ٤٥١/٢، وابن يعيش: شرح المفصل، ٤٤/٣ والسيّوطي: همع الهوامع، ١٧٠/٣

[2] انظر: السيّوطي: همع الهوامع، ١٧٠/٣، والأشموني: شرح الأشموني، ٤٠٧/٢.

[3] انظر: البخاري: صحيح البخاري، ٣٤٤/٢.

[4] قائلة مجهول، ينظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٥٤/٢، وابن يعيش: شرح المفصل، ٤٥/٣، وابن يعيش: شرح المفصّل، ٤٥/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقول الشاعر:[1]

يا ليتني كنت صبيًّا مُرضعاً تحملني الذَّلفاءُ حولاً أكتعا

وقول الشاعر:[2]

قد صرَّت البكرةُ يوماً أجمعاً

وقول الرَّاجر:[3]

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعُ

وأما القياس، فلأنَّ اليوم مؤقَّت يجوز أن يقعد في بعضه ، واللَّيلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت: "قعدتُ يوماً كلَّه، وقمتُ ليلةً كلَّها" صحَّ معنى التوكيد، فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه.[4]

وردُّ ما استشهد به الكوفيون من الأبيات بأنَّها لا حُجَّةَ فيها، أمَّا قول الشاعر: "يا ليت عدَّة حولي كلَّه رَجَبُ، بالإضافة؛ أي بإضافة "حول" إلى ياء المتكلم وهو معرفةٌ لا نكرة[5].

وأما قول الآخر: يوماً جديداً كلَّه مطَّرداً.

فقد رُدَّ بأنَّه لا حُجَّة فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر في "جديد" والمضمرات لا تكون إلا معارف،وكان هذا أولى به؛ لأنه أقرب إليه من "يوم" فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع[6].

وأما قول الآخر: قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا.

---

[1] قائله مجهول، ينظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٥٤/٢، وابن يعيش: شرح المفصل، ٤٥/٣

[2] قائله مجهول، وبلا نسبة، انظر: سيبويه: الكتاب، ٢٢٦/٤، وابن يعيش شرح المفصل، ٤٥/٣

[3] قائله مجهول، انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٩٧/٣

[4] انظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٥٤/٢

[5] ينظر الأنباري: الإنصاف، ٤٥٥/٢، والأنباري: أسرار العربية، ٢٥٩

[6] ينظر الأنباري: الإنصاف، ٤٥٥/٢، والأنباري: أسرار العربية، ٢٥٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهذا البيت مجهول القائل فلا يجوز الاحتجاج به.[1]

وأما القول الرَّاجز: وهي فرعٌ أجمعٌ.

فقد رُدَّ بأنه توكيد لـــ (هي) ولكنَّ الراجز اضطرَّ ففصل بالخبر بين المؤَكِّد والمؤكَّد في الصِّفة[2] فهذه الأبيات لا حجَّة فيها؛ وذلك لشذوذها وقلَّتها في بابها وإذا اطَّردِ القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول وجُعِلَ أصلاً، لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصـــول بغيرهـــا، وأن يُجعلَ ما ليس أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز، على أنَّ هذه المواضع كلَّهـــا مجمولةً على البدل لا على التوكيد[3].

وأمَّا قولهم[4]: "إن اليوم مؤقتٌ، فيجوز أن يقعد بعضه، والليلة مؤقَّتةٌ فيجوز أن يقام بعـــضها فإذا أُكِّدت صحَّ معنى التوكيد"، فقد رُدَّ بأنَّه لا يستقيم فاليوم وإن كان مؤقتاً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرةً شائعةً، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصِّفة، ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه[5] ووافق الكوفيين والأخفشَ كلٌّ من ابن الحاجب [6] والرضي[7] وابن مالـــك[8] وابـــن هشام[9] والأشموني[10].

---

[1] ينظر الأنباري: الإنصاف، ٤٥٥/٢، والأنباري: أسرار العربية، ٢٥٩

[2] انظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٩٧/١

[3] ينظر: الأنباري: الإنصاف، ٤٥٥/٢، وابن يعيش: شرح المفصَّل، ٤٥/٣، والسُّيوطي: همع الهوامع ، ٣٤١٤٣.

(٤) الأنباري: الإنصاف، ٤٥٦/٢.

(٥) أنظر: السَّابق، ٤٥٦/٢.

(٦) انظر الرضي : شرح الكافية، ٢٣٥/١

(٧) انظر: السابق، ٢٣٥/١

(٨) انظر ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٩٦/٣

(٩) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٣٢/٣

[10] انظر: الأشموني: شرح الأشموني، ٤٠٧/٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واشترطوا في توكيد النكرة توكيداً معنوياً ما اشترطه الفريق الثاني من الكوفيين في كون النكرة محدودةً، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة.

وأجاز ابن الحاجب توكيد النكرة المحددَّة إذا كان المنكَّر معلومَ المقدار كـ "درهم" و "دينار"، أو مؤقتاً كـ "يومٍ" و "ليلةٍ" و "شهرٍ" بـ "كل" وأخواته....؛ لاحتمال تعلُّق الفعل ببعض ذلك الوقت[1] .

ويقول الرضي[2]: "فوصف النكرة لتتميَّزَ عن غيرها أولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور – أعني تأكيد النكرات – شيءٌ واحدٌ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه – يعني مسنداً لا مسنداً إليه، واستشهد بقوله تعالى(٣): ﴿**كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دكاً دكاً**﴾،فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً عند الكوفيين ومَنْ وافقهم خلافاً للبصريين.

أما أبو حيان فأجاز توكيد النكرة معنوياً غير أنَّه قصرها على الشعر بقوله[4]: "وجاء في الشعر توكيدها بما يقتضي الإحاطة".

وأجاز السيوطي توكيد النكرة معنوياً لورود السَّماع به، ولتوافر الفائدة المتمثلة في رفع الاحتمال بوساطته.[5]

لا يحتاج الباحث إلى كبير تأملٍ ليدرك أنَّ توكيد النكرة غير المحدَّدة توكيداً معنوياً مثل قولنا: "صُمتُ زمناً كلَّه" غير سائغٍ، ولكن الأمرَ يختلف عندما تكون النكرة محدَّدةً مثل قولنا:

---

(١) انظر: الرضي: شرح الكافية، ٣٣٥/١

(٢) السَّابق: ٣٣٥/١

(٣) الفجر ، ٢١

(٤) أبو حيَّان : ارتشاف الضرب: ٦١٣/٢

(٥) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ١٧٠/٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"صُمتُ يوماً كلَّه"، فقد يأخذ الصوم جزءاً من اليوم، وورود النكرة مؤكَّدةً على النَّحو السَّابق فيه دلالةٌ قاطعةٌ على استغراق الصيام لليوم كلِّه، وفي ذلك رفعٌ للاحتمال بصيام جزءٍ من اليوم[1].

وأرى أنَّ القول بشذوذ الشواهد التي احتجَّ بها الكوفيُّون والأخفش لا يستقيم؛ لأنَّها بلغت حدَّ الكثرة المعقولة التي تسمحُ بوضع القواعد والأصول.

وفي ضوءِ ذلك أرى أنَّ رأي الكوفيِّين والأخفش في إجازة توكيد النكرة معنوياً سائغٌ لوجود ما يُبرِّره من الأصول العقلية والنقلية، ولإجماع النُّحاة المتأخرين على جوازه.

---

[1] انظر: الرَّضي: شرح الكافية، ٣٣٥/١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمـــة:

كشفت هذه الدراسة عن جهود عبد العزيز الموصلي في مجال النحو التقليدي، فظهر لنـــا ذلك من خلال آرائه وترجيحاته التي أوردها في كتابه "شرح كافية ابن الحاجب" والتي تضمَّنتها هذه الدراسة في مواضعها الملائمة لها من هذه الدراسة.

وبعد أن وفقني الله في إنجاز هذه الدراسة أرى أن أذكر في الخاتمة ما توَصّلتُ إليه مـــن نتائج على النحو الآتي:

أولاً: لم يكن الموصلي يورد الآراء النَّحوية مجرَّدةً عن الأدلَّة، بل كان يدعم آراءَه بالشواهد القرآنية والشعر العربي وعبارات النَّثر المنقولة، ففي الشعر العربي كانت شواهده لشعراء يُحتجُ بشعرهم، فاستشهد بشعر الجاهليين كأصحاب المعلَّقات، كما استشهد بشعر الإسلاميين كجرير والفرزدق، واستأنس بأشعار بعض المولَّدين.

ثانياً: لم يتخذ الموصلي الحديثَ النبويَّ مصدراً من مصادر الاحتجاج النَّحوي، ولعلَّ ذلك يُدلِّلُ على أنَّه من أنصار المانعين للاستشهاد بالحديث النَّبوي في المسائل النحوية.

ثالثاً: لم يكن مبدأُ القياس غائباً عن الموصلي، بل ظهر في العديد من المواطن في شرحه للكافية.

رابعاً: كان موقف الموصلي، من القراءات القرآنية والاستشهاد بها معتدلاً؛ إذ كان يستشهد بالقراءات القرآنية ويُقوِّي بها بعض الآراء التي يختارها أو ينقلها عن غيره.

خامساً: لم يُهملْ الموصلي ذكر لغات العرب؛ إذ تكرر ذكر هذه اللغات عنده، ففي معرض حديثه عن مذهب الفرَّاء في منذ" القائل إنَّها مركبةٌ من حرف الجر (من) والاسم الموصول (ذو) وهو بمعنى "الذي" وقال مُعقِّباً على ذلك: "وذو" التي بمعنى "الذي" لغةٌ طائية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادساً: يُعَدُّ كتابُ "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري أهمَّ المصادر التي اعتمد عليها الموصلي في معالجة المسائل النَّحوية الخلافية.

سابعاً: يُلاحظُ اضطراب الموصلي في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، وبالعودة إلى كتبهم تبيَّن خلاف ما نُسِبَ إليهم ومن ذلك:

١- ما نُسِبَ إلى الزَّجَّاج بأنَّه ذهب إلى أنَّ "إيَّا" اسمٌ ظاهرٌ أُضيف إلى مضْمَرٍ.

٢- ما نُسِبَ إلى ابن جنِّي بأنَّه ذهب إلى أنَّ الابتداء عمل في المبتدأ عمل الخبر.

ثامناً: وَلاءُ الموصلي الخالص للمذهب البصريِّ العام؛ إذ انتصرَ الموصليُّ للبصريين على الكوفيين في معظم ما عرض له من مسائلَ خلافيةٍ إلا في مسألةٍ واحدةٍ وهي: " إبدال النكرة من المعرفة" فقد خالفهم فيها، واختار مذهب الكوفيين ومؤدَّاه منع إبدال النكرة من المعرفة ما لم تُوصَفْ، وظهر ولاءُ الموصلي للمذهب البصري من خلال معارضته أئمة البصريين الذين خالفوا المذهب البصري العريض في مجموعةٍ من المسائل النحوية، فكان لا يَحيدُ عن الأصل البصري العام.

تاسعاً: كان الموصلي يوافق ابن الحاجب في معظم المسائل النحوية التي عرضها، وعلى الرُّغم من ذلك فقد عارضه في بعض المسائل معتمداً على أصالته العلمية وتنوُّع معرفته، وكان يُعبِّر عن هذه المعارضة بعباراتٍ تدلُّ على احترامه لابن الحاجب كأنْ يذكر كلامه ويُعقِّبُ عليه بالقول: " وفيه نظر" وأحياناً تتَّسم عباراته بالحدَّة والجرأة، كأنْ يصف كلام ابن الحاجب بأنَّه باطل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفهارس التحليلية للرسالة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية.

رابعاً: فهرس الأمثال والأقوال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة:

الرقم	الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
١.	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	٦٩	مريم	٣٤،٢٩
٢.	﴿وَالْمَلآئِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ﴾	٩٣	الأنعام	٣١
٣.	﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾	١	فاطر	٥٧،٥٨
٤.	﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾	١١٠	الإسراء	٦٧
٥.	﴿ءَاتوني أُفرغْ عليه قِطراً ﴾	٩٦	الكهف	٨٧،٩٠
٦.	﴿ وَالذَّاكِرِينَ الله كَثِيْرَاً وَالذَّاكِرَات ﴾	٣٥	الأحزاب	٨٩
٧.	﴿وإذا قِيْلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَستَغفِرْ لَكُمْ رَسُوْلُ الله﴾	٥	المنافقون	٩٠
٨.	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إِسْرَائِلَ لَا تَعْبُدُوْنَ إِلا الله ﴾	٨٣	البقرة	٩٦
٩.	﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾	٤	الملك	١٠٢
١٠.	﴿ قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾	٦٩	هود	١٠٨
١١.	﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	النِّساء	١٢٦،١٢٧
١٢.	﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلاَ تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِياً وَلاَ نَصِيراً * إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾	٨٩-٩٠	النساء	١٢٨
١٣.	﴿وإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ﴾	١١	الحج	١٣٠
١٤.	﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾	٩٥	آل عمران	١٣٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٥.	﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾	٢٤٩	البقرة	١٣٨
١٦.	﴿تَوَلَّوْا إِلاَّ قَلِيْلاً مِّنْهُم﴾	٢٤٦	البقرة	١٣٩
١٧.	﴿قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾	٧٢	النَّمل	١٤٥
١٨.	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾	١	النِّساء	١٥٠/١٥٣/١٥٧
١٩.	﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ﴾	١١	فُصِّلت	١٥٢
٢٠.	﴿ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾	٨٠	غافر	١٥٢
٢١.	﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحَرَامِ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ﴾	٢١٧	البقرة	١٥٦
٢٢.	﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	٣٥	البقرة	١٥٩، ١٦١
٢٣.	﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾	١٤٨	الأنعام	١٥٩ ، ١٦٣
٢٤.	﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾	٢٤	المائدة	١٦٠،١٦١،١٦٣
٢٥.	﴿ لاَّ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ مَكَاناً سُوًى﴾	٥٨	طه	١٦٣
٢٦.	﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ القُوَى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾	٥-٧	النَّجم	١٦٤
٢٧.	﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	١٥-١٦	العلق	١٦٠،١٧٠
٢٨.	﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	١٢	طه	١٦٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

الرقم	الحديث النبوي	الصفحة
١-	قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: " كنتُ وأَبو بكرٍ وعمرُ، وفعلتُ وأَبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقتُ وأَبو بكرٍ وعمرُ".	١٦٥
٢-	عن عائشة- رضي الله عنها- أنها قالت : "ما رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صام شهراً كلَّه إلا رمضان".	١٧٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية:

الرقم	مطلع البيت	القافية	الشاعر	الصفحة
		الـــبـــاء		
١.	أتَهجر	تطيبُ	المُخبّل السَّعدي	١٣٠،١٢٨
٢.	لم تتلفّعْ	العُلَبِ	جرير	٥٢، ٥١
٣.	لكنَّه شاقَه	رَجَبُ	عبد الله مسلم الهذلي	١٧٣/١٧١
٤.	وكُمتاً	ومذهب	الطُّفيل الغنوي	٨٨
٥.	فمن يكُ	لغريبِ	صابي بن الحارث	٨٩
٦.	تعفَّق	وكليب	علقمة بن عبدة	٨٦
٧.	فاليوم	من عجبِ	مجهول القائل	١٤٩
		الـــتـــاء		
	أيّ فتى	استقلّتِ	مجهول القائل	١٥٧
		الـــحـــاء		
٨.	ليُبكَ	الطوائحُ	الحارث بن نهيل	١٢
٩.	وأنتَ	بمنتزاحِ	إبراهيم بن هرمة	٤٣
		الـــدّال		
١٠.	ولا أرى	من أحدِ	النّابغة الذبياني	١٤٣
١١.	إذا القعود	مطّردا	مجهول القائل	١٧٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرقم	مطلع البيت	القافية	الشاعر	الصفحة
١٢.	ألا حبّذا	والبُعْدِ	الحطيئة	٥٢
		الـــــــرّاء		
١٣.	وأنّني	فأنطورُ	إبراهيم بن هرمة	٤٣
١٤.	لا تتركني	أطيرا	مجهول القائل	٧٣
١٥.	دَعَوتُ	مِسْوَر	مجهول القائل	١٠٢
١٦.	وإنّي	القطرُ	أبو صخر الهذلي	١٢٢،١٢٣
١٧.	في فتيةٍ	معذورُ	الأُقَيشر السّعدي	١٤٦
١٨.	آبِكَ	حشور	مجهول القائل	١٥١
١٩.	إنّا وجدنا	ولا قصرِ	مجهول القائل	١٦٨
		العـيـــــن		
٢٠.	فلو أنّ	فَتسَرَّعا	الرّاعي النُّميري	٧٤
٢١.	اللّهمّ	الإصبع	مجهول القائل	١٤٧
٢٢.	قد صرّتْ	تقنّعا	مجهول القائل	١٧١
٢٣.	يا ليتني	مُرضعا	مجهول القائل	١٧٤
٢٤.	أرمي عليها	وإصبعُ	مجهول القائل	١٧٤
		الـــفـــاء		
٢٥.	تُعلّقُ	نفانفُ	مسكين الدّارمي	١٥٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الرقم	مطلع البيت	القافية	الشاعر	الصفحة
		اللاَّم		
٢٦.	إذا ما	أفضلُ	غسَّان بن علَّة	٢٩
٢٧.	جفوني	مُهمِلُ	مجهول القائل	٨٦
٢٨.	فلو أنَّ	المالِ	امرؤ القيس	٨٧،٨٨
٢٩.	ولكنَّما	أمثالي	امرؤ القيس	٨٩
٣٠.	قُلْتُ	رَمْلاَ	عمر بن أبي ربيعة	١٥٨،١٦٤
٣١.	فلا وأبيك	والضَّهيل	شمير بن الحارث	١٦٧
٣٢.	ورجا الأُخيطل	لينالا	جرير	١٦٤
		الميم		
٣٣.	ولكنَّ نصفاً	وهاشم	الفرزدق	٨٥
٣٤.	حاشا	فَدِمِ	الجُميح الأسدي	١٤٣
٣٥.	ولا يلبث	تيمَّما	حُميد بن ثور	١٦٧
٣٦.	قد صرَّت	تقدَّما	عبدالله بن مسلم الهذلي	١٧١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: فهرس الأمثال والأقوال:

الرقم	المثل أو القول	الصفحة
١.	" إذا بلغ الرَّجلُ السِّتين فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ " .	٢٦/١٨
٢.	" راكبُ الناقة طليحان ".	١٨
٣.	" هذا بُسْراً أطيبُ منهُ رُطْباً".	١٨
٤.	"جحرُ ضَبٍ خربٍ".	٨٢
٥.	"خشَّنتُ بصدرِك وصدرِ زيدٍ".	٨٥
٦.	"رُبَّ رجلٍ وأخيه".	١٥٧
٨.	" كم ناقةٍ لك وفصيلِها".	١٥٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المصادر والمراجع:

١- الأخفش ، سعيد بن مسعدة البلخي : معاني القرآن ، ط/١ . تحقيق عبد الأميرالورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

٢- الأزهري ، خالد : التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية. مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٣- الأستراباذي ، رضي الدين : شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة ، قار يونس ، بنغازي .

٤-الإسفراييني، تاج الدّين: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك ، ١٩٨١.

- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن :

٥- أسرار العربية ، ط/١ ، تحقيق فخر صالح قدارة ، دار الجيل . بيروت ، ١٩٩٥م .

٦- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة. ط/٢، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ،١٩٧١م .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

٨- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

- الأندلسي ، أبو حيّان :

٩- ارتشاف الضّرَب من لسان العرب ، ط/١، تحقيق رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠- تفسير البحر المحيط ، بعناية زهير جعيد ، دار الفكر . بيروت ، ١٩٩٢م.

١١- منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ، تحقيق سدني جلاسر، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٤٧م.

١٢- الأشموني، علي نور الدين: شرح الأشموني " منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٥٥م.

١٣- الأنصاري ، وليد : نظرية العامل في النحو العربي، "عرضاً ونقداً "، دار الكتاب الثقافي ، ودار المثنى ، إربد ، ٢٠٠٣م.

١٤- برجشترا سر : التطوُّر النّحوي للُّغة العربية، أخرجه وعلّق عليه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ودار الرّفاعي ، الرياض ، ١٩٨٢م.

١٥- البغدادي ، عبد القادر بن عمر : خزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب ، ط/١ تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٦ م.

١٦- البنّاء ، أحمد بن محمد : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٨.

١٧- ثعلب،أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر.

١٨- الجرجاني ، عبد القادر : المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق كاظم المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢ .

١٩- ابن الجزري، شمس الدّين محمد بن محمد: النّشر في القراءات العَشر، راجعه علي محمد الضبّاع ، دارالفكر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢٠- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز: المقدّمة الجزولية في النَّحو ، تحقيق شعبان عبد الوهاب ،ط٢، ١٩٨٨.

- ابن جنِّي ، أبو الفتح عثمان :

٢١- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٥٢م .

٢٢- سرُّ صناعة الإعراب ، ط/٢ ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ،دمشق ١٩٩٣ م .

٢٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، ١٩٨٦م.

٢٤- اللُّمع في العربية ، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢ م.

ابن الحاجب،عثمان جمال الدين :

٢٥- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق فخر صالح قدّاره ، دار عمّار ، عمان ، ودار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٩م .

٢٦- شرح الوافية نظم الكافية ، تحقيق موسى بناي العليلي ، النجف ، ١٩٨٠م.

٢٧- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبدالله : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، المكتبة الفيصليَّة ، مكة المكرمة .

٢٨- حسَّان ، تمَّام: اللُّغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ٢٠٠١ م .

٢٩- الحلواني ، محمد خير : أصول النحو العربي ، الناشر الأطلسي ، الرباط ، بدون تاريخ .

٣٠- الحموز ،عبد الفتاح : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، دار عمّار ، عمان ، ط / ١ ، ١٩٧٥ م .

٣١- الحنبلي ، ابن عماد : شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ، دار الفكر، بيروت .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٢- ابن خالوية ، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) الحُجَّة في القراءات ، ط/٥، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٠م.

٣٣- الذبياني ، النابغة : ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ،ط / ٢ ، ١٩٨٥ م .

٣٤- ابن أبي ربيعة، عمر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الشيخ محيي الدِّين ، مطبعة السعادة ونشر مكتبة اللبابيدي، بيروت.

٣٥- الرُّمَّاني،علي بن عيسى: معاني الحروف ، تحقيق عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦ م .

٣٦- الزُّبيدي ، عبد اللَّطيف : ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، ط/١،تحقيق طارق الجنابي ، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

- الزَّجَّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ) :

٣٧- معاني القرآن وإعرابه ، ط/١، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب ، بيروت ،١٩٨٨م .

٣٨- ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١.

٣٩-الزّجّاجي،عبد الرحمن بن إسحق: مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، التراث العربي ، الكويت ١٩٦٢م .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الزمخشري ، جار الله :

٤٠- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ط/١، تحقيق عادل عبد الموجود ورفاقه ، مكتبة العبيكان ، الرياض ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٤١- المفصّل في علم اللّغة ،راجعه محمد عز الدين ، دار إحياء العلوم بيروت ط/١، ١٩٩٠م .

٤٢- ابن زنجلة ، أبو زرعه عبد الرحمن بن محمد - حجّة القراءات ، ط / ١ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا ، ١٩٧٤ م .

٤٣- السامرائي ،إبراهيم :المدارس النحوية " أسطورةٌ وواقعٌ " دار الفكر ،عمان ، ١٩٨٧م .

٤٤- السَّبتي، عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي.

٤٥- السَّرّاج ، أبو بكر : الأصول في النحو ، ط / ٣ ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨ م .

٤٦- السُّكّري ، أبو سعيد : شرح أشعار الهذليين ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار العروبة ، القاهرة .

٤٧- السُّهيلي ، عبد الرحمن بن عبدالله : نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم البنا،جامعة قاريونس، ليبيا ، ١٩٧٨.

٤٨- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان : كتاب سيبويه ، ط / ٣ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ١٩٨٣ م .

- السّيوطي ، جلال الدّين :

٤٩- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنحاة ، تصحيح محمد الخانجي ، ١٣٢٦ هـ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٠- همع الهوامع شرح الجوامع ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، المكتبة التوفيقية،القاهرة ،

٥١- الشلوبين ، أبو علي : التوطئة ، تحقيق يوسف المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

٥٢- الصَّبان ، محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، ومطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٤٧.

٥٣- عبد التوَّاب ، رمضان : في قواعد السَّاميّات ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ط١، ١٩٨٧م .

٥٤- العسقلاني ، ابن حجر : الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل ودار المعرفة ، بيروت ، ط/٢، ١٩٧٣ .

٥٥- ابن عصفور، علي بن مؤمن : شرح جمل الزَّجَّاجي،وضع حواشيه فوَّاز الشَّعار، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١٩٩٨،١م .

- ابن عقيل : عبد الله بهاء الدين :

٥٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا ، ٢٠٠٠ م .

٥٧- المساعد على تسهيل الفوائد،تحقيق محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة .

- العكبري ، أبو الوفاء :

٥٨- التبيان في إعراب القرآن ، ط / ١ ، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ م .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٥٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

٦٠- اللُّباب في علل البناء و الإعراب ، تحقيق غازي طليمات ، وعبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت، ودار الفكر ، دمشق ٢٠٠١ م .

- الفارسي ، أبو علي :

٦١- الإيضاح العضدي ،تحقيق حسن شاذلي فرهود ،مطبعة دار التأليف ، ط ١، ١٩٦٩ م .

٦٢- الحجّة للقراء السبعة ، ط / ١ ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير حويجات ، راجعه ودققه عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٩٩١ م .

٦٣- المسائل المنثورة ، تحقيق شريف النجار ، دار عمار ، عمان ، ط / ١ ٢٠٠٤ م .

٦٤- الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد : معاني القرآن ، ط / ٢ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

٦٥- القرشي ، محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفا : الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، دار العلوم ، ١٩٧٨ م .

٦٦- المالقي ،أحمد بن عبد النور : رصف المباني في شرح حروف المعاني ،ط٢ ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ م .

- ابن مالك ، جمال الدين:

٦٧- شرح التسهيل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ط١ ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ١٩٧٤ م .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٨- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، تحقيق ، عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧ م .

٦٩- شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ، مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى ، ط١ ، ١٩٨٢.

- المبرِّد ، محمد بن يزيد:

٧٠- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.

٧١- الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجبل ، بيروت ، ١٩٩٧ م .

٧٢- المجاشعي ، علي بن فضل:شرح عيون الإعراب ، تحقيق حنا حداد ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ط١ ، ١٩٨٥ م .

٧٣- المرادي ،الحسن بن القاسم : شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد النبي عيد ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ط١، ٢٠٠٧م.

٧٤- معروف ، ناجي : تاريخ علماء المستنصرية ، دار الشعب ، القاهرة ، ط٣.

٧٥- ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرّم : لسان العرب، دار صادر،بيروت ،ط١ ،.١٩٩٠م.

٧٦- ابن المؤدّب، القاسم بن محمد : دقائق التصريف، تحقيق أحمد القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، ١٩٨٧.

٧٧- مهيدات ، زين الدّين : قاعدة النّحو الكوفي في مسائل الخلاف ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، ١٩٨٥.

- الموصلي ، عبد العزيز :

٧٨- شرح ألفية ابن مُعطٍ ، تحقيق علي الشوملي ،مكتبة الخريجي ، الرياض ، ١٩٨٥ م .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٧٩- شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق علي الشوملي ، دار الأمل اربد ، ط ١، ٢٠٠٠ م .

- ابن هشام،عبدالله جمال الدِّين :

٨٠- مغني اللَّبيب ، تحقيق مازن المبارك ، ومحمد الحمد ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ط / ٣ ، ١٩٧٢ م .

٨١- شرح اللَّمحة البدرية في علم اللغة العربية ، تحقيق هادي نهر ، دار اليازوري ، عمان ، ٢٠٠٧.

٨٢- الورّاق،أبو الحسن محمد بن عبد الله : عِلل النَّحو، تحقيق مها مازن المبارك ،دار الفكر ، دمشق، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٨٣- ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ،مادة (طلح)، ٢/٥٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

The grammatical selections of Abdul-Aziz Al-Musilli in Sharh Kafiyat Ibn Al-Hajib Consolidations & Assessment Study

Prepared by:
Mohammad Ahmad Abu Sua`aleek

Supervised by:
Professor Dr. Salman Mohammad Al-Kdah

Kafiyat Ibn Al Hajib has gained fame not gained by any other grammatical book in the seventh century A.H.

Grammarians have deeply explained and interpreted it. Among such grammarians as have explained Kafiyat Ibn Al Hajib is Abdul-Aziz Musilli (٦٤٦ H) who has implied many opinions and lingual interpretations that have shown his great capability and power in the field of traditional grammar.

This book includes many of the controversial grammatical issues, which require a long wait and are worth more discussions and analysis.

Through this study it has become obvious that the explanation of Kafiyat Ibn AL Hajib has not been met with a study that reveals the grammatical controversies and the selection of al Musilli and his preponderances in it. Because of this, this study has been launched to achieve this aim.

This study includes an introduction, four chapters and a conclusion. The introduction deals with al Musilli and his book entitled 'Sharh Kafiyat ibn AL Hjib'. In the first chapter , the selections of al Musilli in both the grammatical introductions , parsing and in declination have been studied . the second chapter has been specified for his selections in the nominatives . the third chapter has dealt with the accusatives . the fourth chapter has dealt

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

with al Tawabi'a (appositives) : in the conclusion , I have displayed the most important results this study has achieved .

In this study , I have depended on the descriptive approach investigating in depth the controversial issues and al Musilli selections in his book 'Sharh Kafiyat ibn AL Hjib'.

The resources of this study have been variable- books talked about Abdul-Alaziz al musilli, and the grammar books , old and new , in order to root deeply the lingual opinions mentioned in his book 'Sharh Kafiyat ibn AL Hjib' , in addition to the books of interpretations , parsing of the holy Quran and the Quranic readings alongside with the recent lingual and grammatical studies.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University